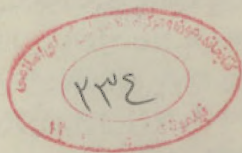



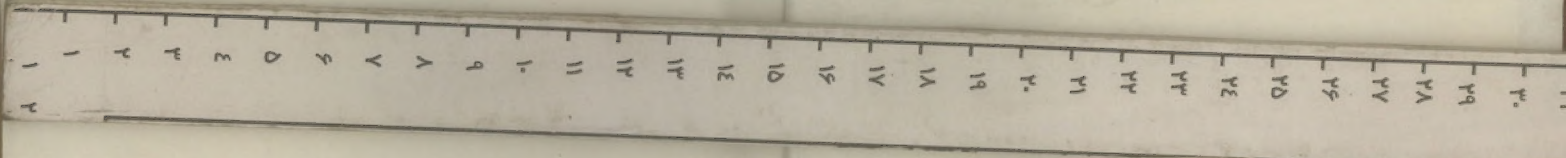
کتابخانه
جمهوری
ایلامی

تجرب



۲۳۴
۲۱۱۹۵۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	تجرب	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۹۵۷
شماره اختصاصی (۲۳۴) از کتب اهدائی: آیت الله العظمی		





۲۲۴
۲۱۹۵۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی			جمهوری اسلامی ایران
کتاب	مجموعه		
مؤلف		شماره ثبت کتاب	۲۱۹۵۷
موضوع			
شماره اختصاصی (۲۳۲) از کتب اهدائی: آیت الله العظمی			



شماره ثبت کتاب

Y1190v

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

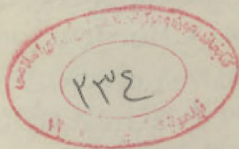
تجلی

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۲۳۲) از کتب اهدائی : کتب ابر معجزه

مجموعہ



21190V

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الواقعة في
السنين
التي
انتهت بها

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ان شدة الزرع في البحر وجره وكثرة الماء وجماله وجوبه بعد المد والجزر وتقلباته انما هو جوارحها من الارض
 عاتية بالروح التي تنفذ في الماء والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 غائر فاجابنا ان روح الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 فلهذا انما هو من جنس نفسه عاتية تنفذ في الماء والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 والارض انما هي حقا كجايح بالزعم اعطى له من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 في قوله ان الارض والاربع بعينه الروح اول ما خلق الله وهو من جنس الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 والارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 هو جود وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 من جنس الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 الروح الذي هو من جنس الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 في قوله ان الارض والاربع بعينه الروح اول ما خلق الله وهو من جنس الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 والارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 هو جود وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 من جنس الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره
 الروح الذي هو من جنس الارض والافق وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره من غير ان يكون له روح البر على الماء بل ان كان دون الارض وجره

في هذا الكتاب
الذي هو في
الحق والصدق
والعدل والبر
والخير والجمال
والعزة والكرامه
والجود والسخاوه
والكرم والمجاهده
والشجاعة والبهره
والعلم والحكمة
والفهم والبيان
والنور والهدى
والسلام والنعيم
والسعادة والبهجة
والفرح والسرور
والمنفعة والمصلحة
والخير والبر
والحسن والجميل
والطيب والعذب
واللطيف والرفيع
والعظيم والجليل
والكريم والرحيم
والغني والفاخر
والقوي والمتين
والصلب والشجاع
والجبار والملكوت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
موسى عليه السلام
موسى عليه السلام

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

1871

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۵۸

[illegible]

محمد رضا خان قزوینی

٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

17

[illegible][illegible]

1875

[illegible]

مجلس اول

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

سید احمد علی

[illegible]

卷之四

[illegible]

١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥

[illegible][illegible]

[illegible]

۶۷)

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

حينئذ من مقام والله اعلم قد عرفت ان الاحاديث بل تجاوزت حد القول
 المعنوي وجرأت في وجوب العمل بها واثبت الكتب المعتمدة مطلقا وفي
 وجوب العمل بروايات الثقات وفي ذلك جميع بالمرحجات المنصوصة
 عند الثقات من غير ما كان قلت الاحاديث المشاهير لها من جملة
 الاحاديث الكتب المعتمدة ومن جملة روايات الثقات فلا يستدل
 بروايتي قلت فلهذا الاحاديث موصوفة بصفات منها كونه موثوقا
 في الكتب المعتمدة ومنها كونه من روايات الثقات ومنها كونه مستورا
 ومنها كونه معقولا بالقرين المعقولة ومنها كونه مضمونا للعلم بقول
 المعصوم الى غير ذلك فيمكن الاستدلال بها باعتبار كل صفة من هذه
 الصفات على جهة الاقسام الاربعة الموصوفة ببناء الصفات فاندفع
 الدرد لا يستلزم الحثيات والاحكام والافاوة الجبر المتواتر والخبر
 المحفوظ بالقرين لعدم من المقتضيات العقلية العادية القطعية
 المتعينة التي لا شك فيها وللتنازع سكا بولامة من الروايات لا تقبل
 التمسك بها اذا لم يكن هناك شبهة او تقطعية تعاكسها فافانستدل
 بهذه الاحاديث في وجوبها لمع ادلة اخرى مذكورة في بعضها من

المعتمدة
 الكتب
 في الاماكن
 الاول منها ما يستدل
 بالقرين في الروايات
 والامام في الروايات

من ذلك الامامة وغيره مما يستدل به في الاحاديث على عدم جواز العمل بعرضها
 وادلة الامامة كافية في وجوب العمل بما يقيد العقل بقول النبي العلم باقران
 الاثر من الامانة والوقرة والمخوفة بالقرين على ان ذلك سلم الثبوت
 لانتزاع فيه خلاف في احد من الاصوليين وانما الخلاف في جهة الاول
 التحية واثبت فافانستدل باحاديث كل كتاب على جهة الحديث من الكتب
 الاحاديث في تلك الكتاب بعينه وباحاديث كل ثقة على جهة الحديث بعينه
 من الثقات لا على جهة الحديث وذلك الثقة بعينه كما افانستدل بقول كل امام
 على امامه الا انه الذي بعده وبالحديث على قول كل امام على جهة صاحب
 الحديث بعينه مع ان الحديث من قول ومن فعله وان كان بالنسبة الى اعلم الله
 انما فافانستدل بالاستدلال على جهة قول الامام وبفعله على جهة فعله
 وبقول المعصوم على العينة وبقول الامام في الامامة الى غير ذلك من وجوه
 الدرد وما اجاب به هو جواب اصل هو اوضح منه وهو اننا قد استدلنا
 بما يفي عن المعصوم بانه يقول بحجة الدليل العقلي ويثبت له بانه على جهة
 الدليل العقلي فافانستدل على جهة الدليل العقلي فافانستدل على جهة الدليل
 عقلي ونظري لانه لو دونا الجواب به هو جواب الله اعلم فانما في ذكر

منه في ذلك

جملة من الروايات الثابتة القرينة يمكن الاستدلال بها على جواز مطالبة
 الثانية بالاخاديش المتواترة ليعلم تطابق دلالة الكتاب والسنن على ذلك
 المتواتر وكل منهما موثوق لا يخفى في تلك الايات قوله عز وجل في سورة
 البقرة حكاية عن المؤمنة قالوا سمعناك لا علم لنا انما علمت انك انت
 العليم فكيف في يا ادم انتم يا ما تكلمتم وقول جفا ومنهم من يقولون
 انما ساقوا منهم الايتلون قول النبي يكون الكتاب بايديهم ثم يقولون
 صدق من عند الله وقوله فيها قل قد تم من الله عهدا فلن خلف الله عهدا ام
 يقولون على الله لا نقولون وقوله فيها كذا قال الذين لا يعلمون مثل
 قولهم فانه يحكم بينهم يوم القيمة فيما كانوا في الدنيا يقولون وقوله ولا تسبقوا
 خطوات انبيائكم ان ذلكم عهد مبين انما جاءكم بالبر والفضاء وان تقولوا
 على الله ما لا تعلمون وقوله فيها اذا قيل لهم انما الله قالوا بل نسمع
 من النبي اعلم يا ابا او لو كان انما تكلم لا يعلمون شيئا ولا عهد وبن
 وقوله فيها وانما النبيون انما جاءوا بالبر والفضاء لعلكم تعلمون وقوله فيها
 ومن يتبع هدو الله فاولئك هم الخالقون وقوله في آل عمران هو الذي
 انزل عليك الكتاب منه نيات محضات من امر الكتاب واخر مشاهدات

المتنزل
 على الخلق
 الاخر

الاستدلال في استنباط الحكم الى انما هو في الحقيقة لا في الوجود والاشكال
هذا وان يرد ان قد اورد في نظره من سوي ضاده كمن يكتفي بصحة الوجود
في الاستدلال والى ما يقع في المقال الى ان قال فيحتاج في اثبات الحق الحاصل من تقليد
المبتدئين الى حجة دليلا قاطع وكيف يتصور ذلك ولا يعرف من جهة فاما المناهضة
قابل بذل ذلك ولا صحة فاصل به الى ان قال وكيف يتصور غافل ان جعل حجة
وطبيعة في عمله يقول المبتدئين المبتدئين في قوله ان وجدنا في قوله الشيخ في قوله
في شرح الشرايع في كتابها المعروف والتميز من المتكلم وقد صرح الاصحاب في هذا
البناء من اجزائهم المنقولة والمطلوبة وفي غير ما شترطه حجة المبتدئين في جواز العمل
بقوله وان لم يثبت لا يجوز العمل بقوله ولم يتحقق الى ان في خلاف من يعتقد
بقوله من اصحابنا وان كان العامة في ذلك لا يخلو المشهور وحقائق المسئلة
في مقام اخر انتهى وقال في كتاب اطباء الفقيه والمستفيد في هذا الحق والمنهج
الرواية في جواز تقليد المبتدئين المبتدئين مع وجود الحق او لا مع وجود الحق
صندهم جواز مطلقا لان المذهب لا يموت بوجوه اصحابنا وهذا يعتد بها
يعلم في الاجماع والخلاف الى ان قال في لا يجوز مطلقا لغوات اهلية
وهذا يعتد بالاجماع بعدمه ولا يفتقد في جوده على خلافه وهذا

منه

هو المشهور بين اصحابنا وهو صواب المبتدئين منهم بل لا نفق قائل لا يخلو
صحيحا من يعتد بقوله وانما لا يمنع منه مع وجود الحق لا مع عدمه و
حقائق المقام في غير هذه الرواية انتهى وقد صرح ايضا في شرح الالفية
بعد جواز اخذ عن المبتدئين الحديث مدعي لا يخلو فقال في قوله وكيف
الاجماع في المبتدئين فينا في اشارة لطبيعة الاستدلال حجة المبتدئين المبتدئين
ذلك هو المعروف من مذهب الامامية لانهم فيه في القامهم وان كان الجوز
قد اعتدوا في ذلك وحقائق المسئلة في الاصول انتهى وقد صرح في ذلك في
عدم جواز تقليد المبتدئين المبتدئين مطلقا ونقل عليه اجماع علماءنا في كل الكلام
في ذلك في الاصول في علمه في اراوه في جميع الشرائع فذلكنا عليه او ما قاله
فيها لا يخلو الرواية بوجوه اخرى في اجزاء وبطلان الفتوى به كما بان في كتابنا
الكلام في انه مع وجود المبتدئين المبتدئين يتعين الرجوع اليه وبطلان قول من سبقه
وقال فينا قد شاع في كتبنا العلامة الاصولية والفقهاء ان المبتدئين لا يقول له
ولا يخلو تقليده وان كان جازما في كونه يعمل بقوله بعدمه وهو قد حكم
بانها باطلية لا يجوز تقليدها وقال فيها في هذا موضع ان بطلان العمل
بقوله المبتدئين عليه لا خلاف فيه انتهى وقال الشيخ في شرح عبد الله في الجعفرية

طريق معرفة الحكم بالحق الصلوة على ان كان بعيدا عن الاما والحق بالادلة
انقصية على اعتبار المسائل ان كان جازما في الرجوع الى المبتدئين ولو جازما
ولو اعتدوا ان كان مقلدا وانما لا يكون جازما انتهى ونظير الصلوة
انما يعتد ان العمل بالاجواز من العامة لان الخاصة وبعض شرايع الجعفرية
بعد ما استدلى على عدم الجواز ان المبتدئين لا يقول له جازما الاجماع يفتقد
على خلافه وعرفنا ان الوجوه نقل من بعض المتأخرين تفصيلا وهو
ان التأخر عن المبتدئين لم يخلو جازما في العمل بقوله وان وجد الحق في قوله
ثم قال في الشرايع لا يعتد في بعض اقامه الدليل على ان المبتدئين لا يقول له طريق
هذا التفصيل الى ان سلم ان المبتدئين لا يقول له لم يجوز العمل به مطلقا
والاجازة مطلقا الوجوب في جميع الامم فلا يخلو التفصيل عن الاحتمالين
انتهى للحق وقال الشهيد في اوجان الذي هو في جواز العمل بالرواية عن المبتدئين
ظاهر الحق من تحقيق بانه لا يقول له وبالفقهاء الاصحاب على خلافه شيا
وعلمنا انفقوا في اجزاء على خلافه في انتهى في نقل قول المبتدئين وكان
العمل عن بعض العامة ثم اعجاب عنه بالمنع وبطلان فاختار
عدم الجواز مطلقا وقال في شرح التهذيب في الاصول المسئلة في اصح الجها

جميع

لربما العمل به اذ لا يبقى البت قول لا نقاد الاجماع مع القول وان حكمي عن
 يمتد حتى سمع شافعية جازله ولغيره العمل به انتهى وحيث في هذه العبارة
 وما قبلها انما هو متقول عن العامة وقال له كلامه في الاشارة في حيث
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يخل الحكم والافتاء لغير الجاهل مع الشرايط
 والاكتفاء فتوى العلي ولا تقبل المتقدمين فان البت لا يخل بتقليد
 انتهى فقال في القواعد في هذا البحث لا يخل لافاد الشرايط وبعضها الحكم
 ولا لافاء ولا يخل حكم ولا يكتفاء فتوى العلي ولا تقبل المتقدمين
 فان البت لا يقول له ذلك بغير حجة وقال الشيخ عليه شرح القواعد قوله
 وان كان بغير حجة فما بين على خلافه الاجماع لا يفتى مع خلافه جازا
 وينتقد بعد موته ولا يفتى بخلافه انتهى وقال العلامة في مبادئ
 في اواخره اذا افتى غير المجتهد بما يحكمه عن المجتهد فان كان حكمي عن حيث
 ولربما اخذ بقوله اذ لا قول البت فان الاجماع لا يفتى مع خلافه
 وينتقد بعد موته وان حكمي عن حيث يفتى فان سمع شافعية فالاقرب
 جواز العمل به انتهى قال في تكملة الاصول في اواخره هل الجاهل المجتهد
 الفتوى بما يحكمه عن المجتهد الاقرب جواز العمل به انتهى انه ان حكمي

منه

عن حيث لم يكن العمل به اذ لا قول البت وهذا لا يفتى بالاجماع لو قال حيث
 وينتقد بعد موته وان كان حكمي عن حيث كان سمع شافعية
 العمل به ولغيره انتهى الاقرب لا يخل جواز الاجماع عن حيث لا يخل جواز
 الاجماع عن البت وقال الشيخ زين الدين في شرح اللمعة قد قدم من يجوز الفتوى
 والحكم الفقهاء المستأمنين منهم جوازه لغرضهم من المقادير وهذا المصنف
 صحيح المضا وجره فاطعن به من من قبل خلاف في ذلك سواء قلنا انما
 نعم يجوز لمقلد القضية التي فعل الحكم لا غير انتهى وقال الشيخ نجاة الدين في الاشارة
 في حيث واجبات الصلوة الشا في فصل العلم الشرعي وجوب ما يجب الصلوة
 من الاقوال والافعال والشروط والاجتهاد ان كان من اهله وتقليد المجتهد
 العدل ولو قرأ ان لم يكن هذا مما رتب جميع علماء الفاضلين جواز الاجماع
 والتقليد متفق في عدم جواز تقليد البت وانما اختلفوا جوازه عن بعض العامة
 ولم يصريح بعضهم بالجواز الا الشاذ النادر ومن يتقنهم لا يجوزون العمل
 بقول المجتهد في ولا البت ولا يقولون بجواز الاجتهاد والتقليد ولا يفتى
 العرفي الكتاب والنسب وجواز الاستنباط الفقيه الاعلى وجه الامام المصنف
 بما يعتقد كصريح به المحققين منهم وانما كانوا يجهلون بالثوابات الصريحة

كالاجتهاد وان كان من متقدميها واسباها وذكرنا في المصنف وغيره ان هذا
 ليس من ارباب العلم بالفتوى بل انما وقع جعل هذا القريب في حكم شريكي ولو كان
 فيكون العمل حقيقة بالعلم وقال الشيخ في مواضع اخرى الفتوى اما العباد
 والاجتهاد ضمنه فالسبب ليلين بل يخطو في الشريعة استعمالها ونحو
 يتبين ذلك فيما بعد انتهى فان في موضع اخر قلت نقول بالاجتهاد والفتا
 وقال في مواضع من الهندس وانا لا اعني في الاخبار وقال في تفسير الشافعية
 قد ثبت صحتها بالادلة الفاطمية انتهى في واحد وان الاجتهاد يخطو في
 دما لا يجوز ان يفتى بالحكم والكلالة على ذلك موجود مشهور في كتبنا
 المتقدمين والمتأخرين وهذا يدل على ان الاجتهاد يخطو في الشريعة هو
 ان الاجتهاد عندهم هو طلب غلبة الحق فيها لا دليل عليه والنظر في حال
 في الشريعة لانها مبينة على ان حجة الله في مصالحنا التي لا عمل لنا فيها ولا
 عادة ولا حجة الا انما لا تفتى بغير حجة وبما يشاهد وارجح شافعية
 مشهورة وما يوجب الظن ونقصه معقود في الشريعة ثم المطال مقال في الاستدلال
 وذكرنا ما يجزى به اهل الاجتهاد وانه عليه نظري باطل وان الفرق بين الاعتراف
 الميتة في حكمه والفتوى والعلم ليس بغيره ويري وان يخطو في استقراءهم انه عليه

المنقولة في الكتب المتقدمة قالوا اختلفت دعوى بالموجبات المنقولة عنهم عليهم السلام
 وكان غير الروايات يروون الروايات فافادهم حكمهم عليهم السلام معلوله
 وكان الفرقان ما يورين بذلك وبالاجتهاد عند جواز الفتوى فان نقل
 عبارة جامعة منهم دالة على ان سبب العلم صحيح في وجود الفاضل العظيم بين
 طريقة المختصين والمتأخرين ومن المعلوم ان طريقة المتقدمين هي المواجهة
 للامثلة وان كان في زمانهم وجودهم ويري عندهم علمهم بغير خلاف ويري
 عنهم في الروايات محدثا قال في غير ذلك من الاخبار في هذه الطريقة متينة
 لطريقة العامة متبانية كلية وطريقة المتأخرين مواصفة لهم لا في العلم الا
 فادركوا ما يثبت ذلك دليلا على تحقيق الحق من الطرفين مضافا الى وجود
 الشواهد التي اورد على طريقة المتقدمين وقام الادلة القاطعة المحركة
 في علمها والافتاء في علم العبادات المتأخرين عليها فافاد النقل ما يوجب
 منها وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي رئيس الطائفة في كتاب العدة واما الظن
 فثبت انه ليس باصل في الشريعة نسبنا الاحكام اليه وان كانت تتفق احكاما
 كثيرا عليه فهو متفقد الحكم عند شهادة الشاهدين وهو جازم القبله ولا
 يجوز جزمه انتهى وما يجوز العلم به بالظن ليس من نفس الاحكام الشرعية

لا يفتى

نحو ذلك هو اعتقاد مبتدأ ثم انكر على من منى الى اهل المؤمنين عبد الله المولى
بالاجتهاد والراى وبالجملة في الاختلاف وذكر ان ثبت شي من ذلك هو تنبيه
مسند في ذكر اقتناع الحكم في جميع ما يحتاج اليه موجودا فيما ينقله الشيعة
عن ائمتها وتكون تكلف حضورنا فيه الاجتهاد والراى عندنا فيه نعتنا
على واما مفضل انتهى فقال الموفق في الاختلاف في اول كتابه القضا انما هو
الجهد في هذه المسئلة على من يري في الراى والاجتهاد وطفا في كلامه انتهى
ومثله كلام في هذه مواضع من كتب منها قوله في المسئلة التي ذكرها من
خالفنا انما احقق على الراى والاجتهاد دون التقى والتوقف وذلك
لأجود وطول في الطولية في مسئلة مع الرجلين انما لا يروى الاجتهاد ولا
نقول به وقوله فيها في غيرها ان ما يفتي القن دون العلم لأجود القن
عندنا وقوله في هذه في مثل فان الاجماع بعد الخلاف من قول حكم للملك
انما عندنا ان الاجتهاد باطل وان التقى مدلول عليه وان موته غير معتد
انتهى وقال بن ادريس في الراى في مسئلة تعلقه في التبيين ان جميع عندنا ما ورد
الأحكام الشريعة فان تساوا وانما اعدل وتقدم الملك ولا يوجب في ذلك
عندنا حتى يبناء القياس على الاحتياط باطل عندنا فيبقى الآخر

نحو

انتهى وقال الشيخ المفيد في جواب المسئلة التي سؤره حيث قال انما في المسئلة
الثامنة ما قوله ضمن عرف طوفا من العلم وروايت له كتب المصنف في الفقه
وفيها اختلاف طوفا وكذا وقع الاختلاف بين الشيعة في بابيه وما اشبه
الجهد في كتبه من المسئلة التي الفتوية المبرمة من الاسانيد لأجود واحد
ان حكم على الحق فيما وقع فيه الاختلاف لا يبعد الاطاحة العلم بذلك والتكفي
والنظر الموقر في العلم في شيء كان مصفيا عن علم ذلك فليس جميع الى من يعلمه ولا
يقول بآية ونظرة فان قول على ذلك فاصحاب بالافتقار لم يكن ما جودا وان
اخطأ الحق فيه كان ما ذكرنا وانما كتب في الجهد فخذ حاشا ما باحكام حمل
فيها على الظن واستعمل فيها سندها على القن من القياس في طوفا بين المشقولة
عن الآخرة وما قاله بآية ولم يجر احد الصنفين من الآخر ولو لم يفتي
من الراى لم يكن جهة انتهى وصرح الشيخ في الترتيب في حيث يردان المجموع بان العلم
بغير الكتاب والسنة باطل بالإجماع وانه لأجود العلم والاحتياط وخوفا
الحق في المعبر اعلم انك في غير حال فتولا على ذلك وفاقط بكتن شره فا
استدل ان اخذت بالجمهور وما اجد ان يثبت على الوجه فاجعل في ذلك تعلقا
قوله فتان فتولو على الله ما لا تعلمون وقال في المعبر في اوائله ثم اذنتنا

بالمعاني والاجتهاد التي لا تصيب من حقها في جميع ما يحتاج اليه
المكلفون في كتابهم عقلا وشورا ووقفهم عليهم في كتابه وعلى ان يثبت
وبهم عليهم السلام فلا حاجة مع ذلك الى مقتضى وتكلف انتهى وقال الصادق
في العمل بعد ذكر حديث موسى والخضر ان موسى مع كمال عقله وفصله و
كلامه من الله لم يجد ذلك باستنباطه واستدل له معنى افعال الخضر حتى شبه عليه
وجه الامر فيه فاذل الجهد لا يثبت الله ودسلة القياس والاحتياط كان من
دونهم من اولى الى بان لأجود لهم ذلك الى ان قال فاذا لم يصلح موسى القياس
مع فضله وحكمه فكيف مفضل الامنة لا اختيار والامام وكيف يصلحون لاستنباط
الامكانات الشرعية فاستحقاقها بعقولهم التناقضة وادانهم المتناقضة تعلقه
عن الرضا باختيارهم علوا كبيرا انتهى وقال الكليني في اوائل كتابه في الشروط
من الله فيها استعداد به خلقه ان يروا جميع فرائضه يعلم ويدين وبصيرة
الى ان قال ومن اذا الله خلقه لانه فان يكون ايمانه معار مستودعا بآية
اسباب الاستحباب والتكليف والتأويل ليس علم وبصيرة انتهى وروى الكليني
عن حمزة وهو من اجلاء اصحاب الائمة عليهم السلام ان ابا جعفر قال لما كنت
لا نقول شيئا الا بآية واجه قال اجل وروى الكليني وغيره عن ابي عبد الله

المشهور

عليهم السلام مع هذه الاختلاف في الظاهر والقاعدة الظاهرة يصوبون في الامانة
في الاختلافهم ويعيبون على غيرهم من ائمة واجتهاده وقال بآية ويعيبون
من اخذ منه ويحققون رايه وينسبونه الى الضلال لا يعلم ذلك منهم على
صغور ما ورد من النقل المتواتر ولو كان ذلك يسوغ لغيرهم في عابوه
انتهى وقال الشيخ المجمل سعيد بن هبة الله الرازي في كتاب فقه القضا
ما تضمنه الفقه ان القياس بالاعمال الواضحة غير صحيح في الشريعة وهو على التبيين
على غيره لا جلا ما بينهما من الشبهة فيستحق المقتضى فاما والمقتضى عليه اصدركا
الاجتهاد غير جائز في الشريعة وهو استقل في الجهد في استخراج احكام الشريعة
وقيل الموبد الواسع في تعريف الاحكام الشرعية فاما اذا مع باجماع العروة
حكم من الاحكام الشرعية بنق من الرسول مقطوع على صحة على سبيل التفصيل
دواء المصنوع من اهل بيته عليهم السلام ثم طلب الفقيه بعد ذلك ذلك
عليه من الكتب جلة او تفصيلا لا يضيفها الا تشبه الشبهة فلا يكون
فان قياس ولا اجتهاد لان القياس في الجهد لو كان معناه حق على وجه
من الوجوه لم يكن ذلك منها قياس ولا اجتهاد انتهى وقال في آخر الكتاب
اعلم ان الله سبحانه اعطانا فاضله في التوجيهات عن ان يشرع احكاما

وفا

وهو من الأئمة مثل ذلك بل هو بلغ منه وقال النبي في جميع البشائر
لا ينجي من العمل بالظن عند الامامة الا في شهادة العدلين وفيه المنقذ
وادرش الجانيات انتهى والصورة الثالثة ليست من نفس الاحكام الشرعية
وهو ظاهر في قوله تعالى سورة الانبياء عند قوله نعم وادوروسهم
اذ يحكمون في الحرب بعد ما يطلع قول الامامة يجوز اجتهاد الانبياء ما
عند الفطرات النبوية اذا كان يوحى اليه فله طريق العلم بالحكم ولا يجوز له
ان يحكم بالظن على ان الحكم بالظن والاجتهاد والقياس قد بين انهما
في حكمهم انه لم يمتنع به في الشرع الا في مواضع مخصوصة وورد النص بجواز
عامة منها في قيم المسلمات وادرش الجانيات وبلغ القصيد والتمهيد
وما جرى هذا الجري انتهى وقد عرفت ان المواضع المذكورة ليست
في محل النزاع وهذه العبارة كما ترى ظاهرة في غل الخاطى الامامية على
بطلان العمل بالاجتهاد والظن في نفس الاحكام الشرعية وقال العلامة
في انبائه اما الامامية فالاجتهاد يورده منهم لم يقولوا في اصول الدين
وفروعه الا على الظن والاطمئنان وادريه عن انهم انتهى ولم يصحح بان الامامية
انتهى علوها خالية عن التوبة بل صرح المحققون بانها محفوظة بالعلم

الغنية

المقدمة للعلم وسورة وقال السيد المتعبد كما نقل عنه
صاحب المعالم العالم القزويني حاصل لكل مخالف الامامية او موافق لهم انهم
لا يعملون في الشريعة غير الاجتهاد والعلم وان ذلك قد صار شعارا لهم كما
ان في القياس في الشريعة من شعاع لم يدرى بعد كل ما علم انتهى وصرح
السيد المرتضى في ربيعة بان الامامية لا يجوز لهم عند العمل بالظن ولا الرأي
ولا القياس والاجتهاد وذكر في ذلك في كتابنا في ثلثي بل يبلغ منه حيث
قال في الرواية على الفاظ جدي الجبار وما فاضل وهذا بطلاننا عليه من
محنة الاجتهاد فقد دلت الأدلة الواضحة عندنا على بطلان ما نسبته لاجتهاد
فان الاجتهاد في الشريعة عندكم هو طلب طلبة الظن فيما لا يدل عليه الظن
فان ان يكون له مجال في الشريعة لم يخال الكلام في بطلان الظن والاجتهاد
ان قال فلان قال ما علموه يورده الى المحبرة والى ان الناس كانوا اصابت الحق
من غير دليل يصلون اليه من جهة قبل له ما كلف الله نعم الامامية يمكن الوصل
اليه من شريعة وغيره فاما نقل عن الرسول نقلا بقطع العذر فكنا فيه
الرجوع الى النقل وما لم يمكن فيه نقل ولا ما يقوم مقامه من الحجج السبعة كفا
فيه الرجوع الى احوال الامامة وكل ما كلف خصوص القياس والاجتهاد

الله عليها العلامة ومن تأخر عنه الامام وضع بيوت متعلق بالشرعية
وذكر المرتضى في رسالة الاستدلال على فروع الامامية انهم لا يقولون
بشي من تلك الأدلة التي نقول في العامة وانهم كثيرا ما يستدلون
بالقياس واختار الاحاد ويخونها لاجل الزام الخصومة وان كانوا يعتقدون
انها ليست بدليل بل لم يملك هناك دليل اخر هذا المحقق كلامه وروى الشيخ
في التهذيب بسند عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال قلت له
ان هؤلاء الخلق يقولون انما اطقت علينا او اطقت فلم يقرها السماء
كنا ولتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذ كان ذلك ففضل
الادب وجوه هذا الحديث يدل على ان الاجتهاد كان مخصوصا بالائمة
وان الشيعة كانوا لم يعملون به وفيه كلام مذكور في محله وقال الشيخ
الجليل محمد بن ابراهيم النعماني في تلخيص الكلي في كتاب الغيبة والقول
مع العزة والعزة مع القرآن ومن النص علم القرآن والتأويل والتأويل
والعلم والحكم والحكم والعلم من غير من فرض الله طاعتهم وجعلهم ولاية
الامر بعد نبيه فقد تاه وضل وهلك والحال المقل في الاستدلال
بالايات والروايات الى ان قال واوجب من هذا ان الله هو الذي ليس

وطرف الظن عند الشيعة من اجل ما مضى فاما القنادي فلا
يتصل كما ادعت بل يتوالها من استودع حكم الحوادث وهم الشيعة بما
نقلوه عن ائمتهم ثم نقل عن القاضي عبد الجبار انه ادعى ان الامامية
لم يعينوا من الاختلاف والاجتهاد وان امير المؤمنين ع اجازهم ثم اجاب
السيد المرتضى فقال ما عرفت من امير المؤمنين ع والائمة ع كانوا لا يمنعون
من الاجتهاد فالعلوم من خالفهم خلا في مادعية ثم اطال الكلام في اجاب
قول من ينسب لهم انهم لم يعينوا من الاجتهاد لانهم جميع عبادة الحق
ولما نقلت مواضع الحاجة منها بلفظه وقال بعد كلام اخر واما الاجتهاد
القياس فقد دللنا على بطلانها في الشريعة وانها لا تنجح علما ولا
عادة فضلا عن ان يحفظ بها الشريعة ونقل عن القاضي عبد الجبار انه
قال يجوز للامام الاجتهاد ثم قال المرتضى وما قولك للامام ان يجتهد
برأيه في الامور فاول ما فيه انه ليس للامام ولا غيره ان يجتهد في الاحكام
ولا يجوز ان يعمل فيها الا على النص وقد رد المرتضى في الشيخ جميع المدا
الظنية والمفهومات الا اننا وادعينا انما يستباحثها واجاب عن دليل جبرها
وذكر انه لم يصنف احد قبلها من الامامية في الاصول ولم يعمل بالقول

نسخ

على كل شيء وانهم لما لم يجدوا حجة الى القياس والاجتهاد والراي وافتر
على رسول الله الكذب والزور وبانه باحرام الاجتهاد والقياس لم يوافقوا
امر الله في قوله ولوردوا الى الرسول على اول الامر منهم لعلمه الذي يستنبط
منهم وفي قوله فاستلوا اهل الذکر ان كنتم لاتعلمون لا وصلهم الله الى
نور الهدى وعلمهم ما لم يكونوا يعلمون واغناهم عن القياس والاجتهاد
والراي اخذوا بالله من الهدى لان من يكلفنا الله النفس وعقولنا
واجتهادنا فادنا في ديننا ونبتنا بالقول الثابت على ما
هدانا من الموالاة لا وليا لله والتمس بهم والاضاع عنهم انتفا
وقال صاحب كتاب الزام القواصب اماما على بن ابي طالب عند ذكر
مذاهب ائمة وانهم اختلفوا اربعة مذاهب في زمن المصنوع وعلموا فيها
بالراي والقياس والاستحسان والاجتهاد والمسيب في احداث هذه
المذاهب ان الصادق اجتمع عليه اربعة الاثني اذ اخذ من عنه العلم
وخاف المصنوع من الناس اليه واخذ الملك منه فاسر باخيه ومالك
باعث الى الصادق واصار مذاهب غيره مذاهب فاعتزل الصادق
واحد تامها غير من هبه وعلايته بالراي والاستحسان والقياس

في

والاجتهاد ثم تابعها التامع واحمد بن حنبل واستغنى عن اهل السنة في
على هذه الاربعة مذاهب وبقيت الشيعة الاثني عشرية واما مذاهبهم
في الفروع فانهم اخذوا احكام الشريعة عن النبي وعن الائمة المعصومين
ولم يقولوا بالراي ولا بالاجتهاد وحبوا القول بالقياس والاستحسان
انتفى وذكرى في الحديث في شرح نهج البلاغة ان الشيعة نقلوا عن علي
الشي من الاجتهاد والراي والظن وان الزيدية وواعنه الرخصة في ذلك
وبالحجة تقدم جواز الاجتهاد في نفس الاحكام الشرعية وعدم جواز
العزل بالاستنباطات الظنية كان معلوما عند العامة والخاصة لانه
من اعتقادات الشيعة وقد نقلوه عن ائمتهم لم نقلوا انهم بذلك عنهم
وقد صنف علماء الامامية في ذلك كتابا كثيرة منها كتاب النفق على
عيسى بن ابيان في الاجتهاد وذكره الخجاشي في ترجمة اسمعيل بن علي بن
ابن ابي سهل بن نوح بن محمد بن محمد بن جليل كوفي مدحه عن بعض
ذكره الشيخ وذكره في الكتاب المذكور من مصنفاته ومنها كتاب نقص
الراي على بن الراوندي ذكره الشيخ في ترجمة اسمعيل بن علي بن اسحق المذكور
نقل من ابن النديم انه من مصنفات بن فوجت المذكور ومنها كتاب

الامامية على المذاهب
الذين كان على الشيعة
والعلماء والراي
انتفى ثم قال عند ذكر
الشيعة

الاستفادة في الطعون على الادبيل والروى على اصحاب الاجتهاد والقياس
من مصنفات عبد الله بن عبد الرحمن النيرى ذكره الخجاشي في ترجمته
ومنها كتاب الرد على من رد اثار الرسول واعتمد على شايخ العقول
من مؤلفات هلال بن ابراهيم بن ابي الفتح المدني ذكره الخجاشي في
ووثقة واثني عليه ومنها كتاب النفق على بن الجند فاجتهاد اثار
من مؤلفات الشيخ المعين ذكره الخجاشي وغيره الا يعرف ذلك من الكتب
المؤلفة في ذلك ومن تامل من مصنفات الشيعة وجد امثال ذلك
واما الاحاديث في هذا المعنى فقد تجاوزت حد التواتر وقد جعلنا
منها في موضع اخر اكثر من الف حديث والله الموفق قد اشتهر
في هذا الزمان في كثير من البلدان الشاع والتساهل في صلوة الجنازة
وتعبيد ودفن بيزان وفي الميت ولم وهذه العادة البقية المنكرة
الظاهر ان اصلها وبسبب الجهل بشرعية الاذن ثم ساعد صاحب الرياسة
وجريان العادة وعدم المناات بالدين حتى صاروا يكرهون على من
يتوقف ان ياذن له الوالي بل كثير ما ياذن الوالي الشخص المعين في
بقونه ويراخونه ويتقدمون عليه وكثيرا ما يوصي الميت بان يصلي عليه

في

فلان وياذن له الوالي فيقتدوا به عليه ويخالفون الولي والميت
الموصى ولما كان ذلك منكرا خالف الشريعة وجب علينا النكاه وبيان
عسى ان نبي الغافل يتعلم الجاهل ويتذكر المأفل كيف سعت شياطين
الافس والجر في اخفاء الحق وترويج الباطل والند كالحاديات الائمة
في ذلك يظهر لنا طوطم الفقة هذه العادة الفاسدة للنس وعدم جواز
العمل بها والاعتناء بعلمها من المشهور ان النبي لا اصل لها فتقول رؤ
الكليبي والشيخ باسناد طامس في عبد الله بن محمد بن علي الجنازة او في الناس
في الوفا من عجب وروى الكليبي باسنايه عن ابي عبد الله قال صلى
على الناس بها او يامر من عجب وروى الشيخ والكليبي باسناد طامس في عبد
قال احضروا امام الجنازة فهو الحق الناس بالصلاة عليها وروى الشيخ
باسنايه عن امير المؤمنين قال احضروا سلطانا من سلطان الله جنازة
فخو حق بالصلاة عليها ان قدره وفي الميت والا فهو غايب وروى الكليبي
باسنايه عن ابي عبد الله انه سأل عن المرات غوت من احق ان يصلي
عليها قال الزوج فقيل الزوج الحق من الاب والاخ والوليد قال نعم وروى
الكليبي والصدوق والشيخ باسنايدهم عن ابي عبد الله انه سأل عن

عن المؤمن يموت عن الحق بالصلوة عليها قال زوجها افضل الزوج الحق
من الاب والولد والحق قال نعم وبصلواتها روى الكليني والشيخ باسناده
عن ابي عبد الله قال الزوج الحق في امرأة حتى يموتها هو خير ما روي
الشيخ باسناده عن ابي عبد الله ان الاخ اولى من الزوج وطه على النية
وروى الشيخ والصدوق باسنادهما عن ابي عبد الله ان عليا قال
يصل الميت اولى الناس به ومن بصره الولي وروى الكليني والشيخ
باسنادهما عن ابي عبد الله انه سئل عن القبر كبره فله قال ذاك
في الولي انما هو قولن شئ شعفا وروى الكليني والشيخ باسنادهما
عن ابي القاسم عن ابي عبد الله قال مضى ثلثة عن رسول الله ان المرأة لا يدر
ببرها الا من كان بها في جوفها وروى الكليني والصدوق والشيخ
باسنادهما عن ابي عبد الله في حديث الثقلين قال اذا اوتيت
قبرا فليست خلفه اولى الناس به فيضع فيه عند رأسه ويأوى
إليه صوة الحديث وفي معناه هذه الاحاديث الثريفة اخاديت اخر
قول الاخ في حراصة الاحاديث في الحكم المذكور ولذا لا يختلف
العلماء فافهم ولا هم لم يجدوا معارضا والله اعلم ولا حاجة الى نقل عبا

عليه فلهذه الهمزة والرجوع إليها **و** دعى السيد الرضوي غنيهما في ما ذكره في ما ذكره عن
أبي المؤمنين **هـ** أنه قيل عن شعره **أ** فقال إن القوم لم يقولوا الشعر على من هاجموا
في بياض بينهم بل كان على قلوبهم حالة خاصة يجيد فيها ريمته فواحد يجيد
في الريم **و** آخر في الرقة **و** آخر في الشك والظوب **و** لذلك قيل شعره **هـ** **و** إذا
واكتموا إذا ركب **و** السابعة إذا ركب **و** واستغاد لفظه **هـ** فقال
إن القوم لم يرحبوا في حبة تعرف الغاية عندهم فصبرها فإن كان
ولا بد من الملك الطويل **هـ** **و** القصص **هـ** ظاهر هذا حديث الشريف
إن امرؤ القصص شعره **هـ** **و** أنكر العبد أن يتجوز شعره على شعره
في نحن والعودة **هـ** **و** جمع الحاس **هـ** **و** الخافق **هـ** **و** غير ذلك **هـ** **و** يظهر شعره
كثرة **هـ** **و** بيان كذبة **هـ** **و** معان **هـ** **و** عطاء **هـ** **و** كثر من شعره
الاسلام **هـ** **و** غير من شعره **هـ** **و** حجب الظاهر **هـ** **و** من لفظه **هـ** **و** معناه
للحاس **هـ** **و** من وجوه **هـ** **و** الأولى **هـ** **و** كونه على ظاهره **هـ** **و** عموما **هـ** **و** للفظ
وتكون **هـ** **و** القصص شعره **هـ** **و** كلهم السابقين **هـ** **و** اللاحقين **هـ** **و** يكون
شعره **هـ** **و** فاس **هـ** **و** ذاتية **هـ** **و** لا بد **هـ** **و** كما أنهم كل واحد **هـ** **و** يكون الجيد من شعره
الذي **هـ** **و** لا بد **هـ** **و** شعره **هـ** **و** في الحسن **هـ** **و** يصل **هـ** **و** هذا **هـ** **و** يكون شعره

الشعر اربعة اصناف شعر الفلانة ان يكون الشعر الفلانة بمعنى اكثرهم شعرا وان يكن
شعر احسن من شعره فلا ينافي ذلك فله شعر الموجود لاحتمال ان يكون
الطول العهد الثالث ان يكون شعر الشعر بمعنى احد الشعر على نظم الشعر
وان لم يكن احسن شعرا ولا اكثر لان من كان اقصد على فعل من الافعال
لا يلزم كونه ابيانه به وبذلك اجتماع هذا الوجه مع سابقه بل سابقه
الراجح ان يكون شعر الشعر اى احسن شعر المذموم ان ايسر الموصوفين
فيكون شعره منقذ من على ذلك الموقف لا المتأخرين عزوه فقد
يستقيم على التقيد بالثاني والثالث ايضا ويؤيد ما رواه العلوي في الاما
في حديثه ان السوفى قال علي بن محمد عن شعر الشعر فقال فلان
العلوي ويؤيد ايضا ما رواه الكشي عن الصادق انه قال السيد السجستاني
في الخبريات سيد الشعر فقال الجري ولد فغلب فقال لمره ملائمة
فهم من العفانة سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الشعر سيد
الشعر اكن ينافيه ما رواه السيد الرضى ايضا في كتابه الجواهر في النونية
عنه انه قال في حق الشعر في يوم القيامة يجل لواء الشعر الى السماء
قال الرضى في الخبرين ان يكون حفظ الشعر اعز على من لا يكتفي

من هو الخلق وكيفية كماله لا بد من معرفة ان كل شخص من جميع الناس
 فيما لا يعلم وان ذلك الشخص ينبغي ان يكون معبراً عن ذلك على
 صدق من خواصه وان العلم بجمع على الله فلا صدق في الكلام ولا
 يكون باصداق والذي دلت عليه الاحاديث المتواترة ان هذا العدد
 ضروري وهو من الله لا كسره **معرفة** معرفة احوال الضر والنجاة وكيفية
 الاستدلال بها **معرفة** معرفة احوال الرزق والثواب والنجاة والجنة
معرفة معرفة العلم والظن وتعيين افرادها فان بعض افرادها
 تشبه وقال الصادق في العلم بالعلم والاعلم الا من جاهد ذنبا ومعرفة
 العلم بالعلم **معرفة** معرفة التواتر وفائدة العلم **معرفة** معرفة العلم
 وفادته العلم **معرفة** معرفة وجوه الاحتمال عند الاحتياط **معرفة**
 معرفة موضوعات الشاغل وتعيين بعضها من بعض كتمييز المسكين من غيره
 وهو ذلك العلم معرفة الحقائق العرفية للالفاظ المتداولة التي
 يحتاج اليها في الاحتياط في العقوبة **معرفة** معرفة احوال المد
 النجوة والامانة للعلم بالفاضل والمفضول وما دل عليه الحديث
 الثالث السابق وبعض هذه الانواع ربما تتداخل واكثرها في سقاة

تتبع

من العقل او من العقل والعدل ولا بد منها فلها من الوصول الى الحق العلم ومن يد
 القوت والتبني **معرفة** معرفة الامانة والله الموفق وهذه الانواع ليست من جنس
 الاحكام الشرعية التي لا يجوز اخذها الا من العصورم بالنظر المتواتر
 في ذلك وان كان يرتب عليها بعض الاحكام الشرعية التي لا يجوز اخذها
 الا من العصورم بالنظر المتواتر في ذلك وان كان يرتب عليها بعض الاحكام
 الشرعية لكن في بعضها او بعضها بالاكفاء بالظن فصارها بامور متواترة
 كعدد والوفاءات الصادرة عنها في الاصلين وتعيين القبلة مع البعد
 وبعضها اعتبر فيه اليقين كوصول التوافيق والتجاسات وغيرها ذلك وبعضها
 صوابه اخذ بعلم من الاحاديث والحاصل انه لا بد لهم من الاضمار السابقة
 ولا من غيرها ان العمل بحديث في شيء من نفس الاحكام الشرعية التي
 الوجوب والتدبير والكلية والتجريم والامانة والسرطنة والبلدية و
 المناقبة وكيفية احوال تلك الامور التي يوجبها كمالها داخل في علم الغيب
 بالنسبة الى الامانة فلا بد له وقد لا يعلم ولا يعلم ان احد سأل الله
 هل احببت بعد وضوئي ام لا وهل احببت في بيعة او انا قائم ام لا
 هل سئلت العلم ام لا ذلك كانت اودع وكلمات وهذا كان النبي طاعا

عن علي بن ابي طالب وهو سائل وهو الخليفة الثاني وهو في حق الله تعالى
 النبي صلى الله عليه واله في الاخرة والاولى في الدنيا فنفق الحال الجمع بين الاعلى
 والادنى فان غاية العرف ثمانية ايام وافله يومان ووجه مادة
 ان الاعمال تعرض يوم الخميس ويوم الاثنين ويوم الصوم فاصحاب الجحيم
 عرض على ثلثة ايام وهو صائم الاثنين والثلثة والاربعاء او يترك الا
 ويكون عرض الجحيم يوم من التوبة فاذا الصوم يوم اخر فاقل للرب
 عرض على يومين وهو صائم ثلثة ايام العلم والامانة بين طواريح الاضمار
 وروى عن يوم الخميس ويوم الاثنين وكل يوم وكل جمعة وروى ليلة القدر
 وروى في شهر رمضان وروى يوم الصوم لاحتمال تعدد العرض وتكرار
 كونه العرض تارة ليلاً وتارة اخرى فقصداً لا فائدة على الله وفائدة على النبي
 وفائدة على الامامة وفائدة على القومين من الملائكة او يفتق كل نوع
 بعرض الله العلم بخلاف الامور في كتاب العلم حديث التمهيد لها فانه
 سليمان من است اكرام ابوك قال بل لي يا داود فالتمة ثم زيد في حرف
 اسمك على حرف اسمك داود قال سليمان لا علم في ذلك قالت التمة
 لان ابائك داود جوده يورثني داود وانت سليمان وارجلان طوق بابك

في آخرها ان العلم لا يولد العلم لا يولد العلم لا يولد العلم لا يولد العلم
 ظاهر حق العلم انه مذكور ولا يتحقق اليقين ايداً بالثبات وانما يتحقق اليقين
 امر وادراكك فابن على الاكثر فاذا سلمت فامر ما ظننت ذلك نقص
 وهو ذلك والفرق بين المقامين ظاهر عقلاً ونقلاً ولكن العاطفة
 وبعض المتأخرين من الخاصة فاسوا الحد على الاخر وذلك بسبب الضلالة
 عن الفرق وعن الاحاديث في المقامين والله الموفق **معرفة** معرفة العلم
 في حديث علي الفضل في علمه صوم ثلثة ايام قال وانما جعل العرضين
 لانه اذا عرض على العبد ثمانية ايام والعبد صائم كان اشرف وافضل
 من ان يعرض على يومين وهو صائم وهذا الحديث مروي في العلم
 الا ان فيه اذ عرض على الصلوة ثلثة ايام وجه الاول انه قد ورد في
 احاديث كثيرة ان الاعمال تعرض كل يوم خمس وجب ذلك بحمل الاشكال
 وروى عن علي الصائم مستقبل مرفوع طوله يومين بالصوم يوم الخميس
 والجمعة لانه لا بد من عرض الاعمال الواقعة يوم الخميس بعرض يومين
 ان العرض يقع في كل يومين فعليه في اوله وفي ثلثه واذا صار
 التبت يومين عرض ثلثة ايام والا حد فاربعة وهكذا فاذا صام الخميس

منه

فله شك ان احدنا ان سليمان اعترف بالجهل وعدم العلم وذلك
 لا يفيق بالانبياء فانه يجب ان يكونوا العلم من غيرهم عقلا ونقله وكيف
 يجوز كون النملة اعلم من بعض الانبياء فانها انما لا يخطر ببالها ان النملة
 متى يعتقد به الجواب عن الاقد من وجوه اصلها ان لا يلزم من علم النملة
 بغيره النكته كونها اعلم من سليمان بل هو اعلم منها قطعا ومعلوم انما
 ليست بشئ بالنسبة للمعلوم انما لا يؤتى بعض العوام قد يعلم مسئلة
 لا يعلمها بعض كبار العلماء ولا يلزم كون ذلك العاقل اعلم من ذلك النملة
 ان النملة ليست من غير عدم حصول التكليف لها ولا يمنع كون غير
 انفس اعلم من الامور ان بعض الانبياء اعلم من بعض لكن الاعلم ليس من
 غيره وبعض الملوك اعلم من بعض الانبياء فلا يحد ودور بعضا
 ان ما علمه النملة ليس من الاحكام الشرعية ولا يتعلق له بالثبات في
 بالاعتقاد وان لا يلزم النبي بذلك لعدم الدليل عليه انه يعلم
 كونه علمه في ذلك الوقت على الجواب ان النملة ويكون معنى قوله
 اعلم لانه اعلم له بذلك من قبل نفسه وان كان يعلمه يعلم الله انما
 كما قالت الملوك لانه اعلم لنا الامم ما علمنا فان ترك الاستغناء عما تروى

ولست حال العام في الموضوع كثر وخامسها ان لا يبعد ان يكون الله
 اذ اعلم سليمان عن ذلك على ان النملة وقد تعلم الانبياء لبعضهم
 من بعض ومن الملوك وغيرهم وعلمهم ما ينزل بزيادة من حيوته
 ولا يفي ما في ذلك من العلم الحكم كذا في الاصل سادسها ان يكون
 بعث الله ملكا على صورة نملة ليعلم ما ذكر فقد كانت الملوك يشك
 بغير شكها وصورة النملة هنا انب عن غير هذا كما لا يخفى
 عن انب من وجوه ان يكون المراد بيان اشتقاق الاسمين
 من العنبرين النكوتين وان زيادة حروف في العلم على انهم يعلمون
 لكونه اكبر لا مقتضا الاشتقاق ذلك فانفق زيادة حروف لا لكونه
 اكبر من ابيه شأ ولا مفضل وبقى ذكر عدم كونه اكبر من ابيه اشارة
 الى ان القاعدة المشهورة من ان زيادة الالف تدل على زيادة القاطع
 اعلمه لا كناية ان يكون المراد ان اباك داود جرحه الذي هو
 الخطية بوداى بحسب الله عز وجل بعد القوبة والافادة وان كانت الخطية
 بخلافه كما شاع وانما هو مقصود ان سليمان اى سأل من تلك الخطية
 فابوه وان كان اكبر منه شأنه من اكبر من ابيه باعتبار سلامته من

الخطية او زيادة علمه ملكه ان يكون ان اباك لما كان به جرح او
 داود وقد كانت الباء ذائقة للتعدية سقطت عند التسمية لعدم وجوب
 فعل يحتاج الى التعدية فيقول داود تلفظ بوداى وكنت بواحدة ولما
 كان سليمان يعلم اى سأل من ذلك عن سليمان بالتصغير ما لكونه
 اصغر من اولئك من قولك تصغير وصار التثنية نونا لانه كان
 والاعلى في علمه من سقوطه لغو ما علم عليه ان يكون المراد
 انه قيل لابيك داود تلفظ داو مبتدأ خبر عن ذوق ابيك داود ولفظ
 خبر مبتدأ محذوف اى داود وذوقى بحسب الله ولين امر بحسب فلم يحسن به
 حذو فاقض داود وانت سليمان اى سليمان بعينه مملوع ليدفع نسبة
 باسمه منقلا لكانها في القاطع عند ان تهاب نفسك ولا تهابها من جمع
 ومنه كثر فيكون جرحه جرحا وجرح ابيه ذل وجود الجرح زيادة في
 زيادة الحرف لذلك وقد روى ان سليمان اعلم من بعض الجحش من الانبياء
 لكن ما اعطى في التثنية وقوله ادعوان تلقى بابيك اشارة الى ان
 اى ترفق لئلا تراه جرحك بوجه جرحك ان يكون المراد ان
 لما علم ان داود ذوقى جرحه بوداى بحسب الله وحله لا يظن ان الله

شأ داود وتطلب سليمان ملكا لا يفيق لاحد من بعد كان ستم ملكه
 وكثرة ونياء جرحه لا يفيد معنى زيادة بوداى الصيغة الله مشومية
 بحسب غيره في الخطية وان كان ذلك اذ جعل الخطية الله نفسية اشارة
 الى ان زيادة الحرف قد يكون نقصان المعنى كما قل زيادة
 لحد نقص في المجهود ان يكون المراد ان اباك ذوقى نفسه من جرح
 بتوقفه ويخاف منه بوجه فلم يحصل له ذلك الجرح وكان داود مخطئ
 الصفة والخطية وحصول المرض لا دفع للمرض قد حصل وقد فهموا
 الدلالة والمعالج لا صميم واذا ادعوان تلقى بابيك فتد اوى
 جرحك المتوقف لك لا يقع وانت اذن سليمان فذلك سبب سليمان واذا
 ان تفر داود اذا ذوقت نفسك بوجه وقد ذكرنا سابقا ان زيادة
 الالف لا يلزم كونها زيادة للمعنى والله اعلم بها بقا الامور
 قد دلت في المنام على طريق ملكة المشرفة انما تجت الحرة اشارة وقد
 كانتا من وقت الحرام الى ان فرغت من جميع طاعة مشاة نحو سبعين
 رجلا فابت ليلة في المنام ان رجلا سألني من بني الحسن والحسين
 سألني بين يديه ما وجهه مع ان فيه اشارة الى ان يفرغ وهو اسير

فاجتبه في النوم بان في ذلك حكما كثيرة منها ان لا تكون للشيء لتقليل
ومنها ان لا يظن به ذلك ومنها ان يحولوه ومنها ان لا يحسنه
ومنها ان لا يبال في سبيل الله ومنها ان لا يفل من مات بها كما وروى عنها
اعمال الاجناس العجيز عن الشيء ومنها ان يطيب الخاطو وقطعت النفس
بذلك فلا تحصل الثقة الشديدة في الشيء وهذا الجرب وروى عن
قول علي بن ابي طالب لم يظن ومنها الوكوب في الزموم ومنها موع
الغابرين عن الشيء ومنها اعتمال وجود طماع الطوبى والاشباح الى
الوكوب والحرب ومنها لتعود تلك الروايل بكرة والاشباح لغيرك
ومنها انها حسبه وشرفه وجلاله وفي حكم كثير ومنها انها رتقوا
لعم الله عليه وانما بغيره ذلك فحدث الى غيره ان هذه اربعة عشر
وحما في توجيه ذلك وحصل كوطا كلها الواكبة فاقصودة له
هذا الذي يقع في خاطري ما احبته ولا انتهت كبتة هذا اشهر
الاستدلال الا بالادلة كثيرة متواترة بحسن التبيين والاشد لها
نذكرها لعلها تبينها لافضل الاشياء بالصدق ولا تروى بها خل
من اصل الحق فيها دعوى الاجماع فقد كثر دعواه وفيه التراجع

۱۱
در این کتاب

والأخفى بعد تحقيقه واستحالة الاطّاع لميل الأئمة وكذا نما
الذين ادعوا في كتبهم وكثيرا ما يريدون به الشهوة ولا دليل
على نجسها والشهيد الثاني في صا كلامه جدي في رسالة الجمع فأن
البيان لبدية وفرض العلم بدخول المعصوم فيه في زمان
زمان الغيبة من جهة فرض الحال وكذا لاكتفاء بوجود عالم
يجوز التسبب في جملة المعين وكذا دعوى كونه كاشفا عن
بل ليس على نجس دليل يستدعيه عند المناظر بل هو من مخبرات
العامة كما يفهم من رسالة الصادق في أول الروضة وكما
صريح به السيد الموضي وغيره وقد حققنا ذلك في رسالة
معرفة الاستدلال بأحاديث العامة للذكورة في
كتب الاستدلال وقد استدل به الموضي والشيخ والمحقق
والعلامة وغيرهم في كتبهم وغيرهم صحيح في الاستدلال
وبما شاهدنا مما تقدم وبأن كافيها من اشاداتهم ومن نص
بعضهم لأن كلامهم مع علماء العامة فإذ والاستدلال عليهم
بدليل قولي لا يعتمدون على انكاره لأنهم يعتقدون محتم

وثبوتهم ثم استدلو بالبعد ذلك بما رواه الخاصة لكن كثيرا
ما يتفق في كتب بعض المتأخرين جعل ذلك الدليل الظاهري
دليلا قاطعا بل كثيرا ما يردون الحديث الصحيح الصحيح اذا
خالف الحديث الضعيف الذي رواه العامة فلا يليق العقل
عن ذلك فقد توازننا الاحاديث على اعتبار اعتبارهم السليم
بالتنبيه عن رواية احاديث العامة وان كانت في مدح اهل
البيت كما دوى في عيون الاضداد وغيره ومن العلل
بل وردوا فيهم الامر بما فيها اذا لم يكن عندنا دليل بوا
فعلها الاستدلال بظواهر الآيات في الاحكام التطوية
اذا لم يكن هناك حديث عن الائمة فهو اقضا فقد توازن
الاحاديث عنهم بعد جواز ذلك وبأن في القول بانها
ومسوغا وعمما ومتشابهة وعامات وخاصة وان له ظاهرا
وباطنا ونفسا وناويا الى غير ذلك وقد جمعنا جملة من
تلك الاحاديث في اول كتابنا لقضاء من رسالة الشيعة
وحققنا المطالب على آخر من هذه الفوائد ولا يخفى

12

على نصفان اثبات الاحكام بالنسبة الى الاحكام النظرية متشابهة
مع قطع النظر عن كل ما عدلها وان الترخ فيها اكثر من بدل هو
خصوص بها وان تعريف المتشابه صادق عليها بالنسبة الى الحكم
النظري لاحتمال التكرار بينهما وجب مع قطع النظر عما سواه ان
يمكن الاستدلال بها وحدها مع قوله نعم فاما الذين في قولهم
نوع فيقولون ما تشابه منه مع توازن الاحادث المتشابهة
الاستدلال على مخرجين بانه اختلص منها القول بحيث يعبر
المعنى بقوله لا ولا يتقربوهن حتى يطروهن وقوله اذ جاء ذكره في
نبأ فيقولون ومن ذلك فان الامامية اتفقوا ووافقوا في انهم
بان القرآن لم ينزل الا على قواء واحدة وان جاز الدلالة بالجمع في
زمان الغيبة لا يشاء القراءات يعبر بها المعنى والا على ترجيح احد
القراءتين والذين يرجعوا عن مخرج شكل بالجمع بين المتشابهين شكل
والقول سلم وهذا الاستدلال لا يثبت الا على قواعد العامة وقولهم
ان القرآن نزل على سبعة احرف وما علم من طائفة من المتأخرين
الاستدلال بالاصل في نظر الحكم الشرعي في مقام الترخيم بان

المسئلة خلافية وقد ذهب جمع من العلماء الى اصاله التحريم وذهب
المحققون الى التوقف والاحتياط والنزاع فيها وذهب آخرون
ذكر فائدة منه في الكتاب المذكور وحققنا ذلك فعملنا
من هذه القولين وولل اصاله الاباحه ضعف جدا واما
اصاله عدم الوجوب فلا خلاف فيها وبعض الاحاديث
دالة عليها الاستدلال بالاستصحاب في نفس الحكم كقوله
فان دليله ضعف فلا يخفى على التامل وقد حققنا في عملنا
وقد رده المحققون وبجته اية خلافية ومنها الاستدلال
بقياس الاولوية فان جبهة اية خلافية وليلها ضعف
واكن المحققين لا يقولون بجبهة دالة بطلان القياس في المسئلة
ولا يخصصها بقدره بالنظر الخاص في بطلانه صريح بل متواتر
وقد ذكرنا جملته منه في الكتاب المذكور الاستدلال
بقياس مضمون العلة فانه بمنزلة الذي قبله الاستدلال
بنا في اقسام القياس ولم يقل بجبهة احد من علماء اصلا الا ان
الجند على ما نقل عنه وذكر ان كنه ترك ذلك ونقل انه يبع

عنه

عن القول بالقياس يظهر انفاق الاحتياط على بطلانه ومع ذلك
يستدلون بكنا الاستدلال بل يبيحون منه العرض الذي ذكرنا
فالمسئلة لا يلزم بها حديث العامة لكن كثير ما يغفل بعض المتأخرين
يستدل به استدلالا او اعتبارا بل يتأمر دون الحديث الصحيح
خالفة ومن تامل كنا الاستدلال لا يغفل ما قلنا والظاهر مقدود
لكن لا يجوز متابعتهم على ما قالوا ان تكون غائلا الاستدلال
بالمفهومات كمنوم الشوط والصحة والغاية والقبول ومفهومها
فان المسئلة الاول بجبهة خلافية وليس لها دليل قائم بل له
معارضات والاربع لم يعمل به احد من علماءنا ومع ذلك المحققون
في كنا الاستدلال لم يذكروا فلا تغفل ترجم الخصم والمجانب
والاضمار والغفل والاشراك والتجبع بعضها على بعض لعدم الدليل
الصالح لذلك مع تعارض الادلة فينبغي التوقف على قرينة اخرى
او الاحتياط استدلالهم بطلان الامر على الوجوب وبطلان
النهي على التحريم فان المقتضيين خلافتان ودليلهما غير قوي
ظلال من العارض وحقيقة في هذه وقد عارضوه بان الجواز الشايع

وهنا

وهنا

وهنا

وهنا

وهنا

مقدم على الحقيقة فينبغي فصل بينه فمقتضى لها النفس والاضا
الاستدلال بالمقتضيات المختلفة فيها مثل قولهم الامر بالشي
يستلزم النهي عن صفة الخاص والشيء في العبادة يستلزم الصلة
وهو ذلك لعدم الدليل على جبهة التي ترجع المرجحات
المذكورة في كنا اسئلة العامة وبعض المتأخرين من الخاصة
وهي عوجبة مرجح ليس في شيء منها دليل يعتد به والمرجحات
المخصوصة من استدلهم السليم تزيد على العشرة وهي مخالفة
للمرجحات الاصولية غالب فينبغي التامل في ذلك والاحتياط
استدلناهم بالمصالح المرسلة مع انه لم يقل بجبهة احد
من علماءنا وقررها بالمحكم لم يعلم عليها شيء من الاحكام
اي لم يظهر اعتبارها في احد احوالها في كنا الاستدلال
في مواضع لا يخص للعرض الصحيح الذي ذكرناه سابقا لكن قد
غفل بعض المتأخرين فاستدل بها الغير ذلك العرض من عندنا
بورد معها دليلا اخر بل يتأمر دون الحديث الصحيح اذا عارضها
ولا تغفل مع من غفل قولهم في مواضع كثيرة عند ضعف

وهنا

وهنا

بعض

بعض الاحاديث الصحيحة التي يفتون بصحتها انها مخالفة للاصول
لم يروها مع ان ذلك الاصول قواعد كلية ليس فيها دليل صريح
في العموم على تقدير وجوده كمن يقولون دليل الصريح الخاص
لاجله والمقام قابل للتخصيص وللاية الخاصة اقوى قطعا
استدلناهم بالموجوب العقلي على الوجوب الشرعي والقياس العقلي
على الشرع الشرعي ولا يخفى عدم الملازمة وان الضابط والمقاييس
مقدمة العقلية وهو امر مشكل لعدم الاطلاع على مذمومة الجمع
وعدم الدليل على الاكتفاء بالعين ومع ذلك فهم يفتون
على فعل المراجع وترك التراجع وان لم يكن ما نعلم من النقص
لانهم يفتون بوجوب قبح عقلي وواجب عقلي ولا يقولون بجبهة
عقلي ولا مكروه عقلي ولو كان العقل مستقلا في المقامين
ولان العقل ملازمة للشيء لعرض العقلية ولو لاينسأ
جميع الاحكام الشرعية من غير خارج الى الوجوب ولا في ثبوت
الحسن والقياس العقليتين وفي توقف الوجوب والحرمة الشرعيتين
على نفي اثناعين بما قلنا وللصور المتواترة نعم يصلح الاستدلال

وهنا

المذكور وتبدأ الشواهد كما مثاله لا بد من استقلا فلا
تفعل استدلالهم في مواضع كثيرة بان الكافر بعدد منه
بنية القرية ولا يفيق انه غير تام اذ ليس كل كافر منكراً للصانع
بل قد يكون الكافر بانكار بعض الصفات الثبوتية والسلبية
او العدل واليقظة او الامانة او المعاد والصلوة او الصوم
او الزكوة او الحج ويحتمل ان يكون الشرايع او غير ذلك من الاضام
الكثيرة جداً ولا تغفل دينة القرية الا في القسم الاول على
تقدير وجوه مع انه ذهب كثير من العلماء الى عدم وجود
في الكتاب والسنة الا ان على ذلك التحققة على اخر سئل عن
الاضام الباقية لا يعتد ولا يفتى وقد حكي الله سبحانه عن
عباده الاضام انهم قالوا انما بعددكم الا بقربونا الى الله
وفي وقال هؤلاء شفعانا عند الله فكيف تغفل دينة القرية
في مطلق الكافر فهذا الاعتراض ما زال خطيراً بل في هذا المقام
ثم دلت بعض المحققين من المتأخرين تقطعاً على انه لا يضمن
مغل عنه في مواضع كثيرة استدلالهم في عدة مواضع

بعض

يقوله لا يتطاول اعمالكم وقوله له وان يجعل الله كافرين على
سبيل المجرى ذلك من الايات التي استدلوا بها على انوارها
مع ان الفاظ العوم واقعة فيها في سياق التي تفيد في العوم
لا عوم التي كما صرح به العلامة في المبادئ وغيره وصحح به
جماعة من علماء المعاد الاستقراء على الامور ان النكوة
في سياق التي دالة على العوم وان التي تفيد الاثبات كما هو
ومن امثلة ذلك الدماء المتأخرين من يفعل ما يشاء ولا
يفعل ما يشاء غيره فان لفظ العوم في الاثبات فاد العوم
لا في التي والاولى المجرى وخالف ذلك الدوام ولم احد
كل الدوام الى غير ذلك وان كانت مستعملة في التي لعوم في
كقوله له والله لا يحب الظالمين ويخولك ببرية اخرى
وليل اخر لا فاستقراء ونقض علماء القرية دال على ما قلنا
الاستدلال بالعرف والعادة فقد استدلوا بذلك
على كثير من الاحكام مع ان ذلك امر غير مضبوط وفي الغالب
يكون مخصوصاً بعرف بلد الله وما فاد بها فكيف يكون

بعض

على جميع اهل الدنيا وقد يتغير عرف بلد ذلك المشرق ووقت آخر
فيبقى عدم العفلة من مثل ذلك ومثال هذه الاستدلال
كثيرة جداً كقصة هذا القدر يكون ما ذكره وليا على ما له
يلك ولا تفعل من ذلك ومن مثاله ان يقطع الله واما حكم
من العفلة ولا يفيق عليه ان هذه الاستدلال لا تكلها من
الاستدلال لا في العامة وطريقهم بل في حين ادلتهم التي
يستدلون بها في كتبهم وفي من يخرجها منهم وسجد ثابتهم وفا
هيك بذلك دليلاً على بطلانها وبوجهها على فسادها و
لوحنت لصحة مناهب العامة واللازم باطل فكذا المنزوم
وحيث ما وردون بالنظر المتواتر عن اعتناء باجتماع طريفة
العامة وترك سلوك سالكهم وشاكلتهم في اعتقادهم
واعمالهم ولا ينبغي العفلة عن ذلك وقد تواترت الايات
والروايات بالتي عن العمل بالظن وهذه الادلة طيبة
باعتبارهم ودليل جبرها على بل هو اضعف منها فكيف
يجوز الاستدلال بالظن على ظني وعند التأمل نظرنا كلها

بعض

ترجع الى القياس وهو باطل ودليل جبرها من على القياس
وكما يطلق عليها لفظ القياس في كلام المتقدمين و
في احاديث الائمة والتميز عنها متواتر وكما لها جنبه والتي
عن العمل بالظن متواتر وقد خصوا التي عن العمل بالظن
بالاصول وهو يخص بعض بعض بل لا دلة القارضة
لهذا التخصيص كثيرة ليس هذا محلها سألنا نجمة هذه الادلة
اعظم مطالب الاصول بل عليها ستر في جميع الاحكام فان
ادلتها القطعية ومن تشع واضف يتقن ان اكثر ادلة
الفرع اقوى من اكثر ادلة الاصولين وهذه الدعوى
لا يتكفيها الا من قد تتبعه ولم يعرف القران ولا عدل الخ
ولم يطلع على احوال الكتبة والرواة كما ينبغي او من غلبه عليه
شهرة او تعديداً ومن صرف عنه في تحقيق العلوم الفاسدة
وفي طاعة كتب العامة اعداء الدين وقد تواترت الاخبار
عن الائمة جلهم السليم بوجوب الرجوع في جميع احكام الشرعة
الى اهل العصمة وبوجوب الاحتياط اذا لم يعلم حكمهم وفهم

بعض

اجماعية يجوز العمل بها عند الاصوليين والاعتداليين والعمل
بوجوده الادلة الطيبة عند العقلاء المصنف والله الموفق واعلم
ان انقسام الامامية الى الاصوليين والاعتداليين مشهور بين
العلماء والمخاصمة المذكورة في نهاية العلامة في بحث العمل بمسألة
واحد وفي المجلد الثاني وفي شرح المواقف في اخره وغيرهما
قد ذكر العلامة في النهاية ان اكثر الامامية كانوا اخباريين
قد روى العامة والمخاصمة عن النبي انه قال الدنيا
سجن للمؤمن وجنة للكافر وظاهر الحديث شكل فان كثير من
المؤمنين احوالهم في الدنيا في غاية الاستقامة طاهرا وباطنا
وهم في جهة ثامة واخرون قد نبأ جنة لم يكن من الكفار
في صيق عظيم وضروفر واصحاب فالدنيا سجن لهم من وجوه
اشي عشر ان المؤمنين وان كان في الدنيا في غير وجه حال فانه
بالنسبة الى حاله في الجنة في سجن صيق وسوء حال والكافر وان كان
في الدنيا في صيق وسوء حال فانه بالنسبة الى حاله في النار فيكون
في جهة يكون المكان للدنيا بالنسبة الى الاخره وهو هذا الوجه

سجن

معرفة عن الحسن ان يكون هو لا على الاضحية بالنسبة الى جميع المؤمنين
والكفار والبناء على الاضحية بانهم في المقامات الخطيئة ان المؤمنين
في الدنيا وان كان في لغة وتسم فانه في سجن من حيث انه وانما في صلا
الهيول في الطاعات واجتناب المحرمات وملاحظة اوقات الطاعات
والعبادات وتخل مشقة طلب العلم والابتعاد بالواجبات والمندوبات
وتترك المحرمات والمكروهات فلا تكمل له لذت من لذات الكفار
مطلقا من ذلك الحس همة مصروفة في قضاء الشهوات بمقدور
ما يقدر عليه فكان في جهة فان اورد عليه ان بعض الكفار يتخل
الشقة في عبادة الفاسدة فليخص بالامسب ان يكون الامم
في المؤمنين والكافر لاستغراق الاوصاف الكمال كما في قول الرجل زيد
اي انكامل في اوصاف الرجولية فلا يكون عامما فخرج الافراد
المشار اليها لتمام النقصان اليان والكفر فيهم وقد روى في الحديث
ان اسد الناس بكرا في الدنيا الانبياء ثم الاوصياء ثم الاسلاف
وقد دلالة على ما قلنا ان من كان في الجنة هو في مشقة
وقد حصل له لذات كثيرة ومن كان في الجنة هو في تنعم وقد حصل

ما زاد على اقل الكفاية كذا الرقيق وذكره مصروف في الباب المخرج
وهذا في بقية الحديث لا يخرج من بعد ويمكن توجيهه بان الكافر مادام
كافرا غير مملو بهذا المذهب قبل الاسلام وان كان مأمورا
بالايمان معاذ لا يقبل منه ولا ينفذ ان لم يسلم كما هو صوابه
بل يمكن ان يكون امرا للكافر والتم في الدنيا على وجه التمهيد كقولهم
اعلموا ما كنتم تعلم بما تعلمون صبروا وما كنتم صابرين حقيقة واموال الكافر
مجانبة ان يكون وجه الشبهة ان المؤمنين لا يعمل في الاحكام
الشريعة الا بعمل اهل البيت كما قال اهل بيتي كهيئة نوح
من دكة نوحا ومن خلفه غراب هو كالحبوس والكافر يعمل
بالطوى والرأي والخلق والاجتهاد والتفكير والمقاييس وجميع
الاستنباطات الطيبة والتصرفات العقلية في عالم واسع بمنزلة من
كان في الجنة في اشغال الجبال وليس كالحبوس المضيقة عليه
ان يكون وجه الشبهة ان الدنيا تمنع المؤمنين من العلم والعبادة الذين
هم وسيلة لدخول الجنة لانه اذا مال اليها واستغل بها فانه ذلك
من كمالها الى كمالها من حبوس عن مقامه ومطالبة خلاف الكافر الذي

مشقة اذا كانت الجنة من جانب الدنيا فالدنيا سجن للمؤمن باعتبار
المشقة التي تناله وجنة للكافر باعتبار اللذة التي تحصل له وبمعنى الدنيا
بجامع اللذات حيا وجمعة الدنيا بجامع المشقة احيانا الاخرى
انه قد وقع التكليف في جهة الدنيا وهو مستلزم للمشقة
ان النبي من شأنه الصبر والجنة من شأنه السعة والدنيا ضيقة
بالنسبة الى منزل كل مؤمن في الجنة واسعة بالنسبة الى كل كافر
في النار والفرق بين هذا الوجه الاول لا يفي لاختلاف وجه الشبهة
ان يكون المراد ان المؤمنين يريد الخروج من الدنيا والوصول
الى الجنة لانه يعرف بالجنة وبانها جنة من الدنيا بخلاف الكافر
يريد الخروج من الحبس والكافر لا يريد الخروج من الدنيا وان كان
بعضهم يريد الخروج من حاله التي هو فيها الى حال احسن منها
لكنه لا يريد الخروج من الدنيا لعدم اعتداله بان اخرى احسن
منها كما ان من كان في الجنة لا يريد الخروج منها فوجه الشبهة ارادة
الخروج منها ان يكون خيرا بغيره الا يتحقق في المؤمنين ان
يجعل الدنيا على نفسه بمنزلة السجن كما ان الحبوس لا يريد تناوله

سجن

من مطالب بل اقم ما قلناه قضاء الذات والتموات فالله سبحانه له
 لا غنى من مطالب بل يقينه عليها ان المؤمنين بعد الدنياه
 على نفسه بخلاف لا يوجب فيها ولا يوجبها ولا يميل الى عارضا بل هو
 محقق بل لا ينفك الكافر ان يكون مجموع الوجوه المذكورة
 وجه الله او ما يمكن اجتماعه فيها ولا ينفك ان بعض الوجوه السابقة
 غير شامل لجميع افراد المؤمن والكافر لكن هذا من المقامات الخطابية
 لا الاستدلالية فيكون فيه ما ذكره بل ما ذكره وهذه الوجوه
 لا تنافي ما ذكره من الحق لانه مع قطع النظر عن كونه من روايات
 العامة لم يذكر فيه انه لا يوجد لغيره ما ذكره لعدم بصيرة عليه السلام
 بالحصر والفصح البليغ تبكيه بما يقتضيه الحال والمعام بل لو حصر
 بالحصر لا يمكن كون الحصر اضافيا للعامة قابل للتخصيص وقد
 وقع مثله في التعديلات الموضوعة الاكثر ومن يتبع مقتضى ذلك
 والوجه من ما قلنا من رواية مقتضى المقام ومثله الروايات
 الواردة في نصيب الانبياء والله الموفق حديث علماء ائمتي
 كريمة في اسرائيل الحصري ان لهما من بعد بناموا في نبي من النبي
 انما

نائب
 حجة الله
 انما

العمدة نعم فقله بعض المتأخرين من علماء نافي عن كتاب الحديث وكذا
 من روايات العامة او موضوعاتهم ليعطوه وسيلة الى الاستقنا
 بالعلماء عن الائمة وكذا في سبيل يقينهم فقد افرطوا في
 تعظيم علمائهم مع علمهم بصدق اكثرهم واعتقادهم فيهم لا يقتصر من
 اعتقاد الامامية في علمائهم بل ربما زاد عليه كما يظهر من خالطهم
 او ناسل كبرهم كقول علي بن الحنفية الذي رواه الطبرسي في الاحتجاج
 عن العسكري في التقليد وهو طويل ولا سبيل لعقدون ان
 العلماء يقعون من الامامة كما اشار اليه القاضي عبد الجبار في
 الحنفية وهم يطلقون على علمائهم لفظ الائمة وعلى كثير منهم لفظ الا
 كما في كتب رجالهم وغيره من كتبهم ويجعل كونه من روايات الضوء
 او موضوعاتهم لارادة اثبات ما يدعون من الكسف وما يتبع
 عليه من المقاصد التي ليس هذا محل ذكرها وقد نقل الشيخ زين الدين
 في شرح رواية الحديث عن جماعة من مشايخ الصوفية انه يجوز
 عندهم وضع الحديث فكيف يجوز من الظن بهم في نقل الحديث
 وعلى تقدير بثوته في كتب حديثنا المعتمدة من غير طريق العامة

ام لا يبعد العقل بجرده لا معرفة وانما يعرف من النقل والكتاب مثل
 ما اصابه من هذا من قوله ان يتكلم المصحح ان يكون حجة الله ولا الا
 المتعارفون واجاب بغير ذلك ايضا ان يكون المراد بهم الائمة و
 وجه الله في الطاعة او كون كل واحد منهم اعلم اهل زمانه او كون
 علمهم من الله او بالانعام وهو ذلك ان يكون المراد بهم الائمة
 ويكون وجه الله انه لا يخلو زمان منهم بل في كل زمان واحد منهم
 او اثنان فصاعدا لما نقر من وجوب البقوة والائمة ان يكون
 هم المراد من العلماء ويكون وجه الله كونه في زمانهم منظومين خاتمة
 ونادة ثابته فان ذلك لا وجود في الطريق ان يكون المراد
 جميع علماء الامة ويكون وجه الله وجوب العمل بما يورثه عن وعن
 اهل بيته عليهم السلام كما في طرق المشيئة اذا فعلوا عن الله وعن صاحب
 الشريعة في ذلك الزمان او اوصيائه ان يكون المراد جميع
 العلماء ويكون وجه الله كبرهم فان هذا المذهب موجود في الطريق و
 يكون حجة الله بالعباد بالانعام ان يورث العلماء ويكون وجه الله
 وجودهم في كل عصر مع قطع النظر عن الكثرة وهو حجة الله عليه السلام

والصوفية حيث انهم منتهون في نقله كما عرفت فقد عرفت ان
 وجه الله لا يجوز بل يكفي صفة واحدة من الصفات المشتركة
 بين المشيئة والمشيئة هو جعل وجوه الائمة عشر ان يكون المراد
 بعمدة الائمة الائمة الاثني عشر ويكون وجه الله العصمة ولا
 ريب في ثبوتها في الطرفين بادلة مذكورة في محله ان يكون
 المراد بهم الائمة ووجه الله الفضل والشرف وهو الميزة عند
 لكن اعتقاد الامامية ان كل واحد منهم اسرف من كل واحد من
 انبياء بني اسرائيل ووجه يكون من عكس التشبيه لان المشيئة اقوى
 نظائره ووجه وجهه على الانكار وبان المشيئة اقوى من حيث
 ان الخاطئين لا ينكرون واما انكروا المشيئة لوجه اخر فهو ان
 الائمة لما كانوا اثني عشر وانبياء بني اسرائيل الوفا كبره لا تكاد
 تحصى كان المشيئة اقوى اذ لا يبعد كون ثوابهم كلهم اكثر من ثواب
 اثني عشر اماما وقد صرح السبكي المرنيسي في رسالة تفصيل الائمة
 والائمة على الملائكة بان الافضلية المراد في هذا البناء
 هي زيادة ما يتحققه الافضل من الثواب وصح ايضا بان ذلك

الذكر
 وجه الله

الائمة

المطابقة للحزب الواقع الى الآن ان يكون المراد العلماء ويكون وجه الشبهة على المشاق لكثرة والمتابع العظيمة من الظلم والخوف فان هذا الوصف موجود في الشبهة والمشيبه وفيه انما هو ان توقي في عدم كونه كليا اجناسا من في حد بشا الدنيا فيكون ان يكون المراد العلماء ويكون وجه الشبهة عدم طاعة التوجه لم فان هذا الوصف غالب في المشبهة والمشيبه فيه ح ايضا الخاف ان يكون المراد العلماء ويكون وجه الشبهة كثرة العلم فان علماء الامم اذا تعلموا العلوم المنقولة عنه وعن اهل بيته فقد تعلموا علما كثيرا ومن الشبهة بابنا وبنو اسرائيل في العلم فان المشبهة ينبغي ان يكون اقوى ولو باسناد كثرة الانبياء او كثرة علومهم وزيادتها على علوم علماء الامم لا تقوم الا بغيرهم فانهم لم قطعوا وحققوا وجوها اخرى لم يحصل كون وجه الشبهة هو صفت واصلها او ما يمكن اجتماعها منها والله اعلم ودفع الشبهة في هذا وجه من علي قال ان اول صلوة احدكم الركوع وروي اول صلواتكم ومعلوم ان الادلية غير حقيقة فلا بد من توجيه وهو محتمل وجوه

بشيء

انما يشتر ان يكون المراد ان اول فعل وجب في الصلوة الركوع وقد نقل انه لما نزل اجتمعوا الصلوة لم يعلموا انهم يصلون فنزل اركعوا واصبروا فيكون وجبا الركوع مقدرا على وجوب اليقظة والتحريم والقراءة والقيام وان كان متاخرا في الفعل الى الانبان به ان يكون المراد اول فعل عمدا صلوة المسلم به من صلواته انما هو الركوع فقد نقل انه لم يكن واجبا في بعض الملال السابقة والتاريخ المتقدمة كما نقل الطبرسي في مجمع البيان ان صلوة اليهود ليس فيها ركوع فان ثبت ذلك في مله واحد مع التوجيه ان يكون المراد اول فعل من افعال الصلوة عمدا به المصلحة عن غيره الركوع لان النسبة امر قبل لا يطلع عليه احد وانما يكون من ان يكون جزء من الصلوة وكذا القيام وكذا القراءة خصوصا اذا كانت مترا ان يكون المراد اول فعل من افعال الصلوة علم من الاعضاء والاهتمام به وهو محتمل وتقصيده على غيره والحكم بانه واجب من اركان الركوع ان يكون المراد اول فعل بعد ذلك المصلحة فصلة الجماعة به وجوده لدخول فيها الركوع والاحاديث به متواترة واستدلوا عليه بقولهم وادكعوا مع الزاكين ان يكون المراد اول فعل اذا دخل

المصلحة لا يفتت في جانب من افعال الصلوة السابقة على الركوع وقد روي ان الانسان لا يستر بكثرة الافتتاح ومعلوم انما يستلزم الشبهة والا لا يمكن بكثرة الافتتاح ان يكون المراد اول فعل اذا لم به المصلحة لاياس بجانبه من الاذان والاقامة الركوع وفي خلاف معروف ان يكون المراد اول فعل اذا ذكر المصلحة على اوجه او وزاده كذلك وطلعت صلوة الركوع بناء على ما مر وما يرد عليه يمكن الجواب عنه كما لا يخفى على المناظر ان يكون المراد اول فعل اذا انى به التيمم وجب الماء لا يقطع الصلوة له الركوع وفيه ايضا خلاف ان يكون الركوع عبارة عن الخشوع والخضوع والاقبال بالقلب على الصلوة ولا تقاد الله والتسليم وهذا معنى ركوع الباطن وهو ركوع القلب وقد اشار اليه بعض المفسرين ويكون مجازا والمراد ان اول ما ينبغي الصلي الاتيان به قبل التوجه في الصلوة وهو احوال النفس والقلب لحصول تلك الحالة الشريفة ويكون مستمرا الى اخر الصلوة بل الى اخر العمر وقال الطبرسي في مجمع البيان ان الركوع مأخوذ من الخشوع قال الشاعر الاخمين الفقير هناك ان تركع يوما وانتهى قد دفعه

ثم قال الطبرسي انما يستعمل الركوع في الخشوع مجازا ونوسعا ان يكون الاول مجازا كونه الاضطر ذلك ان الاول مقدم على غيره فقد سكتوا عن الاضطر مقدم على المفضل فقد ما صنفوا هذا القسم من المجاز والتشبيه مجازا لمعنى ولا مله وتطهير ان يكون الوجه في مجموع ما ذكر من الوجوه او يمكن اجتماعها ومحملة توجيه الحديث غير ذلك على اعيان والله اعلم حديث شهر رمضان لا يقص بذكر هذا الحديث يجب تأويله قطعيا وذكر الشيخ وغيره من تضعيفه وخلاف الاحوال والكتب الصحيحة منه وخالفه الظاهر انما هو الاضطر في كونه الامتناع والامانة ولا يلزم منها خلاف الظاهر اذا لا يعتد بقوله بل الظاهر واحد منهم وتأويله يمكن وجوه ذكر علماء متأجلي منها فانما خطبنا على خطبة اخرى وانما ذكر من ذلك اني غير محمل على النسبة وان لم يذكر احد فيهما علم كنهية فقد قال الشيخ في التمهيد بيان المعنى في تعريف اهل البيت وهو الامانة دون العدد كما يذهب اليه شاذ من المسلمين وقد قال الشيخ الحلي في بيان العذر بالترقية وباطال العدد قال في القول بان شهر رمضان لا يقص بعد قول جماعة من العلماء والعامية انما يقصرون جماعة من العلماء والعامية

محل آخر ما مضى او باقى ان يكون المراد لا يفتى من صومه ابدًا
 ان كل يوم ثبت كونه منه وجب صومه ويكون اشارة الى عموم الغرض واستقام
 مجمع الاجام التي هي من الشهر وسببها به مجمع اجزاء كل يوم منه كقوله ثم ولو
 الصيام الى الليل فلا يخرج من الغرض يوم ولا جزم من يوم والفرق بين هذا
 وبين ان من طامع فان هذا باعتبار الوجوب وذلك باعتبار الاجزاء
 ان يكون المراد لا يفتى ابدًا اي بحسب اقتضاء اوله بغير قضاؤه
 ابدًا يعني انه لا يخرج في قضاءه الا اذا فاتت بوجوبه بل يوم فلا يفتى
 ان اذا فاتت كله اسفرا ومنه او غيرهما من الاعداد او عهدا وكان ثلثين يوما
 انه يخرج صوم سبعة وعشرين يوما قضاء منه لان الشهر كثيرا ما يكون
 تسعة وعشرين وطول هذا يجوز ان يكون المراد لا يفتى صوم شهر رمضان
 عن قضاؤه وان يكون المراد لا يفتى قضاؤه عنه فالتسعة قد تفرق وتظهر
 والاولى بحسب ان قضاؤه لا يجب ذبا عنه عليه ان يحسب قضاءه يومين
 عن يوم فلا يفتى ان شرفه يفتى في ذلك كما هو في بعض المذاهب قال الشيخ
 في الخلاف من اظهر يوما من شهر رمضان على وجهه فله منه الكفارة
 فانه يفتى يوم ما اظهره وقال البيهقي يفتى في شهر يوما لان الله يرضى

من عبادة شهر من اثني عشر شهرا فيكون كل يوم باثني عشر يوما وقال
 سجد بن السبب يفتى عن كل يوم ثلثة الاف يوم ودعى عن ابن مسعود
 انه لا قضاء عليه لعظم الحرمة انتهى لخصا وهذه اقوال عجيبة ويجب منها
 ما قاله الشيخ في الخلاف نقلا عن النخعي حيث قال اذا اشتراك انسان في
 وجوب امر في طهر واحد على وجهه يفتى ان يلحق به ثلث واثنتي عشرة
 بينهما معا لا تسافع نوبة القارة منه قال عمر ومالك وميمونة وداود
 علما وقال ابو حنيفة لمعدهما ولا اربعة القارة والحقة باثني عشرة
 ثلثة وقال الطحاوي بخاتمة الحقة ثلثة واكثر وقال المتأخرون
 ومنهم القوي دار في الجواز ان يلحق الولد بامته اربعة قول ابو حنيفة
 وقال ابو حنيفة انهم اذا كانا انسانا حدثت ولدت فقال كل واحد منهما
 هو الذي من سدى لحقة بهما فعمله اربعة لكل واحد منهما فلا يلزم ايضا
 انتهى وفي مثل هذه الاحوال غيرة عظيمة للمعاقل وقد ذكرها اسطرغا
 وبطلانها اوضح الواضحات في بعض الادعية التي فعلها الشيخ ومن
 الاقرب في استلزامه من حيث انه لا تنال منك الا بالرضا والخروج عن صلب
 والرجوع في كل ما يربك والنجاة من غدره والخروج من كل كبر بالعبادة

من كل سنة باثني عشر شهرا على الاول لها في خطا او خطا لها في خطا
 ثبت ان استلزام حوقا يصير بها على حدود ذلك الخ احوال على الاستكال
 فانه هو ان الفعل المضارع انما استلزام الاول لا يظهر له مفعول ولا يظهر
 له في كنه ولا في منة وقد نفقت اكثر النسخ المعتمدة وقد سألني عنه
 بعض الافاضل فظهر لي فيه وجوه ان يكون الباقى بوجهك للبعوض
 كما قالوه في قوله نعم عيا يشرب بها عيا والله وكقول الشاعر شرب العزيف
 يوردها الخرج وقال في هذا يعتد به من البعض فكانت قد استلزامت
 من وجهك اي جهة من وجهك او شيئا من وجهك فقد والمفعول له
 الباعية وقولها لا لانهما على بعضه من ذكره وتعديه لان ما
 يفهم منها ولا يخفى ان نقد بالمفعول من يمكن على نقد يكون المبالغة
 كما هو في اللغة ان يحكم بزيادة الواو في محل يناسب كونه مفعولا
 ويجعل كون الزيادة من التسمية الاول لسمو المعطوفات بالاول
 وهو على الاشياء ثم نفقت اكثر النسخ ويؤيد ان يكون في نسخة
 الواو من الجاه ولا يخفى ان الجاه والخارج والمفعول مناسبه لعظم
 على الرضا والخروج والرجوع لا يفتى بعدد ما في المناسبات كوفها

مفعولات للفعل المضارع انما استلزام ان يكون هذا الفعل للمفعل
 قد نزل من ذلك الا ان ذكره في ثلثه بعض الاختيارات المناسبة
 ان يفتى بمفعول عام انما استلزام جميع ما احاط به ان كل ما تراه في
 سلامة او غيرهما وهذا ان يقدم مفعول خاص بحسب ما يريد
 الذي وما يكون اعم منها في ذلك الوقت ولعل تركه ليكون صالحا
 قابلا لكل قسم عام او خاص ان يكون مفعول استلزام الاول
 حوقا ويكون استلزام ثلثه من لا منزلة الا لا يتم ويكون ذكر المفعول
 استدراكا للنسيان بنا على انه متوجه الى مفعول الشكوال
 ان يكون الكلام من باب التنازع فان الاسم المتنازع صالح لان جعله
 كل من الضامين التاميين وتعريف التنازع صادق على هذا التركيب و
 افعال كل واحد من التاميين في الاسم المذكور جائز بالفضل المقر
 ان يكون الباقي بوجهك فاذلة في المفعول كما حكوا بزيادة
 في مواضع متعددة من هذه المواضع كون الباقى التاميين
 كما ذكره في امثال هذا التركيب في التهذيب حديث صورة منه هكذا
 قال قلت للعباد الصالح ارضعتني جارية بليتي فقال هي احب اليك من الرضا

قال قلت ففعل لاخي من ابي لم تزعهما بلبته يعني لبن هذا الرجل ولكن
بيطن اخر قال قال واحد قلت نعم وفي اخي لاني واني قال اللبن للفعل
صدا بولك اناها وامك وانها هذا الحديث لا يخلو عن اشكال عذر
وتعقيد في التناول والذي خطر بالبال ان قوله ارضعت ابي يعني البنية
ويمكن اداة الرضاعة لوالا عم وهو وان كان بعيدا لكن الحكم صحيح فوله
جارية ابي بنتا صغيرا اعم من الحرمة والامعة والطلاق الجارية على هذا المعنى
كثيرا حتى قوله بلقي ابي باللبن الذي رضعته منه لبن الفعل فاحتمل انما
قربا ان يكون المراد بلقي اللبن الحاصل عن ولاد في رضعته فاذن ذلك
البيت من لبن بطن واحد والفرقة على ذلك موهوبة كاترى ولعل السائل
كان يظن ان هذا اختلاف في اثر في الحكم المستول عنه او اذ بيان الواضع
قوله فقال في حاشي من الرضاعة حكم بنسب الحرمة وهو مبني على اجتماع
الشراطين قوله قال قلت ففعل لاخي من ابي عذرنا الاستسقاء فاما مقدار قطعها
قوله لم تزعهما بلبته فلهذا صفة الجارية في المعنى وان كان القضا
بابا ههنا في حال من غيرها فند في بعض النسخ زيادة لفظا اخت قبل
لم تزعهما فخرج من قول الجارية والمولد انما لم تزعهما بلبته الصادق ولا

في النسخ

اي لم تزعهما معه في بطن واحد وولادة واحدة كما وضعت معهما بائنة
قوله يعني لبن هذا الرجل المراد به الاخ المدكور قريبا لاصحاب اللبن فان
ذلك لا يستقيم لفظا لانه غير مدكور صلا فكيف تنضم الاشارة اليه
لهذا الموضوعة للاشارة الى القرب بل انما قاله الاخ المدكور قريبا ولا
يعني الصريح فيما يلق بالخا والفعل قوله فليكن بطن اخي قد عرفت معنا
سابقا وظهر ان الام ارضعت اخوين والاخت لكن ارضعت السائل والجارية
ببنين ولادة واحدة من لبن ولادة اخرى ويحتمل ان يكون المراد ان ابي
لم تزعهما هذه الجارية بلبن اخي يعني لبن هذا الرجل ابي ابي يكون الاخ لم يرضع
من الام ولكن بطن اخي ولكن بطن اخي ارضعت روضة اخرى
من زوجات ابي فليس خالف الجارية من الرضاعة بل هي اخي من الولادة خاصة
واقصرت لبنة واجمع للاخ وقوله يعني لا يرضع لبنه بل هو تصديق للبن
او تصديق لبنه والمراد بالرجل الاخ واضافة اللبن باعتبار حصوله عن ولادة
قوله قال والفعل واحد قلت نعم اشارة الى مناط الحكم وان اختلاف البطين
مع اخ والفعل والمرضة على احد الاحتمالين ومع اختلاف الرضعة على الاحتمالين
الاخر ولا يوجب اختلاف الحكم بنسب الحرمة ولما كان هذا السؤال غير صحيح

ابن مهروان قال حدثني علي بن الحسين بن عبيد الله البكري قال حدثني
محمد بن المشي المصنف عن عثمان بن زيد عن جابر بن يزيد عن ابي جعفر
ياق سمعا فشاء الله ومضهونه ان الله مني للمؤمنين عشرة من حصة مع
ان كثير منها غير ملكا بل بقى لواقع بحسب انما هم من حال المؤمنين بل
من حال المؤمنين بل هو السليم فوجب تأويله لانه ضعيف من وجوه
اشي عشر وجوه مخالفة الذي هو ادعى منه عدم وجوده
في الكتب الاربع مع وجود مفادها فيها عدم مطابقة
للواقع ومخالفة للعيان الظاهر مغايرة للقرآن في ايات معتد
صريحة في ابتلاء المؤمنين ومعلوم اكثر حجب عن الحديثين الحديثين
على القرآن والهل بما يطابقه كالعرب الا انه نعم انه خبر واحد لا يثبت
احاديث كثيرة حتى ان واحد رواه محمد بن عبد الله مهروان وقد ذكرنا
انه عاين كتابه في فساد المذهب والحديث مشهور بذلك منتهات
متهمة وذكرنا في مذمتهم غير ذلك ايضا ان واحد رواه علي بن الحسين بن
عبد الله البكري وهو مجهول وليس هو المدعى الذي هو وكيل قطعنا
ان هو بن عبد الله بن محمد بن علي الاقواء واقصا بانه كذلك

في نقاد الذين لا يرضون عن الاستسقاء من اقراده والمحكم به قوله وفي اخي وفي
الظاهر ان الجملة جارية والمراد ان الجارية التي رضعته مواخي من الرضاعة
واخي من الرضاعة ابوها واخيه الرضاعة انما لا تحاد والفعل والمرضة
حكيت بان الحاد والفعل كان جديا اخي بالنسبة الى الجارية فانها ليست اخي
لاني من الرضاعة بناء على احد الاحتمالين ويحتمل كون الجملة استسقاء
فيكون استسقاء من امر بن حيث سأل عن هذه الجارية هل فعل لاخي من امه
وهو اخي ام لا وبه ابي عتبة الاخت من الابوين في نثر الحرمة اداة
للبيان والاستسقاء اقرب لما ياتي في الجواب قوله قال اللبن للفعل صا
ابوك اناها وامك انما الجملة الاولى في جواب لسؤال الاول والثانية
للتا في الحكم يكون اللبن للفعل كاف في ايات نثر الحرمة وتقدر بالاحقة
الحكم لها وقوله صا ابوك الفاعل تقدير الجارية في الجملة السابقة لها موصوف
من كانه اخي فاصل الكلام ان اللبن للفعل فقد صا ابوك الحاد الجارية على
كل حال وان كان ابوك اناها وامك انما حكيت فعل لاخي من امك والله اعلم
فائدة في الخصال حديث ظاهر مشكوكا سلكا هكذا حدثنا ابنا
حدثنا سعد بن عبد الله عن احمد بن عبد الله البكري قال حدثنا سعد بن عبد

لا

في النسخ

في النسخ

ان احد رواة محمد بن القاسم الحنظلي وهو مجهول من موثق وليس هو
بالموثوق لان ذلك ليس بحضري ولا رتبته موافقة المرتبة لهذا
ان احد رواة عثمان بن زيد وهو مجهول لا يعلم حاله ان احد رواة
جابر بن يزيد وهو مختلف فيه مدحا وذمنا فقد روى عنه كثير ولا
مشكلة روى احاديث كثيرة متشابهة فليعمل هذا منها
شاذ نادرا لم يوجد الا في كتاب الحضال ولا يوجد له موافق وهذا شاذ
لا يمكن الاعتماد عليه خصوصا مع وجود معارضاتها من الاحاديث
المعتبرة ومكرهه في الكتب اتمه لم يخلل لنا دليل للتاويل
المشكوك به وعدم احتمال معارضتها لكثرة وصلواته وموافقة القرائن
وللواقع وغير ذلك ولندكر من الاحاديث المعاصرة التي عثر حديث
تبركا وتيقنا للحديث مادواه الشيخ الجليل ثقة الاسلام محمد بن يعقوب
الكليني في اصول الكافي في باب بيان المؤمنين عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال ذكر عبد الله بن عبد الله
الاباء وما يخفى به المؤمنين فقال ما رسول الله من اسد الناس بالاله
في الدنيا فقال النبيون ثم لا تملأ من الدنيا ولا تملأ من الدنيا ولا تملأ

في باب المؤمن

رحم

وصح احواله فمن صح بانه وصح عمله اشهد بالاداه ومن ضعف بانه وضعف
قل بالاداه مادواه فيه عن علي بن ابي ابيهم عن ابيه فهد بن احمد بن الفضل
بن شاذ ان عن محمد بن عيسى عن دحي بن عبد الله عن الفضل بن يسار عن
قال اشهد الناس ببلده الانبياء ثم الاوصياء ثم الاماثل فالاماثل
مادواه فيه عن علي بن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي ابيهم عن محمد بن مسلم قال
سمعت ابا عبد الله يقول للمؤمن لا تعصى عليه ولا يعون ببلده الا من لم يصح
بغيره بذلك مادواه فيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن معوية بن قمار عن ناجة قال قلت لابي جعفر كان العبرة
بقولان المؤمنين لا يملأ من الدنيا ولا يملأ من الدنيا ولا يملأ من الدنيا
عن صاحبانه كان مكرها ثم رواه عنه فقال انظر الى كيفية اقامهم فانهم
ثم طاد بهم من العذر فقالوا ثم قال ان المؤمنين يملأ بكل ماله ويكون حكر
منه الا انه لا يملأ نفسه مادواه فيه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
عن علي بن الحكم عن فضيل بن عثمان عن ابي عبد الله قال ان في الجنة منزل
لا يملأها عبد الا بالاداه في حله مادواه فيه عن محمد بن ابيهم
عن ابيهم عن ابن ابي عمير عن حسين بن نعمان عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم

نواب المؤمنين ولا عقوبة لكافر ومن ضعف بانه وضعف عمله قل بالاداه
وان البلاء اسرع للمؤمن الذي من الخير الا في الارض
مادواه فيه عن علي بن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي
عبد الله قال ان اسد الناس ببلده الانبياء ثم الاوصياء ثم الباقون ثم
الاماثل فالاماثل مادواه فيه عن عثمان بن عطاء عن اصحابنا عن احمد بن محمد بن
خالد عن احمد بن حنبل عن الحسين بن علوان عن ابي عبد الله انه قال
ان الله اذا احب عبدا احبته بالاله عزا واما ما ذكره الشيخ ونحو
ولا خاديت في ذلك كثيرة جدا وقد مر في ضعف الحديث المستور
وجب تأويله وذلك يمكن من وجوه اثني عشر ان تحمله على الغلب
اعني على المؤمنين او غالب حالهم ومعلوم ان اكثر الجوامع والوارد
خصوصا واكثر المطالبات معية في ما من امام المؤمنين
ان تحمله على غير كامل الايمان فان ذلك على الاحتياط كوضع الضميمة به
في الاحاديث مكررا ان تحمله على الله لا يفعل بالمؤمن شيئا من الانبياء
الذين كودوا بل ربما يفعلها هو بنفسه ويكون من فعل النبي ان اقول بعض
العباد كالتين بن يكون مصورة او بمصونة حقيقة من ركوة او غير هذا

المشكوك

قال كان علي بن الحسين صلوات الله عليه يقول في ذكره لرجلان يفتان
في الدنيا لا يصيبه شيء من المصائب مادواه فيه عن علي بن يحيى
عن احمد بن محمد بن فضال عن علي بن عبيد عن سليمان بن خالد عن ابي
عبد الله قال انه يكون للعبد منزلة عند الله فانيها لها الا باحدى
اشياء هاب ماله او ببلده في حله مادواه فيه عن علي بن ابيه
عن ابن ابي عمير عن حسين بن عثمان عن عبد الله بن سنان عن ابي بصير
المروزي عن ابي عبد الله قال قال رسول الله مثل المؤمن كمثل حبة
الزردع تكفيها الزجاج كذا وكذا ان المؤمنين تكفيها الزجاج والاماثل
الحديث مادواه فيه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الله بن
عن ابن فضال عن ابن بكير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ابني المؤمنين
بالجهد والمجاهدة والابناء فقال وهل كتب البلاء الا على المؤمنين
مادواه فيه عن علي بن ابيه بن محبوب عن سماعة عن ابي عبد الله
قال ان في كتاب الله ان اسد الناس ببلده النبيون ثم الوصيون
ثم الاماثل فالاماثل واما يملأ المؤمنين على قدر اعمالهم فمن صح بانه
وصح عمله اشهد بالاداه وذلك ما مر من وجوه كثيرة

او يظهره بعد ذلك ان جعل على ان جميع هذه الاشياء لا يفعل
بالقوة الا ان يفعل ذنبا بحق ذلك او بخلافه فلا يلزم
بغيره من قوله ان الله لا يعجز ما يقوم حتى يعجز واما بانفسهم ومن
قوله ثم وما احباكم من مصيبة فيها كتب بديكم ويعقون كثير
من ذلك والاشياء خصوصاً بالعضوم ومن واديه من الكمالين الذين
يختارون البلاء ويقبضون لزيادة الثواب ويطلبون الشهادة
وخونها وقد روي ان الله املا لآدم عليه السلام ان يقول
ذلك عليه فلم يقبل واختار الشهادة ولا ينافيه قوله ثم ولا تفعلوا
بديكم الى التهلكة لانه يمكن ان يكون المراد به هؤلاء الذين
كافى بعض الاغاديث ولا حتمه للخصم وله تاويلات اخرى
فما قيل ليس هذا محل ذكرها ان جعل على ان الله لا يفعل
هذه الاشياء بالمؤمن لكن بما حصلت الغاية من الله فوقع بفعل
غيره والشيء غير الفعل ان جعل على ان المؤمن الكامل الايمان لا
يحب شي من ذلك اذا دعا الله وسأل صفة من فانه يجب دعاءه
لكن لا يجب على المؤمن ان يبدو بغيره فان من ان يقول

هذه الخصال ثابتة لمؤمن لا لكل واحد بل كل حصلة خصوصاً
ياقرا ومعنى عند الله اوصف المؤمنين دون صف وقد قال الله تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ومعلوم ان اهل كل بدلا مخصوص
بقسم من الاقسام وكل من ملك شيئا احتسبه فلم يجل لغيره ان يقول
هذه الخصال لبعضها خصوصاً بالاحرة وبعضها بالبدن وبعضها بالزوجة
وبعضها بالبرية وبعضها شريك يجب ما يمكن فوجبه اذا لا يتصور
بخلاف ذلك ولا يلزم ان يكون الجميع حكما واحدا ان لم يطل كل
ما كان من معنى الناس بالمؤمن فبما الله ان يامر الناس بما فيه صلاحه دينها
عامة اذ امره وقد فعل ولا يمكن الاجابة لما فاته التكليف وجميع
ما لا مروه على العاقل من فعل العباداتما فعل العقل واسماه ان يقول
ان المؤمن على الله هذه الخصال الا ان يكون في وجودها مقصدا او في مدتها
حكمه ومصلحه وبهذا النسبة لبعض الافراد ان يقول ان المؤمنين
على الله هذه الخصال او بعضها اشياء اخرى كمالها في الدنيا او الاخرة
او فيها كماله ودفعه في فوجبه قوله تعالى اذهبوا لي سبيلكم وقوله اجب
دعوة الذي اذا دعى من الله يجب الداعي فيما سال او فيما هو فيه من الدنيا

من الثواب ما هو اعظم ما يطلب ان تذكر ما جفت قلوبها
منها على القصص دوى ما برى الى جعفر قال المؤمن على الله عز وجل
عشر من خصلته يؤله جهالة على الله تبارك وتعالى ان لا يقينه ولا يقينه
يكن كونه مخصوصا بالكمال الايمان والمردان الفتن او الاصلال
ليؤمن فعلى الله حقيقة دائما يحصل من الله التمكن لاستحالة الجبر او غيره
من الوجوه السابقة وله على الله ان لا يعجزه ولا يجوعه فان الله قد ضمن
وذلك قطعا ولا يجوع ولا يافد كما سبب من منعه حقا وعصب
بعض الظلمة ماله وليس ذلك الامر الصريح من فعل الله وهو مخصوص بالزوجة
او بالجنة كما في قوله ثم ان لنا الايجوع فيها ولا تفرى فانك لا تضنوا
فيها ولا تصح ومعلوم ان الضمير في دا جعان الى الجنة وله على الله ان لا
يشتبه به عدوه في الاخرة او الرجعة او اشتهاء خاصة بان يرتد
عن دينه او يظهر بطلا ان حقه حقيقة باطل خصه كارد الضمير به
في نفس قوله ثم ان الله قد مد لنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا
وفي الاخرة اي الجنة او في الرجعة او في نفس قوله ثم بل نقذف
بالحق على الباطل ضد منة فاذا هو الحق حيث قالوا اعلمهم السلام

ما وقف حق قط باذنه الباطل الا على الحق الباطل ان يقول ثم ان الله
يسر من فعل الله ولا المصيبة كلها اليقين من فعل الله لا يفر من عجزها ولا على
ان لا يهلك سره اي في الاخرة او الرجعة او مطلقا اي لا يظهر من اموره
ما هو مستور فان حصل هتك سره فادركا هو من فعل الله فان الله
امر باظهار الجليل وسر الصريح او المراد هتك السر ظهور بطلان
دينه وحقيقة مذهب خصه الكافر والمبطل وله على الله ان لا يخذله
وليعرف في الاخرة احدى الرجعة او بان يلهي الحجة او بان يرضق له في العمل
بالنقطة او بان يقطع به فلا يبرئ من دينه او بان امره عزله ونهى
عن حذ لا يلهي وله على الله ان لا يمتد غرطا ولا حقا للمؤمن الكامل
او في الرجعة او الا ان يذب ذنبا يستحق به ذلك او بان يهني من ذلك
من جبران الجبر على تركه وقد فعل وله على الله ان لا يفتح على شيء ولا يفتح عليه
وجه كاتمته والوقوف امام مطلق التقوى والمراد بطلان وله على الله ان
يقوم مكر المكرين وله على الله ان يعينه من سطو المالكين يعني في دينه
اذ لا يفقد دون ان يردوه عن دينه او يظهر بطلان مذهبها او يثبتها
ويستقيم منها جنة من الوجوه السابقة وله على الله ان يجعل معنى الدنيا

الاولى التي هي
الاصول في هذه
الامور

وهي التي هي

فهم في هذه

والأخرى هذا الاشكال فيه وله على الله ان لا يثبت عليه من الاول
 ما يثبت حقيقته وله على الله ان يعيده من اليه من الجوارح فان الحاصل
 يمكن كونها مخصوصتين بالمعصوم كما ورد التصريح به في الحاصل و
 غيره اعمول من على الغالب والنادر لا يمكن له او على غيره من ان يثبت
 يستحق به العقوبة بخلاف ذلك ويمكن فيه بعض الوجوه السابقة وله على
 ان لا يثبت على كبره وله على الله ان لا يثبت مقامه في المعاصي حتى يحدث
 تقوية يثبت بان بله التقوية والندم فان ذلك من لوازم الايمان وقدر
 معلوم علم المعصوم هنا في جميع الاثر اذ لا اشكال وله على الله ان لا
 يقر في قلبه الباطل فان الله لا يثبت الباطل في قلبه وان عرض في نفسه
 بشئ لا يقر وهو مخصوص بالحق من انكامل القول ان الله لا يقر الباطل
 في قلبه فان تقرر فهو من فعل الشيطان او فعل شيطان الاصل وله على الله
 ان يحشره يوم القيمة ونوره يسع بين يديه هذا الاشكال فيه وله
 على الله عز وجل ان يوفق لكل خير بان يوضح له اسباب الخير وياصره به
 ولا يجبره عليه بل لا يجبر عقلا ولا نقلا وله على الله ان لا يسلط عليه
 عدوه فهذا في الرجعة اذ لا يسلط عدوه عن ربه فهذا في الاخيرة

او لا يظهر عدوه بطلان من يجهه فيقول بان لا يثبت بعض ما تقدم
 هنا الله وله على الله ان يثبت له بالامن والايمان ويجعل معصية الرقيق
 فلا شظا لله عز وجل للمؤمنين ثم الحديث ولا يخفى ان بعض هذه
 الوجوه السابقة متفادية وان لا يثبت الحاصل على خلاف الظاهر اذ ورد
 بجمع بين الاحاديث كما تقدم والله اعلم اجبت الطائفة المحقة على عدم
 جواز الفتوى والعمل في الدين بشئ من الاستنباطات الظنية في تحصيل
 نفس الحكم الشرعي ولم يزل ذلك مذهب جميع الاخباريين منهم يعرفه كل
 موافق وفي العلم وهذا الاجتماع محتمل لعدم دخول المعصوم فيه بدليل
 الاشارة المتواترة عنهم الدالة على ان هذا الحكم مأخوذ منهم وبدليل
 على ذلك اذ له كثيرة عقلية ونقلية الاول عدم ظهور دلاله قطعية على
 ذلك والتمسك فيه بالظن يتحمل على وجه ظاهر مع انه معارض باقوى منه
 من الايات الدالة على عدم جواز العمل بالظن المتعلق بنقض الاحكام
 والروايات الصريحة في ذلك وقبسه على الظن المتعلق بالامور العارضة
 والنوعية والافعال الصادقة منها او غيرها مما ليس من نفس الاحكام
 الشخصية بل من متعلقاتها كما في هذا بخلافه العمل لما تقدم وبما في هذا

في علم المعصوم
 في علم المعصوم
 في علم المعصوم
 في علم المعصوم

مع وجود القادة فانه لولا اعتبار الظن فيما ذكر ان المخرج اليه الواضح
 ولو اعتبر الظن في احكام الله تعالى لاقى للافتقار والخراب كما هو المشهور
 مضافا الى التصريح الذي على اعتباره هناك وعدم اعتباره هنا واعلم
 ان كل من جواز التمسك بالاستنباطات الظنية اعترف بالخصا ودليله
 في الاجماع قال القصة في شرح مختصر ابن الحاجب بحث الاجماع والتفاد
 في التبرع وهما من دعاء العامة والتمسك بالظن انما ثبت بالاجماع ولو لاه
 لوجب العمل بالدلائل المانعة من اتباع الظن انتهى وقال شيخنا الامجد
 المحقق ولما ثبت في المصنف في المعاملات ان الفتوى والاعتقاد على من الجهد
 المطلق انما هو على دليل قطعي وهو اجماع العامة عليه وقضاة الصنوعة
 ان شؤنا اجماع هنا مع عدم القطع بموجو واكثر الاول ان لا يثبت
 سند التبع وقد روي الكلبين وسأله الصادق المتصنف ان يثبت الاجماع
 من غير ما في العامة والحقي ان الاجماع انما وقع من العامة لامن الشيعة
 فاقى فيه قال الاخباريين وجميع اصحابنا المتفقين بحججهم على
 نقضه والمعصومون وانما هم بدليل الاجماع ودين المتواترة
 عنهم ومن المعلوم الذي لا شك فيه ان هذا الطريق لم يملك احد من الاصحاب

المتفقين

المقدمين اصلا وقد تقدم بطلان من يجهه فيقول بان لا يثبت بعض ما تقدم
 العمل بقول الميت وقضاة الصنوعة ان اردت به البداية وانه من ضرورة
 واثبات الدين فاعلم انه من التوقيفات وليس بدعوى قطع وان اردت به
 ان الصنوعة تدل على انه لا بد منه لامتداده عن غيره فهو موجع لما يشاء
 بيانه ان شاء الله تعالى صحيح القرآن في قوله تعالى لم يؤخذ عليهم ميثاق
 الكتاب الا بقولهم على الله الا الحق مع قوله تعالى ان الظن لا يغني من الحق
 شيئا وقوله عز وجل انهم لا يعلمون وقوله تعالى انهم لا يعلمون وقوله
 وقوله تعالى وان يقولوا على الله ما لا يعلمون وقوله ولا تقف ما ليس
 به العلم وحده والتمسك بالآيات وتقدم جهلهم بها وتخصيص هذه الايات
 باصول الدين كما وقع من الاصوليين بناء على ان الصنوعة رتبة لها
 الى العمل بالظن اما طائفا كما قال العامة او في زمن العيبة كما قال بعض
 الخاصة صديق لا وجه لما ياتى اجماع المتقدمين من اصحابنا
 فاطية على عدم جواز التمسك بالاستنباطات الظنية مع دخول المعصوم
 فيه بدليل الاجماع ودين المتواترة وهذا دليل الواجب الضم كما مثاله وانه
 فانه مع تحقق دخول قول المعصوم كما هنا يكون قوله الحق لا الاجماع

ان سلك طريق الاستنباطات الظنية في استخراج احكام الله سبحانه يؤول الى الاختلاف في الدين لغير ضرورة النقيض كما هو معلوم
 من اهل العلم في الأصول والفروع فتتفرق فائدة بعث الرسل وانزل
 الكتب اذا تدبرها كما هو المشهور بين علماء الاسلام وضع الاختلاف لثم
 نظام المعاني وقد فارقنا من الاقوال عليهم السلام المتفرقة من الاختلاف في الضيق
 انه ينشأ من الخطا لا من اتساع اجتماع النقيضين والحكم المطلق من
 شانه بان ياتي بغير شريطة على ما يؤول الى الخطا قطعاً انه غير متصور
 ان القول بان كل مجتهد مصيب فيلزم اجتماع النقيضين وكون الحق في
 طريقين فيكون الشيء ملاكاً حتماً في حاله واحدة مثلاً وهو ما لا يوافق
 القول بان احداً الاجتهاد من المتكلمين صواب والاخر خطأ بحسب اتساع
 وهو اعظم عندنا ولا مرد شهاده العدلين واختلاف الحديثين
 لان الاولين يميل الاسباب للحكم كالقول في سببه وجوب الصلوة
 ليس من نص احكام الله والثاني منصوص الجواز ما لم يعلم ودوره في
 كافيته فلا يجوز قياسا لاسباب الحكم على نفي الحكم ولا منصوص الجواز
 على نفي الحكم بل لا يجوز قياس شيء على شيء اصلاً فانه عين كل

قوله

انما ينشأ من جواز الفتن والحروب بين المسلمين وهذا البناء
 يقتضي دقتها والتوقع والاعتناء في الدين لا ظهور الحق واليقين
 الا ترى ان علماء الفقه وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ذكروا
 في الاعتناء من الحروب والواجبة بين الصحابة ان السبب فيها اختلاف
 اجتراح احوالهم في احكام الله فتم انه ينشأ من جهة سبب الفقه
 جواز تقليد ائمتنا عليهم السلام فانه اعرف بوجود الاستحسان وطرق الا
 سبب على وجهين فاحتمل الاجتهاد ولو كان لا يلزم ولا يبرر
 انهم لا يعلمون باختيار الامة لان اجتهادهم اقتضى منعها فانفسد
 على الكتاب والسنة والادلة العقلية كما اذا تبين ضعف حديث
 عند المجتهد من الامامية فهذا الزام لا جواب عنه هذا لا يضاف
 ولا يكره دعوى عدم جواز الاجتهاد في زمان المعصوم واثبات
 الفرق بذلك لان كلام الذين حددوا الاجتهاد من اصحابنا وغيرهم
 مطلق غير مخصوص بزمان الغيبة بل صريح الشهادته في شرح بلذاته
 الدبانية في بحث الموقوف فقال الحق كون الاجتماع في زمن الغيبة جهة
 وقال في مسألة الاجتهاد ما هذا لفظ الاجتهاد سابق في زمن المعصوم

والا فانه بل لا ينفع النبي والائمة بالاسباب الا اذا كان مجتهداً مع انه
 في زمن ظهور الائمة لا يمكن كل واحد من اهل البيت ان يبال الائمة من
 كل ما يحتاج اليه وهو واضح الا حادثة الصحة والنصوص الصريحة
 المتواترة من اهل العصمة عليهم السلام الدالة على عدم جواز ذلك المشتملة
 على الامكان واليقين والعدم والتشيع على من استعمل ذلك وقاله
 ان نقول كل ظن شبهة وكل شبهة بغير اجتنابها والاحتياط فيها وما
 يدل على الصحة في قول اهل البيت في ما سمعت الشبهة شبهة لاها
 شبهة الحق وما ادباه الله نصياً وهم فيها اليقين ودليلهم صحت الهدى
 في قولهم الامور ثلثة امرتين دالة فاشعة وامر ثلثة هي فاشعة
 وامر مشكل يرد على الله في قولهم صلال بين وحرام بين وشبهة
 بين ذلك وقولهم اياكم والنظر فانه اكلها لكذا وغير ذلك فان
 قد اوضح في الدلالة على ان ما عندنا يقين شبهة ويدل على الكثرة الاحاديث
 الكثيرة المتواترة التي جنتها في علمها الاحاديث الدالة على
 اختلاف الباب بالحق وامتناعه به وعدم استقلال غيره والعقل
 باليقين بينهما واختصاص المعصومين بذلك وهي كثيرة جداً

ان جواز العقل المجتهد متى علم الله ليس في بعض الوقائع حكم معين
 او على ان الله في واقعة حكم معيناً وليس على حكم دليل قطعي والاحاديث
 المتواترة دالة صريحة على ان الله في كل واقعة خارج اليها الامة الى يوم
 القيمة حكماً معيناً وان كل حكم دليل قطعي هو الحق من الله الى
 الرسول وان جميع ذلك غير من عند الامة ثم يجب على الناس طاعة
 والنسوخ والاحتياط مع عدم العلم به بالعلم عنهم ان نقول
 لا يجوز الحكم بغير ما انزل الله قطعاً لقوله ومن لم يحكم بما انزل الله
 فاولئك هم الكافرون وللسنة المتواترة ثم نقول كل حكم يحتاج اليه
 اليوم القيمة نزل في القرآن وللاحاديث الكثيرة ولقوله ما وطمنا
 في الكتاب من شيء ومنه فانه نقول كل ما نزل في القرآن فليس فيه
 اختلاف لقوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وللسنة
 الكثيرة المتواترة ان يكون كل من افترى حكماً غير ما عندنا مبتلياً
 على انفسه وقد حكم بغير ما انزل الله وانه يكفر به والامتهاد الظني
 مستند للاختلاف كما هو معلوم شاهد الاحاديث
 المتواترة الدالة على وجوب طلب العلم وقوله جواز القول

والعلم بعلم ولا بد ان العلم في ذاته علم لا يحتاج الى غيره
الحكم الشرعي بالعلم والاعمال من جهة عقوبات العامة ومقتضاياتهم انهم
ذكروا في كتبهم الاصولية وعبرها ان العلم الشرعي هو التصديق
المطلق المشترك بين العلم والظن وقول بعضهم ان شال ذلك
مخصوص بالاصول دون الفرع وقد فصل من ذلك بعض الحاشية
من الاصوليين موافق فيه وهو دعوى ليس عليها دليل قطعي
ان اكن النصوص صحيح في ارادة الفرع خوفا من تخصيص العموم
بغير دليل قطعي مع ان اكن النصوص صحيح في ارادة الفرع خوفا من
تخصيص العموم بغير دليل قطعي وتنبه للاطلاع بغيره وجب شوقي
والتمسك فيه بالظن ودور في الاحاديد مع جهة في ان المقادير
الاجالية ضرورية موهبة وفي معرفة ان لنا صانعا ومعرفة
الرسول بعد الاطلاع على المعجزة وان التكليف يتعلق بالعبد بعد
ذلك بالمراد الشهادتين وغيره وان تقاسيل المعرفة هي اخذها
من الانبياء والائمة ثم وان العلم الذي يجب طلبه هو المسناد
من الادلة السبعة الاحاديد الكثيرة الدالة على عدم
جواز العمل بالآراء في الدين ولا بالقياس والمرد بالآراء لا جنتها

في

في

في

في

في

الظن يفهم ذلك من القرآن الحالية والمقالية في الاحاديث المسان لها
وانهم كانوا يتعلمونه في هذا الفن مستدل به الامامية على
وجوب عصمة امامهم هو والله لو لا ذلك لزم امره ثم صياده باسباع
الخطا وذلك فيجب عقلا فقد اختلفوا في ذلك على عدم وجوب اتباع من لم يجهل
واذا اتفق الوجوب اتفق الجواز قطعاً لان الجواز يستلزم الوجوب
المعنى وقد رددوا اليه في مسألة من الصادق في استدلاله فيها الحق الدليل
وهذا لتفقد اوردوه الفرياني على الامامية انه لا بد من الاضمان
ان المسلك الذي رددوا فيه غير مستطوع وكثيرا ما يقع فيها التناقض
فاستطروا الامامية وجوب كثير من العبادات فانه لا يصح لان يجعل الله
مناط احكامه ومن المعاصم ان اصار ظن المجتهد للتعليق بنفس احكامه تعالى
مسند من تلك الحدوث والاعتقاد في كثير من المسائل يحط بها لجمع
من اهل الاستنباط انواع من الترتيبات دون جمع وفي وقت دون وقت
والعامة اعترفوا بذلك في بحث القياس وشروط العدة
ان المسلك الذي يختلف باختلاف الازمان والاحوال الذي واحد
لان جعله مناط احكام مستعصم بين الامة الى يوم القيمة

في

في

في

في

ان الشريعة السنية التي هي الشريعة الحقيقية المستمرة بالاسناد والامانة
اليوم القيمة المبعوث بها اشرف الانبياء الائمة في اكن الام لا يجوز
ان تكون مبنية على ظنون ضيقة مضطربة المروضة
بين يمين من سببه على اختلاف اجتهادها في حال وفهم او لم يلم
ان لا يجوز لاحد ان يحد من اركان الاخرى بحقيقة في حكم الله تعالى
وما قاله علماء العامة انها برهان الاخر مضروب من جهة
الظن فاذا قال القاضي حكمت بكذا وجب اتباعه عليها وقوله
بعضهم وبعض الاصوليين من الخاصة انها برهان التي وصل من
الرؤية بفضل بينهما بقوله حكمت فانه وضع لفضل المصنوعات
ما لا يوجب بالذهن التليم والتطبع المستقيم فكيف يوجب التبع العلم
ان العمل بتلك الظنون يستلزم تجهيل الحق نفسه والاطال
القاضي حكما ظاهر ظن او قطع مخالف لظنة الشريعة لان ظاهرهم انه
يجب عليه اعلام مقتدي به بغير استظهاره ودعوى هو وهم لا يقولون ان
انه يستلزم مخوذين فتح الشريعة مرة بعد اخرى يجب استلزام
الاجتهادات الظنية وعدم استمرارية الاحكام الشرعية والملة المحذرة

في

في

في

في

بل يصح الخلاف على ما كان حراما حلالا لا وقد تواترت الاخبار ان حلال
حلال في اليوم القيمة وعلمه حرام في اليوم القيمة بل استحال التسخير
لشريعة الرسول فلا يصح من اوجه من ردت ان الدين قبلهم كون
تلك الظنون ليست من شريعة الرسول ان الظن المعتمد
عندهم من صاحب الملكة المخصوصة التي اعتبروها في معنى الفقيه
والمجتهد وليست المعتمدة عندهم من بدل الوضع في حصول نظر المدقق
فمن مخصوص منه ولا يخفى على السبب ان الملكة المذكورة والعدد
المشار اليه من بدل الوضع امران مختلفان غير متضيقين وقوله انهم
اعترفوا بان مثل ذلك لا يصح ان يكون مناط احكام الله تعالى
ان من الادلة التي اعتبروها على افعالهم الكتاب وقوله انهم
الاحاديد بانه لا يجوز اخذ احكام الله من تلك الظواهر الا بعد معرفة
مقتضاها من جهة الائمة ثم من قبلها الغراس والاحاديث متواترة
بعدم جوازها بل بطلانها من ضرورتها المذهب ومنها الاطاع
وحقيقة في المسائل الظنات لا يكاد يمكن اصلا ولا جهة فيه
عند احبابنا الامع العلم بدول المصنوع ولا سبيل الى العلم بذلك

في

في

في

في

الأبوعبد الله الثابت من أهل العصمة روح فاعلم هو الشيخ فاضل
ومنها البراءة الأصلية والاحتياط السابقة صريح في أن الله فكل
واقعة حكما معينا فلم يبق شيء على حكم البراءة الأصلية ومنها الاحتياط
وقد علمنا انقطاع استمراره بورد الشريعة الكاملة التي لم تدع
واقعة يفرج حكم وموافقة تلك الأحكام الاستصحاب فائدة وظائفها
في الأكل مع مخالفة الاحتياط غالبا وكذلك جميع الأدلة المتقدمة لها
لعدم إفادتها سوى الظن وعدم الاحتياط به كما دللت عليه هذه
الأدلة كلها الاحتياط فانه يجب لا يشهد أن سلوك الطريق
الاحتيازي من العمل بما تقتضيه المعصومين والتوقف والاحتياط
فيما سوا ما سلم عند الله أذ لم يجعل يقين البراءة من هذه التكليف
لأن غاية الاحتياط في الدين وسلوك طريق الأصوليين جانب
للأحكام قطعاً لعدم التزامهم بكلام المعصومين في جميع النواحي
واحقولهم على غير الظن الذي اعتبروه وهذا هو العقل من
اليقين والظن ولا يؤول الاحتياط إلى الخلاف أن فخر خلق
الأدب من جهته يمكن أن لا يكون واقعاً بالعقل فيلزمهم ما يجوزون بكلف

في البراءة الأصلية

لا يصح الاحتياط في البراءة الأصلية
والاحتياط في البراءة الأصلية
والاحتياط في البراءة الأصلية
والاحتياط في البراءة الأصلية

ما لا يطاق والقول برفع جميع التكليفات العبادية وعلى تقدير
وجوده فإن أكثر البلاد الحالية منه فيلزم تكليف ما لا يطاق
أو الخرج البين الواضح وجوب المأجرة إليه عيناً أو كفاية وعدم
جواز العمل بما على تقدير الحضور مع كونه مأخوذاً من غير التمسك
بالمعصومين منهم علم جواز تقليد المجتهد الميت كما من
أنه يفتنهم وجوب معرفة المقلدان الذي يقتل مجتهداً مطلقاً ولا
يسبل له إلى ذلك كالأحقق فيلزم تكليف ما لا يطاق وكذلك تكليفه
بمعرفة المعصومين المجتهدين مع التمسك بهم أنهم حكموا بطلان
أحكام المجتهد بعدم موته وهم جواز العمل بالمقلد لما يلزمهم
انقلاب الحق بالطلد والمأجزة بما يقتضيه بغير سوى موت شخص لا يدل
العقل ولا العقل على تغير الدين بموته مع عدم تغير الدين بموت
الرسول والأئمة ودوات الأحكام في الفرق في هذا المقام وبالجملة
فما كان حقاً لا يبل بموت أحد وما بطل بموت قائله فيستحق
أن الضرورة قاطبة بأن يجر العقل الاستقلال بتفصيل ما لا يطاق من العباد
ولو كان كافياً ما يحتاج الناس إلى ما لا يطاق ولا اختلاف الشوايح

في تقليد الميت

والأديان على أنه يستلزم اختلاف جميع العقول عند نسخ الشريعة
حتى تشهد في المعرفة بالحكام التي يطلبها إمامهم من جوارحه والشرعية
لحد بقاء ومن المعلوم أنه لا سبل للعقل إلى تفصيل ذلك ولا إلى
صبط الحكمة التي اقتضت العدد من أحكام شريعة عليه مشكلاً إلى
أحكام شريعة محدداً قد شاد الأئمة عليهم السلام المذهب في كثير
من الأحاديث وقد وجدت بخط بعض فضلاء الأحرار ما هذا
صودته هذا كتاباً رسماً طائس إلى صبي روح الله عليه وآله وسلم
المؤبضة بداء الجهالة المكشوفة بالأكاف الوديلة المتقصصة في
العلاقات البدنية المكشوفة بالكثيرات الطبيعة باموط القوم
من قدرة العقلة وميتة العباد عن مضيق الجمل الجاهلين بآبج الحكمة
بإيضاح من استقام أن قاطنا صفت فاعتبرت وتذكرت أهل الأوصاف
من سبل فاجاب عيسى عياض شرفه الله بالاستعدادات العبدية والروح
الغيبية كونها لا تكون برأى النفس بالانوار الطبيعة القدسية للمادة من
الذات الدينية إلى الذات الغيبية الشبيهة بالذات التي هي عمل الأرواح
الظاهرة والغيبية التي لا تكون العقل فخر كان في المذهب بالاعتقاد

في الاحتياط

المستقيم أنه لا يصح من الخطأ الالتصاق بكلام أهل العصمة في
جميع النظريات يجب ذاته لاستحالة أن يوافق الله عبادة باتباع الخطأ
والاختلاف المستلزم لمن علم أن المنطق في ذات النفس وفي غيره كما هو
واضح شاهد ودهوى ففهمهم عن من غير معقول ولا الحق أنه إنما يصح
التفكير في الخطأ من جهة الضرورة وذلك لا يقع من العلماء وإنما من جهة
المادة فلا يصح الالتصاق بأهل العصمة لأن قاطبة ما يدل عليه المطلق
في بحث مواد الأئمة تقييدها بوجه كلي إلى أقسام وليس فيه قاعدة لها
يعرف أن كل مادة مخصوصة داخلية في إقسام من تلك الأقسام سبل
من المعاصم علم إمكان وضع قاعدة تكفل بذلك يجب التمسك بما يصح
عن الخطأ وهو العمل بصريح كلام المعصوم والاحتياط فيما لم يوجد فيه
ذلك والتمسك بالاحتياط المذكور ما مودبه في صريح كلام أهل العصمة
كما سبق في الحديث المتواتر بين الفريقين إلى قارن فيهم القائلين
أن عسكتم بهما أن تصادوا كتاب الله وعنه في أهل بيتي وممن كان يتفاد من
الأحاديث الكثيرة الأئمة التي يجب التمسك بكلام الأئمة خاصة إذ جئنا
بمحقق التمسك بجميع الأمرين والتوفيق أنه لا سبل إلا أنهم مراد الله الأمن

في الاحتياط

في الاحتياط

لأنهم هم القادرون بناسخه ومنسوخه وحكمه ومشاهده ومطلقة ومثبتة وعامة وخاصة والمؤلف منه والباقي على ظاهره دون غيرهم خصامه
والرسول بذلك وقد قال الله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله والراحمون
في العلم والاحاديث الكثيرة واخره على ان المراد بهم الامم
فوله تعالى فاستأصوا هذا الذر ان كنتم لا تعلمون وقد مر تحت
المستقيمة بان المراد بالذر الامم وانما يجب سؤالهم عن كل ما
يعلم حكمه والظن ليس بعلم كما سبق وقد سمع عن الامم عن الله تعالى قالوا
كل ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل ان يازم ان لا يجوز
لما قد الملة المعتبرة عندهم ان يعمل بشي من جميع ما يقع عليه ولا
يطلع عليه صاحب الملة او يطلع عليه صاحب الملة المبنى على
اطراحه بل اطراح الف نفي والعلم بظن صاحب الملة المبنى على
برائة اصيلة استصحابا وعقلا او ظاهرا او باطلا
قطعا فكذا المألوم ان لا يجوز اطراح نفي المصنوع والعلم بظن غيره
المصنوع ان من اعتبر احكام الشريعة المعقولة علم ان كثير من
الاشياء المتخالفة متفقة الاحكام فلا يجوز ان يوضع لها قواعد

نحو

كاتبه وخواطه مستخرج منها كاصالة البراءة والظواهر والاصحاح
وعندها ما هو من كونه في هذه وهذا دليل او دونه لا بطلان فيها
ومن تأمل علم انه شامل لجميع المداوك الظنية
الكثرة الدالة على عدم جواز تقليد غير المعصوم فيما يقول من
عند نفسه والاحاديث الدالة على انه انما يرجع الى روية الاشياء
من الاحكام عندهم عليهم السلام خاصة لا فيما يقولون من عند انفسهم
الاحاديث المتواترة الدالة على وجوب التوقف والاعتناء
في كل واحدة من علم حكمها من جهتهم ولو جاز الاستنباط الظني
ووجبا العمل بظن صاحب الملة لما وجبا التوقف والاعتناء
الاحاديث الكثيرة الدالة على عدم جواز الاجتهاد والفعل بالاراء والاراء
ولا كلاما وقد تقدمت جهتها فانما لم يرد ذلك للمصنوع من الخطا
بغيره قطعا وقد تواتر الشئ العام الشامل للجميع ايضا
ان مستعة الاجتهاد والاستنباط من اعظم المهمات لغيره
جميع احكام الشريعة على مظهرها لقصوره قاضيه بوجود النصوص لها
كما ودعت في مشاهير المهمات بل فيما دونها كالمندوبات والمكروه

واحكام الخلق والجماع والنجاسات وغير ذلك من الاداب والمصالح
الدينية كاسبا في عدم ظهوره ونقصها بل على عدم بعضه
اصولهم ونحو ذلك على العقل وعدم القيمة الثانية على ما يقع عليه
الظن عن النصوص الدالة على عدم الجواز وهي متواترة
الاحاديث الدالة على تقدير الجهد المطلق المنقول بمعرفة جميع الاحكام
وانه لا يعرف ذلك كله بمفصل سوى الامام ويجوز الاجتهاد
مختلف فيه عندهم لا يمكن دعوى الاجماع عليه الذي لم يدعوا اجتهاد
على العمل بظن الجهد المطلق والاحاديث المتواترة بل الجاهل
حد ثواتر المعصية الدالة على وجوب الرجوع في جميع الاحكام الى
المعصومين والتوقف مع عدم النص عنهم ان الاعتناء
التي ذكروها والمدارك التي اعتبروها من اصالة البراءة وصورها في
الاجماع والاستصحاب والظواهر الظنية وغير ذلك لا ينافي بين
بشئ منها على حكم الادوية المستدل بها بشئ اخر منها على يقين ذلك
الحكم لكثرة التعارض فيها في جميع الامور والرجحات التي ذكرها وهي في
غاية الضعف وليس ثمة فيها مضمونا بل المرجحات المخصوصة بخالفة

نحو

لها غالبا والتعارض فيها كثيرا ايضا لا يقتصر عن تعارض المداوك و
جميع ذلك يظهر لمن اعتبر مسائل الاجتهاد في كتب الاستدلال فكيف
يجوز بناء الاحكام الكلية والمهمات الدينية على هذه الظنون المتعارضة
والجاهل المتناقضة وقد تواتر الامم على هذا من بعض النواحي
الاحاديث الكثيرة المتواترة في الشاملة على الشيعة ومعهم ومنسوب اليهم
وبشائرهم بالجملة وبالتواتر يوم القيمة ومن المعلوم الذي لا يشك فيه
من الظاهر على احوالهم وعرف طريقهم الاجتهاديين انهم المتقدمين منهم
اصحاب الامم ومن قرب عندهم من العلماء الاعلام في الغيبة الضعيف
وبعد فائدة طويلة ايضا انهم لم يقولوا في الاحكام الشرعية على نية
من هذه الاستنباطات اسدا الا انما منهم الذي انكر عليه الاصحاب
ونزكو العمل بكيفية لذلك فلم يبقوا القطع ان الطريقة الاولى
مقبولة عند الله لان اصحابها سلكوها باطل من العصمة وشارتهم وقد
مدحوها واثروا عليها ولم يفتننا ما يدعي على جواز سلوك الطريقة الثانية
فقد بعد التزاعا وردد من انهم لها الحق بمصونها وتخطية اصحابها كما
عرفت واستعرف ان الاجتهاد في محض الظن والعمل بالمدارك

انظمت هوبين طوبى جميع العامة والعمل بالامانة هو طريقة الانبياء
والاشياء وحواصم وقد اوردت الاحاديث عن ائمتنا بالقرى عن
سائر طوبى العامة والامور باجتها والشيء في ذات الكتاب من
حتى قال الصادق ^{عليه السلام} والله ما هم على شيء مما انتم عليه ولا انتم على شيء
ما هم عليه فافهم فافهم من الحقيقة على شيء وقال ^{عليه السلام} والله لم يبق في
ايديهم من الحق الا استقبال الكعبة فقط هذا من الادلة وقد
ذكر جلد من صاحب كتاب المدينة وما يرد على بعضها من الجواب
واذا اجتمعت كلها لم يكن المصنف قد قال الا ان تغلب عليه شبهة
والثقل والله اعلم ان وقت على رسالة لبعض المشايخ
في الاجتهاد مستقلة على حق وباطل وفيها مناقض وتناقض وتنازع
وتساهل فالقصد لبعض اصحاب عيسى ما فيها وبين ما وافق
الحاد بشيئا من وما خالفه الا في ذلك من الشبهة على بعض الضعفاء
الذين راعوا حيلهم ولم يجدوا الجواب والرسالة بالافارقة واما
انقل منها ما يحفل اصحاب الجواب وانوجه بالعربية على مختصر
ثم ليس من ان شاء الله تعالى قال المصنف لا بد من الاكلام الله ورسوله

في اشارة الى
رسالة في الجواب
بعض من

في

ودسوله والائمة عليهم السلام وما قالوا بحجة وعملوا به وهو
العقل كقول عليه الكتاب والاشياء ذكر في حديث هشام في
الكتاب ان الله على الناس حجتين حجة ظاهرة وحجة باطنة واما
الظاهر فالرسول والانبيا والائمة واما الباطنة فالعقول ولا
يمكن انكار حجة العقل لا بانكار حجة الكتاب والاشياء وقد
نقل الامام في حديث محمد بن حبيب في ابطال دقبة الله على
الاضطال على العقل حيث استدل على ذلك بدليل عقلي ونقل في
حديث في اشارة في ابطال الرواية على الاستدلال على ان الروايات
الا خالفنا القرآن والجماع المسلمين ينبغي فكذلكها كروايات
ودعنا في جواز دقبة الله ولا يكون العقل حجة الا فيما يعمل
بشرط عدم مخالفة الكتاب والاشياء فان خالفها فهو شبهة لا رها
يدل على ومن لم يجرى كما انزل الله فاولئك هم الكافرون ^{النساء} الآية
الاصححة الموافقة لمصنفون كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء وقد
التعليق كان يعمل به جليل والشيخ فيهما كما تباينوا شيئا
بامر الله به وطولها لا يات واثروا بات دقبة عليها كقولهم

في الاول

وهذه نية ابته هو ما كتبنا عليها عليهم الاتباع دسوان الله
ومن المشهورات سكوتنا عن الله عنه ^{عليه السلام} اجاع كل الاية وليس
بدليل مستقل بل اقتداء دخول قول الرسول الى اجاع الطائفة
المحققة الذي هو عبادة عن دستور الهل المذكور في حقيقة
عمر من حطلة فعله هذا بل على صاحب فان الجمع على
فيه ولذلك كان الشيخ يعمل به ويعترف بانه لم يبلغه منه
وانما بلغه عن شاخه ومثل هذا لا يقدح فيه مخالفة الواحد
والاشياء والاشياء ولا ينافي في تحقيق الاجماع فلا يجوز الطعن
اذا ادعى الاجماع مع وجود الخلاف كما يفعله بعض المتأخرين
ومن ذلك دستور العمل الذي عرس على الاية ^{عليه السلام} سراك كثيرة
في مدة تقارب ثلثمائة سنة وعمل وجه باخبار يدون حلة
ودسود العمل وحصول اخبار الحقيقة والاشياء كاجابا طائفة
التي وصفتها في الجبر والقبول من طوبى من تحرب
من الامانة كما وقع في هذا الزمان في مسئلة الرجعة
ومذهب الاجنادين الذين اشتهروا بين جماعة من اسباب

في

حيث لا يلائم خطون دستور العمل بل يعملون باخبار مخطئة
اما القياس فهو خارج عن الادلة الشرعية ومصطلح العلة
ان كان الحكم فيه معلقا على العلة فذلك العلة مناط الحكم
وليس من القياس وقياس لا لولوية ان كان مقاد من نفس
اللفظ ومدلوله في ذلك داخل في مفهوم اللفظ سواء كان
مفهوما شرط ام مفهوما للصفة ام مفهوما للفاية ام مفهوما
اللقب واما الاستصحاب فهو راجع الى الاصل وليس بدليل
عليه واما المصالح المرسلة فهو ما فليست بدليل قال في
يجوز العمل والضوى في حكم الا بعد فهم جميع الادلة الشرعية
وفهم القرآن وموقوف على فهم المعقولات والمركبات واللفظة
والصروف والمعاني والبيان والبدائع وكل من سمع كلاما
وعلم معنى ذلك الفاظهم منه معنى ولكن في الغالب لا يفهم
ما فهمه وقد كان الصحابة واجابا لائمة ^{عليهم السلام} ما هو دين بالهمل
بما سمعونه ولم يكونوا ما موين باستنباط الاحكام بل انما
يرجعون فيها الى من اعلم الحلال والحرام ويعلمه كل ينبغي ولا

في اشارة الى

معرفة النسخ

من معرفة الخلاف والموافق لئلا يخالف دستور العمل وذلك
بما ظهر من كتب الفقه ثم استعملوا الفقهانية واثبتوا العقل
فهو عبارة عن فهم مقتضى العقل من المعاد في الوثائق من
اثبات الصانع وصفاته والتوحيد والعدل وقوة تمييز
بين الخط والصواب والحق والباطل والالة تمييز في المنطق
صحة ودنية في الحجة ولذلك استعملوا معرفة قدر من الكليات
في الحكم واثبتوا في الاجماع فيقتضون ثباتها فيهم الاصل
فلا صعوبة في فهمها الحاجة الى الاطالة بجميع الادلة
فلانة لو لم يحصل الاضافة لما كلف يمكن الحكم والتميز
بما مر من الامور الدينية مع احتمال النسخ والمخصص
غيرها فاعلم انه لا بد من الفهم والصوف واللغة والمعلم
والبيان والبدء والكلام والمنطق والاضافة بالادلة
والا لم يمكن العمل ولا الفتوى بحكم من الاحكام الشرعية
ومن لم يعلم مقتضيات المفردات والمركبات وقصص
الايان والاحاديث وقع في الغلط والمغالاة الى الاجمال

تتمتع

وتفردت في حاله وخطا الشبهة فيلزم فساد عقايدنا
وتحريمنا بين كاهننا في الان والاحكامه الخفا من منع العا
مع فسادهم من العمل بقوى غير الفقهانية الاربعة الى حصة
والشافعية ومالك وابن حنبل طال وقد تفقدوا الاحاديث
والاجتهاد دون على ان الحجة على ما لا يجوز ولا الرجوع الى الفقه
بالاحلال والحرام ولا يتم ذلك الا بمعرفة جميع اجزاء اهل البيت
وسبيلها وفهمها وعرضها على القرآن بعد معرفة العقائد
واصول الدين بيقين والا لم يكن عادقا ولا يمكن ذلك الا
بالعلم والمعرفة ثم استدلل باحاديث من طبع العقل
وقوله الله قلها نوابر فانكم ان كنتم صادقين وجاهلهم با
هي احسن وتلك محتملة لثباتها بزمهم على قومه وغير ذلك
واستدل بان من لم يعرف علوم العربية وفهم طوائف اللغات
وعمل بها وقع منه فساد عظيم كما هو ظاهر شاهد وبهم من
باب اختلاف الحديث في النكاح انه لا بد من معرفة الفقه
والخاص والحكم والمشاوكة والتنازع والنسخ وسائر مطلق

استفاد
منه

الاصول حتى القياس والبرهان والقياس ومن لم يعرف ذلك
كلمة بعد على جميع الاحاديث الخلقية واذا كان في القرآن
ناسخ ومنسوخ لم يمكن العمل بكل اية فلا بد من العمل بالناسخ
والمنسوخ والتفاسير والاضافة ولا يقتضون الفهم العام والخاص
والجمل والبيان والمطلق والمقتضى وغير ذلك ثم اوردوا
عمر بن حنبله ثم قال انه متفق عليه ومقول به ودستور
العمل والاختلاف والاختلاف فيه وهو صحيح في امور
ان الحكم المقتضى الذي يجب العمل بحكمه هو المعاد في الحكم
اهل البيت والناظر في حلالهم وحرامهم وذلك ليس
الا الكامل في المعلوم المذكور ولهذا وقع التعبد
بلفظ فقهاءنا واشتهرين بعض الاجتهاديين الان
من العمل بكل اية وبكل خبر من كل نازل من غير معرفة ولا
ولا قابلية خلاف النص المتفق عليه الا انه لا يجوز العمل
بالحديث اذا لم يشهد به من الاجتهاديين الا انه لا يجوز
العمل بالحديث اذا لم يشهد به من الاجتهاديين الا انه لا يجوز

تتمتع

والذي ذكره من نصوص الاجتهاديين وديهم وهو صاحب الفتا
الدينية من انه وقع تحريمنا لادن مرتين مرة يوم موت النبي
ومرة يوم موت القواعد الاصولية والاصطلاحات الفقهية
ذكرها الفقيه في كتاب الاصول من الخاصة بغير جدي لان فيه
طعن على جميع علماء الامامية الا انه صحيح في حجة اجماع
الشبهة وهو غير اجماع الكل ولهذا كانوا يبطون الحجة المتأخرة
ولا يبولون به وان سمعوه من المعصوم مشايخه الا انه لا بد
من رعاية عمالة العامة وموافقتهم فيكون يتبع مناهجهم
واقوالهم لا سيما في الامانة والعمل فلا يمكن العمل بكل خبر
بدعي الاجتهاديين لان كل خبر يحمل الموافقة والحقا لفة
فاذا لم يكن الفقهية جامعة لشرائط الايجوز للافقوى والعمل
لكن اطلاق المجتهدين على الفقهية اصطلاح لغائبة ولما كان
يطابق عندهم على اجتهادنا والبرهان والقياس وسائر المذاهب
الباطلة وقع في اجتهادنا لائمة عليهم السلام ذم عظيم للاعتقاد
فاذا كان المجتهدين على الفقهية الجامع للشرائط جدي فيهم

خلاف المقصود وينبغي ان يعلم ان الاجتهاد له المطلق ثلثة
المطالع المثلثين وهو استفراغ الواسع واستخراج الفرع
من الادلة الشرعية وفي الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستحسان والبرهنة الاصلية والاستحسان ولا شك
في بطلان هذا الاجتهاد لانه المطلق علمه الشبهة وهو
كان قد العلامة في تهذيب الاصول استفراغ الواسع
من الفقه ليجعل من يحكم شرعي من الادلة المعتمدة
من القياس والاستحسان والقياس لكن فقهاء الامامية
في عصر العلامة والحقق وما بعده افراطوا في ذلك
بحججهم على دواج دين الامامية ودفع عن المثلثين
فلذلك اكثر من التصايف فوقع منهم ميل الى
طريقة العامة واستدلوا ببرواجا منهم وادلتهم بالمقرنة
في كتبهم لاطهار الفضل وحصل قبل ذلك وليس بجيد
لكن لا بد في الطعن عليهم وهذا الاجتهاد غير حسن
لانه لا ينبغي الطعن عليهم به الا الاجتهاد الحق وهو

استحسان

استفراغ واسع الفقه الجامع للشرائط لاستنباط المسائل
الشرعية من الكتاب والسنة واجتادها هل ثبت بعد الجمع
والترجيح بالطرق الواردة في حديث مربي من حنابلة وحاشا
بعد العمل على القرآن والاصول الاجماعية ورسول العمل
بين الشبهة فان ذلك لا خيار يكون في بطلان الاجتهاد
صدا للناس لا يغير له لوجوب العمل بالنسب وعدم جواز
العمل بالقياس والاستحسان والادلة العقلية وغير ذلك
ثم نقل المعاصرين هنا كلام الكاشاني في اول كتابه وحاشا
خلافه واداه فاقه بنقائسات غير متوجهة ولا واديه
ولا فائدة في نقلها والجواب عنها ان كثر التبع على الاجتهاد
ونسب اليهم انهم لا يبرحون شيئا من الاجتهاد معارضه بل هو
العمل بكل خبر وهذا ظاهر البطلان وسبب لبعضهم القبول
بالتحسين عند العجز عن التبعين ثم اوردوا بآيات في ترجيح
الاجتهاد المختلفة ثم ادعى الخالد على الاجتهاد الى جميع ما
ذكر في كتاب اصول الفقه وان مبادئ اللغة ومباحث المنطق

والمعروف الموافق والمخالف مشاكلة للثبوت والصور والمعا
والبيان والاعتراف في انه لا بد من معرفة ما في فهم القرآن و
الحديث وان سائر مباحث الاصول كذلك حتى القياس
والاستحسان وان المتقدم للمعنى والاصول لا بد من
الابد من معرفتها وان المعنى الذي يفهم من لا يعلمها
لا يفهم عليه ولا يجوز العمل به وادعى ان كل ذلك ورد
في اجتهادهم وادعى بها العامة وان هذا للفظ
ورد في مقام المدح كادعاء الكاشاني في احاديث العقل
رسالة ان قال اوم الغافل فضل من سها والتجاهل معاجلة
التي في نفسه فضل من اجتهاد المجتهدين وما ادى به
فذاق الله حشره فقل من ثم اورد حديثا حويلا من عيون
الاجتهاد عن الرضا في اختلاف الحديث وترجمته ثم ذكر
انه يستفاد من هذا الحديث فوائد انه لا بد من العرض
القرآن والسنة ورسول العمل ان ما ورد من قولهم
بآيها اخذتم من باب التسليم وسعكم محضون بالمسححات

في الحديث

والكوفات غير مطابق ولا عام فعلم ان توقف الاجتهاد عن
اوله واخيره من توسعة الاجتهاد في العلم لا بد من معرفة حجة
الاجتهاد ومعلوم انه لا يحصل الا بمعرفة احوال القوة والرجحان
فلا يكون البحث عن ذلك لغوا كما يدعيه الاجتهاديون وظل
قولهم انهم ان من سبب تحريم الدين بتسليم الحديث الى اقسامه
جميع ومن موثق وضعف ثم استدلى بما حديث الترجيح بين
الاجتهاد والامر بالائمة ثم فعلهم لم يذكر ان ذلك الاجتهاد
ان التراجع هذا بين الاجتهاد والمجتهدين لفظ قال وطريق
الاجتهاد الذي يعمل به فقهاء فناء في الفقه خصوصاً العلامة
والحق في من خاصهم او قابلهما من التمسك في بعض المسائل
باجتهاد العامة مع وجود حضور من طريقة الخاصة والتمسك
بادلة عقليته مثل القياس خصوصاً المسححة بتفصيلها وانما
طريق المستبين وغيره والاستصحاب والاستحسان فان العقليته
وسائر ادلة العامة والعمل بالاجماع صل مع وجود القرآن
كان صعبا مع شهوره والاستدلال بتفاسير العامة ومناجاة

والله اعلم

المناقبين في الاستنباط وهذا الإجماع ليس بجديد لكن لا ينبغي
عليهم ثم طال المقال في مناقشة صاحب المقول المديونة
في جزئيات لا تنافي أصل مطلبه من جملة ما قوله بحصول العلم
الخاص من الخبر المحفوظ بالقرآن فزعم المتأخر أن هذا العلم
هو الحق بل هو من نوع ضعيف من الحق المجتهد ومنها
قوله بأن خبر الثقة من الأخبار المحفوظة بالقرآن فزعم
المتأخر أنه الظاهر يمكن معه قرآن خاصية لم يقدح
الظن ومنها قوله طويلاً في الأحكام النظرية لا السماع
من المعصوم فزعم المتأخر بأن الأحاديث الكثيرة والدة
على جواز العمل بالقرآن فاقصت الكلمة ومنها قوله أن
المجتهد إذا ضابط في جردان خطأ كذب على الله فاعترض
المتأخرين بأن ذلك مخصوص بجهلها بالغة وإما بقية
الاضافة أنه هو مجرد الترجيح بين الاختيارين بينهما
بغير داخل في ذلك من ذلك من المناقشات الظاهرة والظاهرة
ثم أنه أخذ في الاعتراض على أهل الاجتهاد والمنافسة معهم

منه

ودد أكثر أدلتهم ولا فائدة في نقل ذلك انتهى ما لمحصن من الرضا
لا يخفى على المتتبع الماهران فيما ذكره هذا المفاصل وطولها
ومفادها وتساهلات وتساهلات موافقة لطريقة التأمل
في الحق لا غایت المتواترة عن الأئمة واستدل به جازماً
اليه من المناقشات المحملة والجلال التي مناقضتها حقيقة
والمستوحاة التي مفادها ثالثة ومن الأدلة التي
المفاد من الأدلة القطعية ومن الظواهر التي مناقضتها
الاصححة ومثل ذلك لا ينبغي الاعتماد عليه والتعويل
في الأحكام الشرعية عليه وفيما ذكره ما هو موافق للا
خاديت الثابتة من الأئمة وأنا ذكر أن شاء الله كل واحد
من القسمين وما قالوا بحجة وعملوا به لا يخفى
أن جعل ذلك مغايراً لكلامهم غير جيد لأنه أن دل عليه
كلامهم دلالة واضحة ظاهرة يعتمد على مثلها ولا يشهد
عن الظن ولا يوجد لها مفاد من قوى مناقض ذلك داخل
كلامهم فلا يجوز الحكم بالمعاصرة فالأمر بخير العمل به والاعتماد

منه
منه

عليه والرجوع في أصول الأحكام الشرعية اليه ولا يجوز أن
ينسب اليهم القول بحجية والاعتماد في هذا المقام على خبر الواحد
التي هي عن القرينة وعلى الدلالة الظنية غير جازم حتى أن الد
يجوز العمل بالظن لا يجيزه هنا لأنه من مطالب الأصول
واعلم أن كثيراً من أشد إليه إنما استدل به الأئمة عليهم السلام
على وجه الإلزام للفقهاء بما يعتقدونه ليس بدليل في الواقع
فلا بد أن الظاهر كلامهم على أنهم قائمون بحجته ولا على أنهم
مما هو به ولا على أنهم لم يعلموا أن تلك الأحكام لا منه بل على
أن علمهم بالأحكام إنما هو بالتوحي والظاهر فلا يجوز
يستدل بذلك أن يستدل بذلك على حجته ولا أقل من
الاعتقال فكيف يتم الاستدلال على أن ما جاز لهم
الاستنباط منه والاستدلال به لا ينافي أن يجوز لنا مثله
لبطلان القياس وجواز التأويل بل وجود التام الصريح
عن العمل به كما يلية بيان أن شاء الله لا نرى أنهم جازم
استدلوا في خاديت متواترة بالقياس الذي لا يجوز ضد

منه

العمل به بل المصالح الموسعة الواضحة الباطنة عندهم
ومند شيعتهم بل بالشعر الذي ليس بحجة قطعاً بل المنا
وخو به بدوايات الكذابين والكفار والمنافقين و
في الحقيقة ليس ذلك باستدلال حقيق بل هو لعقد الشيعة
أن يستدلوا به على الغاية لقولهم أن رؤسهم بما الرضا
به أنفسهم وهذا مناقشة أخرى وهو أن فعلهم وتقريرهم
خارجان عن المحصر مع أن المعاصرين وغيره قائمون
بحجتها فبعض غفلة أو تساهل العقل كاد عليه الكتاب
والسنة هذا الكلام محل لا يخلو من تساهل وقد صرح
في موضع آخر مما قلنا بأن العقل عبادة عن فهم المعاني
من إثبات الصانع وصفاته والتوحيد والعدل والتميز
بل الخلق والفضائل فلهذا لا يكون حجة عنده الأيمان
بتوقف عليه بحجة الدليل السمعي فإن أراد هذا سقط
الانزعاج لأن الاختياريين قائمون بحجة هذا القدر
واحد من الأئمة ثم ناطقة به ولا خلاف فيه إذ لا يمكن

منه
منه

اثبات حجة الدليل السمع والحدوث للذات ووجه لا يرد على كثر
من ذلك ان جعل العقل من جهة الاول لا يقابل الثانية لان
الكلام في اول الاحكام الشرعية الفرعية ولا يخفى انه قد استعمل
العقل بمكان كثير في كلام العلم اعني بدعي عشرة معان واستعمل
في الاحاديث بمعية الطبيعة الانسانية التي يترتب بين الجز والشر
وبمعنى الطبيعة التي تخرج الجز على الشر وقد عول على العقل بمقتضى
العقل وبمعنى العلم واليقين ولذلك يقابل غالباً بالجز لا
بالجمل ومن معلوم ان كثر الايات والروايات الواردة في مدح
العقل ياربها المعنى الثالث ولا يشبه في وجوب العمل واليقين
ولا يربطان العقل لما يحصل منه العلم واليقين ببعض مطالب الأصول
لا يجمعها ولا يشبه من مطالب الفروع ولا دليل على حجة المقدمات
العقائدية الظنية ومعها وبالنسبة ان كل مقدمة عقلية قطعية
يتعلق بالأصول والاصطادات منها في متواتر وهذا ظاهر من تتبع
وقد تقدمت برهون حجة العقل طبعاً بالمعنى الاول والثاني لا
يمكن اثبات حجة المقدمات الظنية المستفادة منه لان اول حجة

صداقاً من ظاهره لا يرد على ما عرفت من ان الايات والروايات هي ثبوتية ولا يجوز
الاستدلال بالظن على الظن والاثبات الكثرة والروايات المتواترة
في انهم عن اهل بالظن نص واضح الى انه قد عارض فواشبهوا
بل ادعوا اختصاصاً بها فغير تخصيص تلك الظواهر به والاول
الحكم بالدليل الظني الذي لا له الموافق للعامة وترك العمل بالقطع
وهو قطعاً اتفاقاً وليت شعري ان دليل على ان المقدمات
العقلية الظنية حجة في اصول الاعتقادات ان ما من علم
الامامية قال بذلك ومن هنا يعلم ما كلام المعاصرين
في هذا المقام من الاجمال والتسليم والتقوية لان اصل هذا
من العامة وما دهم التسليم والتسليم في الدين فلا تعقل
المعلوم المنقح عليه انه لا يوجد دليل عقلي قطعي في شئ
من مسائل فروع الفقه والعقل الظني فيها ليس على حجة دليل
يتمد به من انتهى عن الظن سائلاً والدليل بحجة مع موافقة
طريقة العامة ومعارضتها بما هو اقوى منه كما في ان سائلاً
ولا يمكن انكار حجة العقل قد عرفت ما فيه من الاجمال

فانه ان ادعى حجة العقل في اثبات الدليل السمع فليس ولا ينفع
وان ادعى فيما زاد من ذلك من تفاصيل الاصوليين التي يمكن ان
بالدليل السمع في الفروع والفقهية فليس على ذلك دليل واضح الا
اصلاً خصوصاً اذا جعل موضوع البحث وعلى النزاع الاول لا العقلية
الظنية او اعلم منها ومن القطعية واما هذا ان يدعى تحقيق ان شاء الله
ومعلوم ان مقارنات تلك الظواهر اقوى من خلافه وانما هي
بان حجة العقل مطلقاً من غير تفصيل موافق لاعتقاد العامة
وهي ما مودون في الفهم بنصوص متواترة في ابطال التواتر
حيث استدل على ذلك بدليل عقلي في هذا تسامح عظيم في الاستدلال
اما اولاً فلا بد ان استدلاله عليه لم يدل على عقل لا يستلزم جواز
لغيره لبطالان القياس وانما ثانياً فلا بد ان الاستدلال جواز لغيره
لما قبله ونقص عقل غيره فظهر الفرق وكيف يجوز قياس الاصف
على الاقوى والقياس مع عدم الفارق لا يجوز وكيف وقال
فلا بد ان استدلاله بدليل خاص فلا بد ان على حجة غيره من الاول
الا بالقياس وانما ثانياً فلا بد ان استدلاله في مسألة خاصة فلا

فلا بد ان على جواز الاستدلال في غير ما قبله وفقاً فلا بد ان استدلاله
بدليل عقلي فلا بد ان على حجة الظن وانما سائلاً فلا بد ان يبرهن شئ
من العامة المعلوم وانما سائلاً فلا بد ان موافق للعامة فيحمل ذلك
فلا بد ان استدلاله على العامة بدليل الزاوي فلا بد ان على حجة مثله كما
يستدلون عليهم بروايات المتأخرين والضعفاء واهل البدع
يعتقدون حجة ورواياتهم وانما سائلاً فلا بد ان استدلاله عليه
في ذلك الحديث بالعقل والظن بما فلا بد ان على حجة العقل وحده
لا يخفى على منصف ما في قول المعاصرين قد عرفت انما من انما
لان هذا الاستدلال ليس بظاهر فيما اذا عارضه مع ذلك خطه
ما قد عرفت فكيف يكون نصاً ومن في حديث في قوة ذكر
هذا الكلام غير مناسب لهذا المقام اذا دخل في اثبات حجة العقل
اصلاً وانما ما تضمنته من روايات في الرواية فوجه انما
من روايات العامة مع وجود معارض اقوى منها من المقدمات
العقلية القطعية والاحاديث المتواترة من طريق العامة
فلا بد ان على اعتبارها جواز الروايات مطلقاً ولعل وجه ذلك

فما ذهب الدليل العقل القطعي والدليل النقل المتواتر فلا يدل على
احدهما منفردا وقد عرفت ثلاثة ما ومن يتبع جميع صحة ما قلنا
بشرط عدم مخالفة الكتاب والسنة اقول لا يخفى علينا ان
هذا لا يستلزم خروج جميع الالة العقلية الظنية من المحجة لما
علم من صحة الكتاب والسنة ولما استوفينا اليه من كثرة الايات
وتواتر الروايات في انهى عن العمل بالظن بل يستلزم خروج
الدليل العقل القطعي عن المحجة لما قلنا هذا وجوب منه عما
اذناه ولا ديبالة لو كان مطلقا للدليل العقل محجة وان كان
ظنا لم يمتحج به جميع المذاهب الباطنية والاعتقادات الفاسدة
لأن اهلها انظروا بعقولهم واستدلوا بطاعتهم بما دلت عليه
ظنية وبادلة فقلبت اليه ظنية اما ما عدا السند واباحنا
الادلة او بالاقبالين وهذا كلام آخر يطول بيانه في
عمل اخر البراهنة الاصلية هذا ايضا محل لان التواتر
في مقام التحريم لا مقام الوجوب وقد جمع المعاصر في القول
بينهما والمخلاف في الاول مشهور في الثاني واستدل به بعد
جبريل والبقية بما عرفت بعد بر تسليمه وعدم وصول نسخ

بغير

ايها في ذلك الصلة انما وقع منها في نفي الوجوب لا في نفي التحريم
فما لا قول فيه ثلاثة والذات اشارة الشيخ في العدة ونقله عن المفيد
لجامعة من العدة انما هو التوقف والاحتياط مع عدم التواتر ونفي
النصوص من غير ترجيح وهذا الذي دلت عليه النصوص المتواترة
والايات بل الدليل العقل اليقيني وقد جمعنا من الروايات في هذا
في كتاب دسائل الشيعة في اول كتاب لقضاء ما قلنا وحدثنا
براتب وحققنا الحق في محل اخر من هذه الفتاوى وحديث كل
مطلق حق برؤية انما ذكرنا وجهه هناك والله اعلم بالصواب
وغيرها على ان الذي من ادعاء لشبهات والقول بغير علم العمل بغير
نسخ متواتر فالجواب بخصوص من لم يبلغ تلك الروايات على
في كلامه ساغما اخر حيث انه خصوص بالتبليغ فلعلمه ذلك
مصرح به في غير هذا الجواب بالوجهات لبراهنة الاصلية والتبليغ
بواجب علينا والدليل على صحة القياس والادعوية انه لم يثبت
غيره بالتبليغ ثم يقال المعاصر انما عدها السلم ما كانا بهما
بالنقص الصريح لا باجتهاد ولا ظن ولا دليل قطعي ولا دليل عقل

واحيانا فان قيل ما الفرق بين مقام الوجوب والتحريم ليس ما
على الاخر فان ترك الواجب حرام وترك الحرام واجب قلنا الفرق بين
وجود كبرية مذكور منها اثني عشر الله لم يقل احدا من العقلاء بان
الاصالة في كل شيء الوجوب حتى ثبت عدمه وقد قال كثير من العقلاء
والعلماء بان الاصالة في كل شيء التحريم الا الافعال الضرورية حتى
ثبتت الا باجتهاد وقال قوم بالعكس وقال قوم بالتوقف والاجا
ان القول باصالة الوجوب في كل فعل مجمل يستلزم تكليف
ما لا يطابق لان كل فعل او اكثر افعال مجمل الوجوب انه لو
الاجتناب في المقامين لم تكلف ما لا يطابق لان اكثر الاشياء مجمل
الوجوب والتحريم ولا يمكن الجمع بين الفعل والترك ولا بين جواز
على التحريم لما تقدم وبقي فيبين العكس ان التارك ليس
من الفعل اذ لا يمكن الايمان بفعلين معا في وقت واحد ويمكن ترك
مائة الف فعل في وقت واحد فاقضت الحكمة فقيف التكليف
ودفع التحريم ان دفع الضرر واجب عند العقلاء من جلب النفع
لا ثقافتهم على ذلك فذلك الاول دون ثانيا كما ذكره في دليل وجوب

ظني السند ولا ظني الدلالة وما ينطق عن الهوى ان هو الا وجهي يعلم
انها كما ناسى الاجابة دين لامن الاصوليين لم يرد بين فوجب بناها
بغير الكتاب والسنة لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
يعني فانه حتى فقد تعاقب ولبله عليه والنصوص المتواترة صريحة
فيما قلنا وكذلك ياتي الانبياء والائمة عليهم السلام الا ترى قول
بيدنا ما ذال جبريل بوصية بالاجاد حتى ظننت سورتي وما
ذلك بوصية بالمرأة حتى ظننت انه لا ينبغي طلاقها الا من فاحشة
مبينه وما ذال بوصية بالثواك ظننت انه سيجعله في بطنه وما ذال
بوصية بالملوك حتى ظننت انه سيجعله امدا يعقوبه وما ذال
في العقبة وغيره من حديثنا في الكتب المعتمدة وشبه كثيرة مما
لفظ الظن ومعلوم انه لم يزل هذا الظن التوثيق ولم يحكم به
ولم يكن انه مطابقا للواقع في شيء من المواضع الا بدعة فما الظن
بالظن الضعيف لاصل الفهم والحاصل ان البراهنة الاصلية دليل
عقل على لا يجوز الاستدلال عليه بدليل ظني ولبله الذي
اودده في الاصول قياس ظاهر البطلان وقد اوردنا في علمه

بغير

المعرفة وغيره مما بعدون مقتضاته قطعية الله فلهذا عند
 ان الكمال لو كان اجتنابا واكتسابا وان الاول اقوى واوجب من الثاني
 كما يرى فان الحجة انفع له من الدلالة وقد روي ان الحجة راس الدلالة
 ان الحجة من مواضع والواجبات اسباب وقد عرفت ان الموضع
 اقوى مما يترتب فان واحدا منها يوجب لاسباب كلها ان الحادث
 التوقف والاحتمال فيها الشك والتوقف بالمرافق كقولهم
 هذا من بين هذه بين وبين وبين ذلك من ترك الشك
 فان الحجة من الحديث ولم يرد منه في الواجب بين واجب بين
 غير بين وشبهات معلوم ما لا يجهل الخبر وقد حصل انك
 في جواب واستحبابه وكراهته هو حال بينه وبين العلم بصفاته
 باحتمال وضاف اليه ملائمة ليس فيلس على الاحتمال
 الا اذا دلت الدلالة في مقام الوجوب دلت على ما قلنا كقولهم علمهم
 ما يجعله علم من العباد وهو موضوع عنهم فان هذه العبارة خصوص
 بسقوط الواجب المكلف لا بالمرافق بل لا معنى لوضع المرفق وسقوط
 ولا تنهك هذه العبارة فيه وكذا قوله رفع من اصح خطأ والنسب

له قول وما لا يعلمون فان صدقنا رفعه ورفع الوجوب بظهور واضح عنهم
 انهم سئلوا عن لم يعلم شيئا هل عليه شيء قالوا لا فان لفظة عليه ظاهرة في الوجوب
 والافعال الوجودية وفي حديثنا لما يترتب شك في الميقانين وجوب
 الا حتم عليها وتحررهم فتركة خوف من التحريم فاستحسن الامام
 فعلها وشيئا لادلة على ذلك وامثاله كثيرة ان غير المكلف من
 الاطفال يمنع من كثير من المحرمات على المكلفين مع انها غير محرمة عليه
 واليحيى على الواجبات الا ترى انه لو اذ قتل رجل منع وضرب
 اذ حب بل يقتل ان لم يكن دفعه بدونه ويحكم عليها قتلته بضم البعض
 حياته لتقصيرهم في ما يجب ومنعه من مثلها اذ لو انك ما العيب
 عليه بالظن في ماله ولو اذ اولاد لغور واذي ولو اذ ذلك
 لمنع اشتغالهم وكذا لو اذ في ماله لم يرد في ماله ولو سرق لقطعنا انا ماله
 فراه صايبه ثم يرد على تفصيله وهذا في ماله ولو سرق لقطعنا انا ماله
 وكونها من الواجبات لم يقتل ولم تقطع يد فعلم ان التحريم اقوى من الوجوب
 ان الظاهر يمنع من المحرمات وبها قتل عليها وبقتل يسبها
 ولا يجوز على العبادات الواجبة ولا يقتل لاجلها اذ تركها مع انها

واجبة عليه عندنا ان الجرائم التي لا تقتل يمنع من المحرمات وتصوب
 لاجلها بل يقتل دافعا عن اموال المسلمين ودمائهم ولا يستوفى
 بعرضه لك ومن هذا من انقض النعام والخاص يعلم ان التوبة والاعمال
 ليس بين بل في ترك المحرمات بل يجوز في تركها الغرض ويجعل بين التوبة
 الذممة والخاص من العقاب وان كان حصول التوبة موقفا
 على التوبة والاعمال وفي بعض هذه الوجوه يمكن المناقشة ويمكن
 الجواب عنها لكن المخرج لا يمكن المناقشة فيه وما يمكن المناقشة
 فيه يكون مؤكدا لغير المتواتر ولما فيها والله اعلم اطاع
 كل الامنة الخ قد حققنا احوال الاجماع واحكامه في رسالته
 ونقول هنا ان ادعاءنا من الاجماع الذي تحقق دخول المعصوم
 فيه فلم ان ادبته حق وان ادبته حجة ممنوع بل هو
 على الحق ولكن لا يفسد فعله فيما لا اختيارا بل هو داخل فيها ولا
 يجوز اخراجه منها وان ادعيا مطلقا منفي الحجة فان ادلتها
 في غاية الضعف كما يظهر من نظرها وبعد التسليم يمنع من مكان
 حقيقة وبعد التسليم يمنع من مكان الاطلاق عليه ولا يمكنهم

تحقق
 حقيقة المقامات الثلاثة بعد بل شاف ولقد احسن واجاد بعض
 من المعاصرين حيث قالوا ان الاجماع لو ثبت لعدت على حجة قول
 جميع الامنة لبعضها وجميع الامنة موجهة الى الحق من اول
 زمان النبوة الى يوم القيمة ومن المعلوم انه لا يمكن الاطلاق
 على احوال جميع الوجودين وتخصيص الاجماع باهل الحل والعقد
 وباهل عصر واحد من غير هذه العامة ولا دليل عليه وقول بعض
 الائمة بانه كاشف عن دخول المعصوم فيه لا وجه له ولا دليل
 ولا يمكن تحصيل العلم بدخوله بهم ولا انظر به بعد فبسته منه
 تقاربنا لسنه فلا بد منه في التبرام في الخبر في التوفيق في الغرض
 وقولهم ما سألوا دخول المعصوم في التبرام في الخبر في التوفيق في الغرض
 دل عليه وكيف يحصل مع ذلك العلم بكونه المعصوم والظن
 والذم يظهر بالتبع ودل عليه حديث المرفوع في اول الروضة عن
 الصادق في ان حجة الاجماع من غير هذه العامة وجعلوه
 الاصل لاختلاف قول الاثبات كل بالمرافق ادعوه وبأنه كلام قد
 في حقيقة المقامات الثلاثة والله اعلم اطاع الطائفة المحقة الخ

تحقيق

الكلام فيه توسب من سابقه لعدم حجية قول غير المعصوم وان كان
من الطائفة المحقة وذلك من وجوه ويطهر من المناصب وان كان
السابق اقوى من هذا وجه غفلة عن انه يستلزم اعتبارا وقول
احده الدين في الاطماع مع انما مودون بحالهم فينبغي اسقاء
الاطماع السابق بالكتابة كما لا يخفى بل لو علمنا وقول المعصوم
فيه فاحتمال التيقن لما هو بل لا يخفى قال هذا بالجمع بين احتجاجات الحق
لقول هذا لا دلالة على حجية الاطماع لوجه ما اولا فذلك المراد بالجمع
عليه لحدس الجمع عليه الاثر والظن بالجمع عليه لا توى ان موضوع حجة
عرب من غفلة هو بوجه واحد لغير من المتعلقين على معارضة واللام
للمعنى المذكور وكذا قوله فان الجمع عليه لا يوجب فيه انما يوجب
الجمع عليه لما ذكرنا الاثر والظن فانه مع قطع النظر عن بقاء
الاجابات عنهم بالانتهى عن العمل بها لغير هذا كفى الخبر اصله
اقل من الاحتمال فلا يتم الا الاستدلال وانما ثانيا فلان قوله
حد وقوله احتجاجا ليس بشئ منها من الفاظ المعصوم اما الاول
فلا بد من خطاب لشخص واحد اما الثاني فخطاب للمشاهدة وحده

والله اعلم
بما لا يعلمون

مقدم

معصوم مقوق في علمه فاذا لم يكن فيه يوم لم يكن حجة وانما ثانيا
فلان انما هو من احتجاجات الحق بالاجابة عن حجة خطله ولا يبرهن ان قوله
احد منهم في مسئلة من المسائل لا دلالة له على جميع الموجودين
في زمانه فضلا عن غيرهم وانما ثانيا فلان الاحتجاج في ذلك
الوقت وما قايده كانوا كلهم اخصاويين قطعاً كما يعلم بالتواتر
وتصريحات علماء فاضل على ان اطماع الاخصاويين حجة لا
مطلق الاطماع وانما ثانيا فلان احتجاجه كما هو في زمانه
مع تعدد الظاهر على قولنا ما هم قطعاً ليس هذا فاسمع
انما سادسا فلان استدلاله بغير واحد في الأصول استدلاله على
عندهم وكذا دلالة لهم وهم لا يجوزون الاستدلال بعلمه كما
صرحوا به وانما سادسا فلان مفاد من بالضم من المتعددة
الذات على حجة الاطماع وان حجة من غير هذا انما ثانيا
فاذا ثانيا فلان اطماعا فلان لا بد من جعل التيقن فيمكن
حله عليها ومعارضة ارجح منه ليعرف من اقوال الفاضل
وانما فاسقا فلان يقتضي ترجيح هذا الفاضل فاسقا وتكون ما

ينبغي ان يقول من شك في وجوب اصله او في كونه الحكم
بما يخالف اعتقاد العامة وهو لما امر بالجلال ومع ذلك يستلزم
عدم حجية الاطماع لقولهم بها وهذه المعارضة لا يمكن دفعها
عند الاضاف وما احتاج به هو جوابنا وهو ان هذه الامور
المدكوكة من حجة لغير على مفادها لا دلالة مستقلة الاثبات
على حجية دليل اخر تام وانما ذلك كان الشك بغير
هذا موضوع بل كلام الشك في المواضع المتساوية بها على
دونه وعدم العمل به وبعد التسلية وقول عمل غير المعصوم ليس
بوجه قطعاً وهو مفاد من من شاع بخلافه والاحاديث المتواترة
الدالة على وجوب الرجوع امام في جميع الاحكام والتجرب
حكمه بانه لا ينافي الاطماع في الفقه الثابتة وهذه الاطماع
في بيان الاطماع غير مستحسن فليست شرعية ماحدة فان كان
الاكثر كافيا فمن اين يعرف هذا كثره سلمنا فينبغي اذا ما
منهم واحدا واكثر من اثار الطرف الاخر اكثر ان ينقلب الحق
بالاطماع والباطل مقامه ان ذلك غير مستحب قطعاً وانما ذلك

مقدمة

هذه التفصيل ومن ترك دستور العمل في هذه اللفظة
من غير فان العامة لا توجد في كل عصر من علماء فاعلموا
انهم كغيره ولا يصدق الا على من يروى في المذهب بقوله عرض
على الائمة ثم راجعوا من هذا الكلام التبع على الاضاح
مع انه مشترك بين القريبين فان الاصوليين والاحاديثيين
شبه من جملتهم بغير ما يعلم ان النساء في الدين
مذموم محرم ومعلوم ان من يكفى بحصول الظن سنداً ودلالة
اقرب الى التسامح والتساهل من يشترط حصول العلم بها
والقربان وحاصل كلامهم يرجع الى ذلك من عمل بالخير المبرور
التي مفادها راجح عليه وهذا امر معروض منه متفق عليه
لا ينافي فيه احد من بعض الاضاح بما يشبه قولنا
كما وقع في هذا الزمان في مسئلة الرجعة هذا كلام
جداً وظاهره شكر للوجعة وانما يحل بعد ان احاد شهادته
وان مفادها راجح وهو خلاف اقوال جميع علماء الامامية
وخلاف ما تواتر من احاديث الائمة ثم وقد اتفق جميع العامة

في الرجوع

على انكارها ونحن مأمورون في الفهم وقد حققنا لها في رسالة
 شريفة نعمتنا دلة عقلية والتقليدية واشتملت على عبارات
 جميع علماءنا وعلى اربعة وستين آية من القرآن وعلى ما يزيد
 على ستائة حديث من روايات الامامية نقلنا لها من اكثر
 من سبعين كتابا من الكتب المعتمدة وبعد التتبع التام لا يظهر
 مفاد من اصلا وانما خاف شيئا مما وجدنا في هذا الكتاب ان كان
 مراد المفاصل لا انكار على من انكرها فله وجه لكن لا يسب
 المقام لعدم وجودها في مقتضى انكارها انما المقام
 كلامه في المقام لا في من اضطراب الجاهل وجهته الاشياء المد
 مختلف فيها عند الاصوليين وهي ادلة ظنية ودليل حجة
 التيم او دونه في محله ضعيف جدا على الاستدلال به
 دور في وهو مع ذلك مفاد من بما هو اقوى منه موافق للفا
 اعداء الدين ولا حاجة للاقتله والظالمه لظهوره وقد اتفق
 الاخذون على عدم حجةها وانصوح المتواترة التي يصح
 عليها المقام طالع ذلك وهي تزيد على الف حديث نقول

في اكثر من مائة كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة بين الامامية
 الان وقد جمعنا لها او اكثرها في اويل كتاب نقضنا من مسائل
 الشيعة وذكرنا ما يوجبها في ثمانية ذلك الكتاب ولا يظهر
 معارض عند التماس على تقديم ثبوتها بغير علم على التقدير
 لموافقة على العامة ولعل ملوك المفاصل ان هذا الاشياء ليست
 حجة فلا معتبر الا مع قوانين قطعية وخصوصا خاصة او عامة ذلك
 عليها ونضافا لها كقولنا ولا نقل لها ان فان ارادوا ان لا يخط
 ومع ذلك يبقى فيه شيء لا يخفى على المتأمل ولا يجوز ان يفتي
 في حكم الا بعد فهم جميع الادلة الشرعية الخ هذا لا يوافق
 عليه اكثر الاصوليين فضلا عن الاخباريين الاحاديث المتواترة
 ايضا دالة على بطلانها وانما اعتبر ما يتوقف عليه ذلك الحكم
 ويتعلق به فن اذ في مسئلة من مسائل التوضو كغيره
 ان يعلم احكام الطهارة في المزارعة والمسافات والموازيات
 والاشهاد والحدود والديات الى غير ذلك وقد صرح المحققون
 بجواز قبحه الاجتهاد واستدوا بحديث في حديثه وغيره

لهذا العلم الجليل

ان الاجتهاد الطلعي غير جائز وان العلم يحصل بمسألة دون مسألة
 والنقض دال على جواز العمل وان اذ المفاصل جميع الادلة الشرعية
 المتعلقة ببيان المسألة فان الخطب ومع ذلك فيه خلاف بينهم في
 وجوب البحث عن المقتضى والمقتضى والناسخ وهوها والاحتياط
 البحث عن ذلك ولاشك ان معرفة الحق والصرف والمفاد والبيان
 واللغة مما يبين على فهم الكتاب والسنة وفهم كلام العرب موقوف
 عليها بالنسبة الى بعض المكلفين لا كلهم كما صرح به الشهيد الثاني
 وغيره وليس فهم كل حديث وكل آية موقوف على جميع تلك المفاصل
 خصوصا بالنسبة الى العرب ومن ادعى على ذلك لم يقدر على اثباته
 وليس كل من عرف هذه المعلوم بفهم جميع متشابهات القرآن
 والحديث بل من البديهي ان حال المكلفين في ذلك يختلف
 وطال الايات والروايات كذلك فالاطال هنا خبر جيد
 الضابط عند الاجتهاد بين حصول العلم فيجب على كل ما يتوقف
 عنهم وقد صرحوا المحققون من الاصوليين بالتفصيل انه
 اشترنا اليه وقد صرح الشهيد الثاني في رسالة الاجتهاد

بان اكثر ما ذكره المفاصل غير موقوف عليه وبالعالم في الانكار على
 من يدعي انها موقوف عليها خصوصا في المنطق والاعلام والعجب
 من ذلك المفاصل ولعلم اليقين ان لا يرد من احد من الاصوليين
 اصلا ولا مشيئة في عدم توقف شيء من الادلة عليه بل اكثر من
 المفاصل والبيان كذلك بل جميع المعلوم الدلالة فيه موقوف عليها
 منها المحققين من علماء الاصول وانما يعتبر في الدلالة عليها
 ولا دليل على ما ادعى بل لا كلامه دعوى مجردة من برهان
 ولكن في الغالب لا يعتمد على فهم من عرف هذه المعلوم ايضا
 كثير مما يفهم شيئا ولا يعتمد على ما فهم بل يظهر لغيره اولا في وقت
 اخوانه غلط مما الجوابه هو جوابا واضحا هو ما قلنا سابقا
 من حصول العلم عندنا والظن عندهم والذي يقع فيه الاشياء
 المذكورة هو الدلائل الظنية والمفومات وهي غير معتدلة
 عليها هذا الاجتهاد بين ولا يعتمدون بحجة او كان المفسدة
 على قولهم قبله ولا يثبت من معرفة الخلاف والوافق هذا
 مستفاد على حجة ولا دليل عليها اصلا كما مر من عمل بالغير

مع عدم العلم بالحق
 المعصوم والنجاة
 بصرفه من شبهة

البصير المبرج الخالي من الغماض المبرج لا حاجة له الى معرفة قول
 المعصوم فانما اذا خلف قول الامام وليس ينبغي وان وافقه فالمعصوم
 قول الامام لا قول غيره ولا شتان الرواية اذا مر بها احد شيئا
 يورد والى معارضه ولا تعارض وانما فيه ولا تضعفه بل يرد
 في كنههم المعصوم منهم فانهم بمضمونه كما يعلم بالتبعية قطعاً
 وصريح به بخلاف من علمه فاعلم انه لا حاجة الى احديهم بل
 بثبوتهم وخلوه من المعارض كما قلنا ومن ادعى الاحتياج اليه
 ذلك لم يجد عليه دليل لا يبرهن بوجه قول غير الامام ولعلم
 ان جميع ما ادعى المعاصرون وغيره في هذا المقام انه محتاج اليه
 وموقوف عليه ليس له دليل صالح الا انهم يعمون توقف
 معرفة الاحكام عليه وهي مضادة واكثره مختلف فيه وكثير
 من علماءنا يصرون بنفي الاحتياج اليه والضابط ما قلنا
 سابقاً من حصول العلم وهو مختلف باختلاف المسائل والآراء
 والمكلفين كما هو ظاهر وليس شيء من هذه الامور المذكورة
 مقصوداً لذاته وكل ما كان منها مما لا يتعلق به لغيره وهو
 مقصود لذاته وكل ما كان منها مما لا يتعلق به لغيره وهو

على الاطوار العقلية والادوية الطنبية فهو من مخزوات العامة
 اعداء الائمة ومفاسد كثيرة جداً وبعضها شاهدكم قد لنا
 من تعاطي هذه العلوم الفاسدة مع اعتقاده صحتها واعتماده
 عليها يحصل له غرر وعظيم بعقله الناقص ويعتمد على كل ما يلقاه
 الشيطان في قلبه حتى انتهى امر الناس الان الى ما لا يمكن وصفه
 بسبب شوم هذه العلوم حتى دبروا نحو اولياء عقلياً طينياً
 ضعيفاً غير تام على الف حديث صحيح وعلى مائة اية من القرآن
 حتى انهم يرددون ما يرددون على دونه ويؤمنون ما لا يصدقون
 على دونه وتأويله اخرج من الرد اعادنا الله من ذلك وذلك
 ليس الا لتكامل هذه العلوم المذكورة هذا عجزهم عن اكثر العلوم
 المذكورة لم يكن في زمان الصادق موجود بين المسلمين
 وانما وجدنا في اخرون زمان الائمة وبعضها لم يكن موجوداً بين
 الامامية وقد صرح الشيخ الطوسي في العدة بانها لم يصف احد من
 الامامية في الاصول شيئاً قبله الا الشيخ المفيد فانه العدة
 خصه بالشيخ في العدة من عبادته ودق قواعده العامة وادلتهم فلم

يصلحها الا انما دعيته انه صرح به لان الاحتجاج والعمل بالنظر
 وكان كل من تقدم على العلامة على انه قد ورد له من اكثر العلوم
 المذكورة بنسخها من اقام سوى علمهم العربي فكيف يكون
 شرطاً في جميع الاحكام مع عدم وجود النص صريح في اعتبارها
 بل عدم وجودها في سنة تزيد على مائتي سنة والنقل المتواتر
 دل على ان اكثر الرواة الذين كانوا مرجعاً لاهل بيته هم راجعون
 فادعين هذه العلوم كما هو ظاهر لمن يتبع الآثار فان قلت
 انهم كانوا يستغنون عن هذه العلوم لطول الائمة وشاغلهم
 بخلاف قد قلنا ان قلت ان بعض الشيعة في ذلك الوقت كانوا
 متمكنين من سؤلهم وبعض الاحكام لامن كلاماً واكثر الشيعة
 في ذلك الوقت لم يقدروا على سؤلهم منهم ان من شئ فائز في
 والذين قد روي سؤلهم الامام عن سنة او مائتين او شراً
 كيف استغنى عن هذه العلوم في باقي المسائل وفيهم من لم يقدروا
 الا جاذباً الى سؤلها شافها وفيهم القوان بل كثير من المطالبين
 الان قد تحققت عن كثير من اهل الزمان الغيبة ولم يكن

عنداكن هؤلاء الائمة كما يعلم بالتبعية مع انه لا مدخله لتلك العلوم
 في تحقيقها غالباً بل بين الزمانين يوم وخصوص من وجه وهو
 ظاهر عند المتبعين المصنف وكيف يكون هذه العلوم واجبة ولا
 بامر الائمة في تعليمها ولا يعلو بها للناس من ظهورهم بل
 يهون عليها يوماً وخصوصاً من العمل بكل اية وكل خبر
 هذا التسرع التسرع شذوذاً بين الاصوليين والاختاريين ومن
 المعلوم ان بعض افراد القويين يتسرعون وبعضهم يحسنون
 فلا وجه له قتاله المعاصرين وحشاً ان الاختاريين لا يعلمون
 بخبر الواحد الخاضع للقومية ولا بالادلة الطنبية ولا بغير
 الكتاب والسنة من وجوه الاستنباطات كان التسرع عليهم
 من الانصاف ودعواهم يهلون بكل اية وكل خبر مردود
 بل لا يهلون الا بآية ثبت عندهم تفسيرها من الائمة
 او استدلالهم بها او حكمهم بما يوافقها من انواع النسخ والخصم
 وانما يوردوه هو هذا لا يهلون بخبر لا يكون متواتراً او محفوظاً
 بالقرين الكثير موجود في الكتب المعتمدة في ظاهر الدلالة

فيستدل العلم بالخبر من المعاد من ادراج على معارضه بالمرجحات
 المنصوصة عنهم فظهر ان طريقهم اقرب الى الاجتناب والبعيد
 التفتيح لا يجوز العمل بالحديث اذا لم يثبت فيهم فلا بد من تتبع
 كتبهم الفقهية هذا متوهم ومغالطة لانه مخصوص في حديث
 عرب من غير حديث له معارض فحمله على اليوم قياس لا وجه له
 وقد مر في الشيخ في اول الاستبصار بيان الحديث الذي لا معارض
 له من الاجناد المحفوظة بالاعتراق فانه يجمع على حجة ولا خلاف
 في ان شهرة رواية الحديث في العمل به ترجح فاما ما لا معارض له
 فلا حاجة الى ترجحه ولا وجه للقوى بخلافه ولا يترجح
 بعض الفقهاء على قوى المعصوم الثابتة عنه فان الغوى
 بخلافه اذا لم يوجد في حديثه ما يميزه بغير معتبر فكيف يرد لها
 الشك الثابت عن الائمة او يجعل معارضتها مع عدم ظهور
 دليل لها من الاجناد خصوصاً مع كون صاحب تلك الفتوى
 يحكم بانه بالشيء وقاية بالاجتهاد كما هو شأن بعض المتأخرين
 لان فيه ظناً على جمع علماء الائمة الذين عرض

لا

صاحب الفتوى المندنية ما لظن عليهم وهم خمسة لا غير كما يات
 قد مر من المعاصير بالظن عليهم في اخر مسائله كما مر من قبل
 صحيح بذلك ولم يصحح صاحب الفتوى المندنية بالظن عليهم
 وانما ادعى طريقة القديما على طريقة المتأخرين بالنصوص
 المتواترة وذكر ان القواعد الاصولية التي تضمنتها كتب
 الائمة غير وافقة لاحاديث الائمة وقد اثبت ذلك في
 كتاب لا مزيد عليه ومن انصف لم يقدر ان يقطع على اصل
 ولا ان يات بما يدل على خلاف ما اذا ما في حجة بطاع
 قد تقدم الكلام فيه ومن انصف تحقق ان الحديث يدل على
 حجة الحديث المجمع عليه لا لظن المجمع الذي لا ينفك عنه لان
 موضوع ذلك الحديث الحديثان المختلفان كما مر في كتابنا لا
 سند له بل على حجة بطاع في غير تلك الصورة قياساً بالكتاب
 ترجيح الاطاع على المتفق فاما يجوز اذا ظهر من موافق الاطاع
 وج لا نزاع والعجب ان المعاصير وبعض المتأخرين يقولون
 من معرفة اقوال الفقهاء المتقدمين لانه لا ينفك عما خالف اطاعهم

ودعوى المعاصرين ان القسم الثالث اجتهاد لا وجه لها فانه لا ينفك
 الاجتهاد على غيره ترجيح الاجناد بالمرجحات المنصوصة عنهم في غاية
 الغلبة كما اذا التفت على ذلك اسم ايدهم والنسب او القربا وحججهم
 كما هو معنى من كان الاجتهاد معنى منى كاشف بالمتأخرين
 وتخصيص المعنى باجتهاد الائمة بمنزلة انتهى من شوب الخرج من القادة
 كما وتخصيص اعتبار السوابق كما فعله جماعة من الصوفية ولو
 احداً ادعى ان وجوب صلوة وانزكوة ونحو ذلك الزنا والسرقة خصوصاً
 بالائمة لما كان له من هذه الدخول ونحوها تخصيصاً للصوفية
 ما ورد من النص المتواتر في ذلك التصوف والصوفية بالائمة فاما
 فتدوا اليه راجعون كيف يقع المخرج والمخرج في زمان الغيبة
 في هذه الغيبة من التخليط والتجديد ودعوى المعاصرين جميع ذلك
 في كتب الامم من القياس والاستحسان لا بد من معرفتها فذكر
 منه ذكرها بغير دليل ولو وجد دليل لا يورده قطعاً والنهي
 المتواتر عن الاجتهاد والظن والركى والقياس ونحوها في القادة
 ونحوها من ما ذكر المعاصرون لا بد من معرفته لانه لا يخرج

مع انهم كلهم متروكون ان قولك لا يعتبر في الاجماع وانما المعبر فيه
 اهل عصر واحد ولذلك لنا نقول على عدم جواز العمل بقول المجتهدين
 الميت ولو كان اجماع الفقهاء السابقين شرطاً في اجماع اهل العصر
 واقولهم معتبر فيه لكنا نقول الفقهاء اللاحقين انهم معتبر فيه
 كما لا يخفى حتى يتحقق اجماع قبل يوم القيمة لزم ما قلنا ولزم اعتبار
 اقوال المجتدين ايهم من الائمة والمعاصرين وسائر الاصوليين
 لا يقولون به فمما تناقض واضح في كلامه وكلام مثله فانه
 تفعل الاجتهاد والادلة كانت مثله هذا الاصناف من فروع
 المعاصرين لا يوافق عليه احد وقد عرفت هو عدم جواز العمل
 بالنص من الاولين فانه عندنا مثل وهذا التامل يعلم بهما في
 بظواهرهما واحداً اثنان لتساوي التعريفين والمرتبين في الاستدلال
 واعتبار الظن ودليل الحجة وفي ذلك الاختلاف في حجة بعض
 المدانك والفتون لو كان موجباً لجعلها قسماً كان موجباً
 لجعلها عشرين فيما جل اكثر لا عندنا الاصوليين من القادة
 من مشررين نواهل موجبة ام لا وكذا المتأخرون من المجتهدين

لا

عن تلك الاقوام قطعاً وكان موجوداً بين الامامية في زمانهم
 الامامية ولا في اوابل الغيبة فان اطلاقه لا يدل على معرفة هذه الاشياء
 لا جملتها لا اهلها بل الخلق مع الخلق معروفة لا حقيقة ومن
 فيها امكنه معرفتها من اللغة هو من كمال الاستدلال في القضايا
 وهذا للفظ ورد في مقام المدح هذا عجب جداً والجواب
 عن استدلاله بالخبر المذكور من وجوه احدها انه خبر واحد
 يفار من التواتر وما يشهد بان دلالة خبره في الاستدلال بل
 على الاجتهاد الطيبة ودوى وثالثها انه محتمل الاستدلال
 الاحتمالات الكثيرة واذا قام الاحتمال بطل الاستدلال كما
 يعرفون به وبالجملة انه نظير قولهم في سنة خبر
 من كثير في بدعة وقولهم في الوقوف عند انبثاق خبر من
 الاقوام في الحث على خبر ذلك وهو مما شاع مع الخصم
 ان الاجتهاد هناك مخصوص بالاجتهاد في العبادة لا في
 تحصيل الظن المتيقن قطعاً وهو مثل قولهم في يوم القادر
 افضل من عبادة القادر لان قبله يوم القادر افضل من هو

الجاهل وبعد هذه العبارة وما يترتب في نفسه افضل من
 الخبيرين فالمراد بعبارة طاهره واسمها في المراتب الاخرى
 وفي العبادة لا في تحصيل العلم من غير ذلك من الاجتهاد
 ولو جاز الاستدلال بطل هذه العبارة على الاجتهاد في تحصيل
 الظن في الاجتهاد وامثال هذه التوقيفات والتعالقات في خبر
 من ينسب الى الفضل وما دسم ان الخبر المذكور في مدح الغيبة
 وقد فوجئنا بالخبر فعلم ان المراد به العلم بقرينة مقابلته
 دون الجون تدل على ذم الظن وهو نصيب مطلب المتأصرون
 ذم الظن قد جاز وحق التواتر في الآيات والتواتر فلا ينافي
 بطل هذه الشهادة والتوقيفات وسابعها انه يتعين خبر على
 التيقن لو كان صحيحاً لانه موافق لجميع القامات وثالثها انه
 محتمل اداة الاجتهاد في تحصيل العلم لا الظن وهو خبر على التواتر
 بل هو موافق للاخبارين فقد ظهر لك من المشاهدة
 كثرة الاحتمالات ومعارضتها للتواترات فلا يكون

نحو

عن الرجال لغوا كما يدعيه الاخباريون هذا الصانع جدياً فان
 الاخباريون لا يدعون ذلك وكيف هم يصرون بان احوال
 الرجال خصوصاً المصنفين من جهة التواتر على ثبوت الاخبار
 واهوال الرواة من جهة التفرقات المتضمنة وعلماً الرجال
 كلهم من الاخباريين بل جميع الامامية المتقدمين على العلاء
 يصرون بطلان الاخبار والاهل بالظن بل وجوبها وقد
 اعترف المعاصرون بعدم جواز سلوك طريقهم وفي جميع
 الاخباريين التسامح والتساهل وهذا عجب في ان منهم خواص
 الامامية بل جميع علماء الامامية الاخنة كيف ينسب اليهم
 التساهل في الدين بل هذا المعاصر قد نبأ التسامح في الجهد
 اية كما نقله فلم يبق احد من عنده من ذلك وهذا عجب
 واغرب واجمع وساقط سألنا المعاصرين في مواضع اخر اظهر
 من ذلك واضح وبين الطريقين في التسامح عموم وخصوص
 من وجه كما تقدم وبأنه وليس كل من لم يعمل بالاصطلاح
 يجد بداً لموافق العامة الذين قد تجد بين الشيعة في

العبادة يلزمه ان يكون البحث عن احوال الرجال جدياً ومن العجيب هو
 ان ساهل لغوا كما يدعيه الاخباريين وليس الاخباريين وكيف يفد على
 ابحاث هذه الدعوى مع ان رئيس الاخباريين هو انبياء في
 الامامية لانهم ما كانوا يعملون بالاجتهاد وانما كانوا يعملون
 في الاحتكام بالاخبار قطعاً فمخبروا ما يحتاج اليهم ثم ما يتبعهم
 مدة ثلاثين سنة وخمسين وفي زمان الغيبة ان تمام سبعين سنة
 والذين يظهرون الفضل المتواتر عنهم ونصير بحاجاتهم خصوصاً في
 التوقيفات الطائفة والسيد الموقر في علم هذه انه لا يجوز عند
 العلم بالاجتهاد ولا الظن وانما كانوا يعملون في الاجتهاد وانما
 نصير الامم بالاخبار وقد جعلت جهة من عبادة الله في عمل آخر
 والاخبار المتواترة عن النبي والائمة طالة على ذلك ومنها
 تواتر بين الفريقين قوله في فارك فيكم التقيين ما انتم
 بهما لئلا تظنوا كتاب الله وحقه اهل بيتي ولا تروا الاجتهاد
 والظن مذكورين في كلام اهل العصمة في بالذم والثناء والتعبد
 ظاهر ظاهر بالنبذ وانما كلام بالاجتهاد في جملة العبادة لا

نحو

ليس من نفس الامكان الشريعة بل هي من الامور الدينية كما
 سموا ذات الامكان وانما يجوز لها احكام شرعية بحالها
 من المعصوم كما وقع التبريم في المقامين في مدة اجازة بعد
 والتحقيق ذلك محل آخر وانواع كتابين الاخبار والمجمل
 ان ادعى قوله هنا تفصيل الحديث الى اربعة اقسام فكون
 لفظنا ظاهر الفساد فان ادعى جميع الاخبار فوايه صريح لان
 الاصولي يبرح بالمرجحات المذكورة في كتب الاصول ويبرح
 على ضيق مرجح ليس على شيء منها طبل يعتد به ومقابلها المجرى
 المنصوصة وهي اشارة ظاهرة لا يخفى واطمأنه كثير من اهل
 من يعصب لاهل الاصول ان النزاع بينهم وبين الاخباريين
 لفظي وذلك عند العجز عن الاستدلال وبعضهم يقول ذلك
 جهلا منه بحال النزاع وينبغي ان يقال لهذا المعامل اذا كان
 لفظيا فان كانت على الاخباريين لا وجه له بل هو انكار على
 جميع الامامية فلا يجوز التسليم على الاخباريين والمحقق
 النزاع بينهم لفظي في مواضع يسيرة جدا في جميع المواضع

تأمل
 قوله الشرع
 الامور الدينية

بينة

ولا في كنهها وظاهرها فها قول من يزعم ان النزاع بين الشيعة والسنّة
 لفظي لا فقه على القول بالتوحيد والنبوة والمعاد والصلوة
 وان كونه والصوم والحج وغير ذلك بطلان هذا واضح كطلان
 الذي قبله وينبغي ان يقال كونه اجلة من الاختلاف المعنوي
 انما يقين ونقصه على وجهه ان الاصوليين يقولون
 الاجتهاد في الاحكام مل وجوبه والاختاريون يقولون بعدم
 جواز العمل بعين نفس ان الاصوليين يقولون بجواز العمل
 المجتهد بل وجوبه لا ينعى والاختاريون يقولون بعدم جواز
 ان الاصوليين يقولون بجواز العمل بغير الواحد لخاصة
 القرينة والاختاريون يقولون بعدم جوازه ان الاصوليين
 يقولون بجواز العمل بالمرجحات من المنصوصة مما ذكر في
 الاصول والاختاريون يقولون بعدم جوازه ان الاصوليين
 يقولون بجواز العمل بالخبر الظاهر السند والاختاريون يقولون
 بعدم جوازه الخبر الظاهر ان لانه كذلك الاصل كذلك
 الاستصحاب كذلك فهو الشرع كذلك فهو الشريعة كذلك

الامر الشرعي
 الامور الدينية
 الامور الشرعية

مفهوم الغاية كذلك سائر المفومات التي قال بحجتها
 من الاصوليين كذلك قياس الاولوية كذلك قياس منصوص
 العلة كذلك الاجماع كذلك ظهور القول الذي لا يبرح
 اصلا كذلك سائر ادراك الحقيقة كذلك وقد عرفت
 الشهيد ثلثة في مقصد القواعد مائة مائة قاعدة
 ومائة قاعدة مخونة يستنبطون منها الطنون مع انه قد قال
 لا تادب فيكم امرين ان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعر
 اهل بيته فكيف جعلوا الاثنين مائتين واكثر ذلك الوجه
 لا يستفاد من الكتاب ولا من اهل البيت بل يستفاد منهم
 انكارها والاطاها وانهيك بافهام طريقة العامة بعيدة
 من الطريقة الاثنية وخواصهم ان من علم حكما ناسا عنهم
 ولم يكن بلغ رتبة الاجتهاد وجوز له العمل به عند الاختاريين
 ولا يجوز ذلك عند الاصوليين بل يجب عليه العمل بغير المجتهد
 ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد اذا بلغه الف حديث صحيح
 صريحة في شئ من دسح قوي من جهة صادرة عن خلق منه

اصل

باصول وخرجه من حقوق حصول الظن يجب عليه العمل بذلك الظن منه
 الاصوليين ونحو الفقه تلك الاحاديث ويجب عليه العمل بالاحاد
 الشرعية كذلك الظن عند الاختاريين ان المجتهد اذا قال لم يسمع
 في مسئلة كذا حد بشا مسلك الامام والخاص بكثير احمد بن محمد
 ظن بكذا فعند الاختاريين لا يجوز العمل بذلك الظن بل يجب
 بحصول حديث العمل به والاهل بالاصطلاح لم يوافقوا في ذلك
 الاصوليين يجب العمل بذلك الظن بل يجب بحصول حديث
 خالف الاصطلاح والاعاؤون بالاجتهاد كثيرا ما يترقبون في المسائل
 بعدم التصريح بقولهم فيها ومن يتبع وجد بعض تلك المسائل
 منصوبة بملها ان تلك القوي وبها فها ومن يتبع كتاب الا
 سند لاد وكذا الحديث محقق صدق هذه القوي ان المجتهد
 اذا فقه فقه وكان الظن موافقا لالف حديث ثم مات فعند
 الاصوليين لا يجوز العمل بذلك الظن ولا تلك الا
 بل يجب عليه العمل بغير المجتهد حتى وان كان مخالف لتلك الا
 المتواترة وعند الاختاريين يجب العمل بتلك الاحاديث ان كان

دلائل معتدلة للعلم ولو باقتضائهم القواين والآثار الموصلة
 انهم من كمال العلم عادية بالآثار كمالها مطلقا على جميع المقدمات
 المتبعة في الاجتهاد لا مقدرة واحدة او نصف مقدرة او شدة
 واحدة منها فائدة لا حولين لا يجوز ان يعمل بعلمه ولا يثبت من ملك
 الا خاديت الصحيحة الصريحة وان كانت متواترة بل يجب عليه
 الرجوع ان المجتهد وان لم يكن في تلك البداية مجتهد وجب عليه
 التسليم اليه وان كان في بلاد بعيدة سيرة او عشرين او اكثر
 فاذا وصل اليه وجب عليه العمل بتلك الاطراف في تلك وان كان
 تلك الاطراف الى استقامتها العلم ان الاصوليين في
 هذه الصورة يقولون يجب على هذا العلم ترك علمه وبقية
 والعمل بغير خبره وان كان جاهلا بملك الاطراف اذا كان مجتهدا
 وعندنا الاجتاهدين لا يجوز ترك العلم وبقية العلم بالظن
 واشكال هذه الوجوه كثيرة جدا لا يحيط على من عرفا الطريقين
 واعلم ان هذه الوجوه البينة على اصفا واكثر الطريقين فان
 بين كل فريق منهم اختلاف في بعض الجزئيات المذكورة

في

في قوله ان هذا العلم هو الظن بل هو ظن ضعيف الخ ومن المعاني
 وبعض من وافقه الا ان العلم الظاهر بل ظن ضعيف محض
 وعقوبة ومغالطة بل نوع من السقطة منه الى ان ندفعه كما ينبغي
 بان ندفعه الى الله ومعلوم ان علماء الاصول فضلا عن الاجتهاد
 بعد من العلم العادي من التيقينات ولا يوافقون ذلك احد من
 ولان احدا من الاجتهاد يكون من وجوده وبعدا والحاضر
 ذوي القربى من عشرة الا ان دخلوا في اكثر من يستحيل احدا
 على الكذب فانه قال لم يحصل من اجناد هؤلاء العلم بل حصل
 ظن ضعيف الحكم العقلية بخبره بل حكم الشرع بكفره لانه يترك
 صحة نقل القرائن وجميع الاحكام الشرعية ويعجز عن التيقن والاثبات
 والنسوس عليهم واجبا وانقادا واشكال ذلك وهو كذا في الحاشية
 فان العلم الحاصل من القواين من الخبر المحضون بالقواين من جهة
 انواع العلم العادي بلزم هذا القارئ ان يقول بان العلم لا وجوده
 اصلا وان العلم تكليف ما لا يطاق وان الظن من الظن في الاثبات
 والروايات كذا لا يوجب خبر ولا يمكن العمل الا به والعلم

الضعيفة والاشقية فعلى قولك لمعاصير كل ذلك ظن ضعيف لا
 فان العامة والاشقية وهوها الاتفاقات كون الشخص خفي وان
 السنة الى دفة الله وكثير من غير اشعة بدعوى التبعية و
 مشيئة الاحكام الا ان المؤجته في قول المعاصير وسواس
 وجون لا يستدعيه بل يوجب في المشاهدات احكاما بالنية
 الا فعل ما حروا وشهدوا وهوها وشكالات الملائكة والمجن
 واشباطين وغير ذلك من الاحكام الا ان يخرج المشاهدات
 قول المعاصير من احكام العلم ويجعلها احكاما ضعيفا وعلى قوله
 لا يقع العلم عين فلا اثر وهو بدعي بانفا في العقلاء هو شهاد
 التوحيد والعقل والتفكر وقال العلامة ايضا في التمهيد
 في بحث الخطاب قيل لا بد من التفظية ظنية لتوقفها على نقل
 اللغة والحوادث الضعيف وعدم الامتثال والمجاز وغير ذلك
 فلا شك ان هذه ظنية والتوقف عليها على ما خلق خلافه
 لان اللغة والحوادث الضعيف متواتر وعدم الاشياء المذكورة
 قد يعلم من محكمات القرآن ثبت القطع ثم قال في بحث التخصيص

كلهم يتوحدون في الاصوليون بان العلم العادي ليس من الظن
 وان العلم متنازع من الظن وان الحاصل من القواين من الخبر
 المحض بالقواين هو العلم لا الظن وقد يعين على نقل
 جملة من هذا لانهم لا يرفع عقبيه للمعاصير ومثاله حيث يقولون
 تارة بانه لا يمكن ان يحصل من الاجتهاد الا الظن وتارة بان
 العلم العادي من قول العلامة في التمهيد اللغة العلم بالاعتقاد
 الشرعية ثم قال وطبقة الطريق لان في علمية الحكم ليس للعلم
 العلم بالحجج فعلا بل قوة قربية منه ثم قال والظن اصفا
 باج مجوز مع التخصيص ثم قال ويستجمع العلم المطابقة والخبر
 والاثبات ولا ينقص بالاعتداد بالوصول المجزأ ومكان
 باثباته انتهى ورايه ان المجزأ باثباته واعتداله
 التخصيص باثباته فده الله كانه لا يثبت في دعوى والبرهان
 ومن اعمالهم ان القواعد وجود الكليات والصدوق والمفيد
 والشيخ والمرفوض والاعلامه واشكالهم وكونهم دجالا لانه
 والاصفا وكونهم من الشيعة الامامية لان المعنوية والاشياء

في

يجوز تخصيصه بكذا بغير واحد وتوقفه على وقوعه لان العلم
 قطع والجواب ان من شرطه وقوعه في ذاته لا في غيره فلو كان العلم
 قسما وبالنسبة لم يكن واحدا في العلم من القرينة والارباب العلم
 بالقرآن علم غادي كما عرفت وقد عرفت هنا بان دلالته على ان العلم
 مفيد للعلم ثم قال في بحث الاختيار الخبر اما ان يعلم صدقه او كذبه
 او يحق الامران الاول اما صرحوا كالمواثيق او لم يعلم وجوده غير ان
 خبر الله وخبر رسوله وخبر الامم والخبر المتواتر معنى والخبر
 المختلف بالقرآن ثم قال انك اذا نسيت اعادة التواتر العلم متواتر
 البطلان وتجويز الكذب على كل واحد لا يستلزمه على الجمع
 والحق ان العلم عقبيه ضروري فلا لا فقر الى دليل فتم يحصل
 للعوام وقال ابو الحسين الكيفي والجواب والعرف انه نظري لتوقفه
 على العلم بعد ثبات نظرية كاستفاء المواظاة والاعراض الى الكذب
 وكون الخبر غير محسوس لا يثبت واستحالة كون الخبر كذا باحد
 هذا فيجب كونه صدقا وهو ضعيف لان المقصود حصول هذه الاشياء
 العلم والسبب المرصفي توقف في القولين ثم قال يشترط في العلم

انتفاء اضطرابه وان السامع لا يشك في حصوله فيحصل العلم ومثله وتوقفه
 الضرر وان كان لا يثبت شبهته الى السامع او تفيد بيا موجبا للخبر
 وهذا شرطه في السامع المرصفي وهو صحت وان يستند الخبر في
 الاحساس واستواء الطرفين والواسطة في ذلك ولا يشترط العلم
 فذلكا للفاشي من حيث اعين وتوقف في الحجة والتواتر معنى
 بعيد العلم باصريت ترك تعدل عليه الجز ثبات لها وانتهى ومثل
 هذه العبادات في التهديب كثيرة سوى ما ذكرنا وفي خبر من
 متواتر كالميتة والنهاية وغيرها وفي وثقات خبره كالشيخ
 والمرفوع والشهيد بن وغيرهم اية كثيرة لا يحق وقال الشيخ هاهنا
 في التبريد المتواتر خبر جماعة يفيد بنفسه القطع بصدقه
 النسبة والهمة وعصا فلهم في صدقها فخر وما لم يتواتر احوالها
 ولا يفيد بنفسه الاطنا ومدى القطع مكابر وقد يفيد
 حق بالقرآن والمنافع مباحث انتهى ولا خلاف بين علماءنا في
 ذلك ومباراتهم صريحة فيه ولا وجه لجعل المعاصر ذلك العلم
 قلنا ان خبرنا من الاخبار المتخوفة بالقرينة اعراض

المتعاصر في هذا الوجه له بعد من حقيقة معنى الثقة حيث ان معنى
 الثقة بغيره من الكذب عادة وقد استعمل هذا المعنى في الاخبار
 كما ورد في غير الامم بعد الله وغير ذلك وبطريقه حقيقة من
 في ذلك الوقت وفيه ورد التوثيق ولو لا ذلك لم يكن بين خبر
 الثقة وخبر الضعيف فرق في ترتيب الاثر ولا في الاعتماد وهو
 واضح البطلان وهذه قرينة قوية جدا بما يثبت في بعض الافراد
 المحدث لا يفي لاحتمال التفتيش بحال والتوجدان شاهد صدق
 بذلك والاختيار المتواتر الدلالة على وجوب العمل بخبر
 الثقة وبانه لا يجوز العمل بالنظر فيكون مفيد للعلم وقد
 صرح بذلك صاحب المذلة وكما استوفى اليه سابقا وقد
 صرح المحققون من علماء الاصول بان القرين لا يلزم كونه
 خارجا من الخبر بل هو احوالها من جهتها والوجدان لا
 علم فاما قوله وكذا النص المشاوبه وبطريقه المعاصرة قال
 بان احوال الراوي لا تكون قرينة وهذا يجب جدا لما قام
 للوجدان كما ذكرنا وكل واحد يحزم بالفرق الظاهر بين نقل

الكيفية ونقل التواتر بين رواية سليمان ودواية الى هزيمة وبيان
 من بعض كلام المعاصرين لا يفيد خبر المعصوم العلم بالقرينة
 اخرى خبر العصمة لاها من احوال الخبر وهو خبر واحد بحقوق
 بقرينة من احوال الخبر به في العصمة وكيف لا يكون الراوي
 ثقة انه انما يثبت له حد بغيره معها الكذب عادة كما هو معلوم
 من احوال بعض الثاقدين وكما هو المعروف من وجوب العلم
 متى يقرن اليها قرينة اخرى هذا بعيد عن الاضافات لان
 المعاصرين قائل بوجوب العمل بخبر الثقة وان لم يقد الاظن
 فالاحتمال جليل الحد فاستقصا الكمية الانتفا من
 لان الرجوع الى القران اذا ثبت خروج من الثقة وهو داخل
 في السماع منهم لشرف العلم بذلك منهم ووجه اخر وهو ان
 حاديت المتواترة دالة على وجوب الرجوع الى الامم عليهم السلام
 في نقل القران وتأويله وبيان ناسه ومبوهة وعكسه
 ومثابته وناسه وقامه وهو ذلك ما يتوقف عليه العمل
 فصح التكليف وانما جعلنا لنا ثقة واعلم ان صاحب القواعد

ع

المقدمة اذ لم يكن عدم جواز العمل بغير حق وعدم حجية الاستنباط
الطبيعية المقررة في الأصول لما خوفه من كتاب القاموس كونها
الكتب المعتمدة قسمين بعضها متواتر وبعضها مخفوف بالقرآن وان
كل منهما يقيد العلم وجوب العمل مع عدم المخالفات فان قسم
الحديث في اربعة اقسام مخفوف لا يربط عليه ولا يجوز العمل به
قد ثبت الامر بما لا مزيد عليه واورده من الاوله والفقهاء
وقيل احاديث متواترة فلا يمكن البطال اصل مطلبه وقد اورد
في كتاب مسائل الشيعة جملة مما يدل على تلك المطالب وقسمها
في اقسام اخرى فكل قسم جازم وذكرنا في اول كتاب القضاء
وذكرنا في حاشية ذلك الكتاب جملة من القرآن والاولى وجوب
الامتثال فان ارادوا جميع اذلال الكتاب ولو لا خوف الاطلاق
والدلالة لذكرت هنا احاديث متواترة واضحة الدلالة تدل
على ثبوت هذه المقالة لكن اذكر متواتر تلك الاقوال و
احاديث كل باب بطلان على مقتضى الاحاديث المتواترة
من لم يتقبله لوجوب اذلال الكتاب وقد بدلتنا في تطبيق

الاحاديث

العنوان على ما دلت عليه اقسامنا المتقدمة لا على الاطلاق والاولى
المقدمة لعدم وجودها في كتاب القاموس وان كان لا يوجب
ان يكون الامكان في حكم الاوامر ومن يورى حكمه في حكمه
او يورى فيه من حيثها حديث وفيه اشارة الى ما مر مما يدل عليه
والا ما يدل ايضا على ذلك لوجود احاديث كثيرة دالة على عدم
الاعتناء في هذه النيات عدم جواز القضاء والافتقار
بغير علم بوجوب الحكم من المصنوع فتوقفه سنة وثلاثون حديثا
واشارة الى ما تقدم وبأنه مما يدل على ذلك انما تحريم الحكم
بغير الكتاب والسنة وجوب نفس الحكم مع ظهور الخطا وفيه
خمسة عشر حديثا وشارة الى ما تقدم وبأنه عدم جواز الحكم
بالرأي والاجتهاد والمقاييس ونحوها من الاستنباط الطائفي
في نفس الامكان الشرعية فيه جنون حديثا وشارة الى ما تقدم
وبأنه وجوب الرجوع في جميع الامكان الى المصنوعين من حكمه
اشان واربعون حديثا وشارة الى ما تقدم وبأنه وجوب
العمل باحاديث النبي والائمة المنفولة في الكتب المعتمدة

وبما بينها وبينها من حيثها من حيثها من حيثها وشارة
الى ما تقدم وبأنه في هذه الاحاديث دالة على وجوب العمل
بالمقدمة على جواز العمل بغيرها وجوب الرجوع الى احاديث
المختلفة وكيفية العمل بها فيه جنون حديثا وشارة الى
ما تقدم وفيه الامر بالرجوع من زيادة الدلالة والتمسك
بالفقه والودع واجماع الشيعة والاشهرية بينهم ومخالفة العامة
وفي الفقه المشهور يوجب صحتهم وموافقة الكتاب والسنة
وتأخر زمان الحديث الى غير ذلك من الموجهات وفيه احاديث
متواترة دالة على وجوب اجتناب طائفة العامة وعدم
العمل بشيئ منها عدم جواز تقليد غير المصنوع فيما يفرق
بزيادته وفيما لا يعمل فيه بنوع من حكمه فيه اشان وثلاثون حديثا
واشارة الى ما تقدم وبأنه وجوب الرجوع في القضاء
القضوي الى ما في الحديث من الشيعة فيما رده عنهم من
امكان الشرعية لا فيما يقولونه من حيثها من حيثها واربعةون
حديثا وشارة الى ما مر في هذه الاحاديث وغيرها من

غيرها

بالرأي والعمل به وشارة الى ما تقدم حتى مع التمكن من شاهدة المصنوع
وجوب التوقف والاحتياط في القضاء والفتوى والعمل به كل مسألة
نظرية لم يعمدوا فيها من حيثها من حيثها وشارة الى
الاشان عدم جواز استنباط الاحكام النظرية بطول النظر
الا بعد تغييرها من الاقامة من حيثها من حيثها وشارة الى
ما تقدم وبأنه عدم جواز استنباط الاحكام النظرية
من المظاهر من حيثها من حيثها وشارة الى ما تقدم
بعد معرفة تغييرها من حيثها من حيثها وشارة الى ما تقدم
الاقوال وعدم جواز اجتناب احاديث في كتابها من حيثها من حيثها
بما يوافقها من حيثها من حيثها وشارة الى ما تقدم
ومع ذلك فاحاديث كل باب منها تدل على مضمون جازم
وثلاثة واربعون حديثا وشارة الى ما تقدم وبأنه
دبيان كل من طائفتا وقائل من طائفتا من التغييرات والبيان
وكان خالي من الشبهة والتقليد بخلاف مضمونها
صحة من حيثها من حيثها من حيثها وشارة الى ما تقدم

بل ما دونهما والمتأخرين من علماءنا ما يؤيد ذلك الأحاديث المتواترة
 ان كانت تحتاج الى التأييد فنظروا في هذه طريقة الأئمة فتعرفوا
 وان ما خالفنا لطريقة العامة وقد توأما لا مرجح لغيرهم
 قائل هذه الأحاديث علمائهم لا يكاد ينقص عن أحاديث النبي
 على بعض الأئمة كما لو ضاعوا من ذلك فلو أنزلنا على ذلك التصحيح
 وقوة وسند ذلك وما لعنه كما يظهر لمن يتبع القسمين وكذا
 أحاديث وجوب الصلوة لا تؤيد عليها وكذلك جميع أدلة
 أصول الفقه لا تقاوم تلك الأحاديث والأدلة ولا تقاومها
 ونهايتك بذلك والله الموفق وأما اجتماعها دالما شبه الفقه
 هو مجرد الجمع بين الأخبار التي قد مر في هذا ليس باجتماع
 ان كان الذي يجمع بالمرجح المتصوفا الا في غير المروية من
 الأئمة الا في غيرهم والأفواه اجتهاد وهل يعرفون في توجيه
 عليه ما يؤيده على غيره من أقسام الاجتهاد وكيف يكون
 هذا القسم اجتهادا ممدوما اذا وقع من الشيعة ويكون في
 اجتهادهم وما اذا وقع من العامة هذا بعيد من الانصاف

يرحم

بل هو فيها كالمعقبات وما يترجم بعض المتأخرين عن المتصدين
 الاصوليين من الخاصة لا يعلمون يعرفون وانما يظنهم يعلمون بالحق
 انما حصل من الأحاديث لا يعرفون حقيقة نسبة الأخبار دون علمها
 وهذه الدقة عجيبة من يدعي الفضل والعلم كيف وقد قال العلامة
 ومن تابعه في وجوب الاجتهاد في تحصيل الظن بالاحكام الشرعية
 ووجوب العمل بظن المجتهدين ما عرفوا بان ذلك لبعض الأئمة
 فطعنوا وبعضها طعنوا وقالوا المجتهد مفهوم الصفة وهو الشرط
 وهو الغاية وضمها من المفهومات لا الفاعيل وبجته والاعمال
 والاستصحاب وقياسه لا ولو فيه وقياس منصوص عنه العلامة والاعمال
 المنقول بغير الواحد واكثر وجوه الاستنباط الطائفة وذكر
 في الاصول انهم لا يعلمون بقياس مستبط العلة لكن من باطل
 كبرهم الاستدلال لا يثبت يعلم انهم يعلمون به ولا فائدة في كونه دليلا
 نزاهة الفهم بل يستدلون به وحده احيانا وكذا لصالح المصلحة
 كما في ظاهر من يختلف والذين كرهوا غيرها حتى بلغت طرق تحصيل
 الظن عندهم الى ما نرى طريق كما استدلوا به واكثرها لا ينفع فيه

وكثيرا ما يحكمون في شدة وبغض فون بعدم الضرر وكبرهم يملوه
 بفذلك وقد عرفت بذلك المتأخرين في رسالته وذكر انه لا
 ينبغي الظن عليهم مع انه نفسه طعن عليهم وبالغ في الطعن فان
 كان قصده تحذير الناس من سلوك تلك الطرق الكثر الاخطا
 الموافقة لطريقة الخلق لعين للأئمة في الاطهار والذين لا يعرفون من
 سلكها الا ان يكون خافلا كما وقع من بعض المتأخرين هو
 مطلب صحيح ولو لا خوف من ان يظن بنا اداة التشيع لا ورد
 من تلك المواضع اكثر من الفحشة ومن اذا تتبع الكتاب
 هذا المطلب فاعلم ذلك واستغنى عن جمعنا تلك المسائل له والله
 الموفق ودع عن الصادق قال اقام ذاتي الحسين لا تعد
 من اجلهم وقد سأل بعض الطلبة واستشكلهم بعضهم الله
 بينهم من الحديث الشريفان في ذات الحسين بن مائة سجدة
 بعد اقام ذبا ونه وقد رواه الشيخ في التهذيب ورواه
 ولده في الامال في حقه حديث هكذا ولا تعد اقام ذاتي
 يعني الحسين جاثيا ولجسا من عمر وفي التهذيب اية باسائة

يرحم

معني بعد من ابي جعفر قال في شيعتنا زيادة الحسين فان اتيته
 يزيد في الرزق ويمدني العمد ويلمع مضارع السوء الحديث وفي
 حديث آخر في فضل زيادة الحسين قال من اعلم عليه حوله لم يزل يجر
 نفس الله من عمره حولا ولو قلنا ان احدهم يموت قبل اجله ثلثين
 سنة فكيف ضا دقا وذلك انكم تتركون زيادة فلا تدعوها
 بمقامه في اجماعكم ومن يدعي اذ اقمم واذا تركتم زيادة نفق الله
 من اجماعكم واذا اقمم فتتناصوا في زيادة وفي زيادة من قولهم
 باسائة من ابي عبد الله قال لا تدع زيادة الحسين فقد حرم
 حبرا كثيرا ونقص من عمره سنة وباسائة معني عن ابي عبد الله
 قال لا تدع زيادة حسين بن علي وما مضى اليك بذلك بمقامه في
 علمك ومن يدعي ذلك الحديث وامثال هذه الأحاديث الشريفة
 كثيرة متفرقة في كتب الحديث وهي فاضحة الدلالة على ما ذكرنا
 من ان الله يزيد عمره ذرا واحدا بعد ذبا ونه وهايا وحو
 وان تركها بوجوب نفس العمر وبعقله بعد ان يكون الملائكة
 زائره لا تكتب عليه الا ذنوبه في تلك المدة ولا يجهل ما تنفع به

انما من رتبة المقتدر كما ان البس من غيره لعدم توازنه في التدبير في كل كلام جازا ان
 المحققين من علم الغايات والامكان وان كانت الاحاديث التي هي على ما لا يمكن ان يكون
 تلك الامور قد جاز على الاول كونها من الاحاديث التي هي على ما لا يمكن ان يكون
 يعني ان ايامنا قد لا تكون في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 او سابقا له فيكون في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 انما من الاحاديث التي هي على ما لا يمكن ان يكون في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون
 والامارات عند من لا يعرفه من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون
 لنفسه من رتبة المقتدر وهو المقتدر في الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 والجواب فان قلت بل من ذلك ان لا يكون احد من ذواته في هذا الوقت الذي
 الزيادة في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 المشاهدة لتواتر وقت الجواب من زمان من وجوه احد ان اسبابها
 التي كثيرة جدا من الزيادة في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 وجزءا من اسبابها كثيرة جدا في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 واسبابها تفتقر الى كثير من هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 فما اشبهت عليه احاديث عقاب الاحمال وغيره فيقول المعلق سب

زيادة البر وطوله بها وضره في بعض الافراد بسبب هذا وهو يكون سببا
 او هو في رتبة المقتدر كما ان البس من غيره لعدم توازنه في التدبير في كل كلام جازا ان
 كما يدل عليه احاديث انوار الايمان من قولنا في وسعنا ان نوزل في هذه الدنيا
 وروى انباءنا في الامور التي هي على ما لا يمكن ان يكون في هذا الوقت الذي
 التدبير ومضا حقا الاحمال ومضوا انوارا ووقع العقاب في هذا الوقت الذي
 ويدل على ذلك في بعض الاحاديث التي هي على ما لا يمكن ان يكون في هذا الوقت الذي
 احاديثها فكل فرد من افراد الزمان من يحصل له نوع من الثواب او عود
 او ثوابان فضا حقا فاضل من مائة الطريق وهناك يكون استحقاق
 احسن من ثواب غيره فزيادة البر يجب ما يقتضيه الحكمة الالهية
 ان شرط الثواب كثير في موافقة كثيرة وفاضل في قوله تعالى انما يستجيب
 من المتقين فاعلم من مات في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 قبل العود لا يقبل منه ووجه ذلك ان المات في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون
 يكون بين الخوف والرجاء ان يكون طول البر وذا دنة بعد الله
 والعود كلها خاصة لكل واحد ويكون على قسمين حاصل قبل الموت
 وخاصة بعد في الرجعة بعد ان يحشر هذا الزمان في الدنيا وقت القيامة

كما ورد في احاديث متواترة في هذا على ستمائة حديث فقد جئنا هذا في
 مفردة ولقد انما من كتب يزيد على سبعين من الكتاب المقتدر
 ان يكون ذلك مخصوصا بالاحمال الموقوت التي هي على الزيادة في هذا الوقت الذي
 يا ذاك الله سبحانه دون الاحمال الموقوت التي هي على الزيادة في هذا الوقت الذي
 والروايات فاعلم ان هذا يكون قبل الرجوع من الزيادة كان اجله
 لا يحصل الزيادة ان يكون هذا الموقوت مخصوصا بغير تلك الايام
 فانه من عالم آخر وقد جئنا في العالم الذي لا يخص به اسلما ناد
 عن تلك الافراد في هذا المقتدر كما اسرنا اليه وقد جئنا في هذا المقتدر
 ذلك افضل من الله بزيادة البر في هذا الموقوت ولا باس بالحكم
 الفاعل مع كونه مخصوصا بالمقامات الخطابية ويمكن التوجيه
 اخرى فاعلم من بعد وفيما ذكرنا كتابه ان شاء الله تعالى
 الصناديق ان قال علينا الفاء او قولنا عليهم الشروع في رتبة
 انما علينا ان نلفظ اليكم الاحوال وعلينا ان نعرفوا فاعلم ان
 المقامات ان المات في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 الاستدلال ضعيف جدا بل لا وجه له صدق والحق المقتدر وادوده

في هذا المقتدر واستدل به على ذلك في هذا الاستدلال بطريق من وجوه الله
 الله خبر واحد لا يكون في هذا المقتدر في الاحوال كما اعرفوا به ان
 غير واحد من علماء المتواتر ان الله لا يلدن ما فهو في كل من اجل غير
 الواحد من علماء المتواتر ان الله لا يلدن ما فهو في كل من اجل غير
 لهم الاستدلال على جواز الاجتهاد في الاستنباطات الظنية ولا
 سئل لا بد من الله لا يلدن ما فهو في كل من اجل غير
 انه لا يجوز العمل بالاحمال الظنية في الاحوال وقد جئنا في هذا المقتدر
 المتواترة في الشروع من العمل بالاحمال الظنية في الاحوال وقد جئنا في هذا المقتدر
 مخصوص بالاحوال عند عدم الاعتقاد على ستمائة ان معان من بما يكون هو
 اقوى منه كما اسرنا اليه فلا يجوز العمل بالاحمال في الاستدلال الله موافق للعامة
 كانه لا يلدن ما فهو في كل من اجل غير
 انما جئنا في هذا المقتدر في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي
 الاستدلال كما هو مشهور عندهم ان الاموالين لا يجب عندهم
 الرجوع في الاحوال الى الاحمال الظنية في الاحوال وقد جئنا في هذا المقتدر
 العمل على العمل في هذا المقتدر في هذا الوقت الذي قبله من قبل ان يكون في هذا الوقت الذي

اذ قد لا يصح فيه بالتفريق بالوجوه الظنية بل بالاثبات والاثبات
 المتواترة دالة على خبص النفع الماصود بما كان بالوجوه القطعية
 المتقدمة بعلم وهو موافق لطريقة الاجناد فيكون فلا بد من حمله على ذلك
 ولا ظوله في التفريق الظني قطعاً وعلى تقدير ظوه فيه يتعين حمله على
 خلاف ظاهره جمعاً الله اعلم من المدعى انه ذلك على النفع الظني
 الاثمة المسعوزة منهم الشائبة ضهم وهذا لا يثبت معاصروا
 الاجتهاد والاستنباط كما هو ظاهر من انصف الله خصوصاً بالتفريق
 على اصول الاثمة قاله بل على جواز التفريق على اصول العامة المشهورة
 بين المتأخرين على اصول التي استوفها بالادلة العقلية الظنية في
 اكثر من ان تحصى انه لا يفهم منها الا التفريق على القواعد الكلية
 والعمل بالنسب العام واستخراج احكام جزئيات واثنائه منه لان الاصول
 هي اعين القواعد الكلية والعمل بالنسب قطعاً وقد شاع في اخا ديننا
 استعمال الاصول على المعنى في حديثهم الكثرة من دم المحقق وفي
 حديثهم هو وانك من الصادق قال اذا شككت فابن على الاكثر فانما
 سلك قائمنا طاعتك انك نقصت فقول هذا اصل قالهم واستل

راجع

قد استوفى عليه ففان على ما عليه الله عليه فافان على ما عليه فافان
 من الاثمة بما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما عليه فافان
 في الاثمة كيث مثل والفر من منه النفع والوجوه القويمة وشهوا لجمع
 الاثمة وبشيطان يكون ظاهره القويمة لا اية دال على وجوب الاثمة
 في الاثمة على ما ثبت منهم كما هو ظاهر من المصنفين هذا قول الاصول
 ولا يظن اجزاء الحكم الكلي على جزئياته وحكم العام في افراده ليس من النفع
 بل من النفع قطعاً وقد صرح عليه المعنا والبيان وضهم في مواضع
 كثيرة بطولهم هذه فامد كلبية بنوع على ما لا يخص من اصول الجوزية
 وقد صرح الشهيد الثاني في تهذيب القواعد بان الاصل يستعمل على القواعد
 الكلية التي يفرض عليها جزئياتها وتكون منه فوطهم لنا اصل وهو ان
 الاصل مقدم على الظاهر فوطهم الاصل في البيع الزوم والاصل قصراً
 المسلم الصحة اي القواعد التي وضع عليها البيع بالذات وحكم المسلم بالذات
 هذه عبادة قال وما فوطهم الاصل في الماء التي لا يجوز كونه من هذا
 الفهم وهو الاصل بان يكون من فهم الاستصحاب انتهى ومن فاش
 كتاب تهذيب القواعد فله ان كل من باب تفريق الكلمات على الجزئيات

وتفريق احكام افراد العام عليه لكن بعضها اكثر هو ما من بعض كما ذكره في
 الاقوال القليلة والتأخلة والوسطية والاحناس كل ذلك وبالجملة فلا
 ديمانه لا يفهم من حديثه المذكور الا ان القواعد الكلية المنصوصة
 ضهم بمجود العمل بها في جميع افرادها والنسب العام كاف في الحكم على جميع
 افراده وانه لا يجب الاقتصار على النسخ الخاص ولا يثبت هذا الحد جميع
 اقسام الاجتهاد والاستنباط اذ لا يفهم منه الا الترجعة في التفريق
 على الاصول التي يلقينا اليها الاثمة عليهم من خاصة ومن فاض في
 ذلك هو كابر خارج من الاضاف وخالف المتواتر من احاديث
 الاثمة استشكل بعض العقلاء حمل بعض الاما ديت على النقية
 وقال ان مذها الامامية في حمل الاحكام موافق لمذهب من المذاهب
 الادبعة التي عليها المذاهب بين العامة لا يثبتها مذهب شافعي وغيرهم
 صوبه لا يخطون المجهدين على بل يقولون انه ما جود ففعل هذا
 يمكن القول في اكثر الاحكام بالحق من غير تقييد غايته ان تكون
 القول على ما من اكثرهم وان كانت صواباً كما عتقنا بعضهم مع
 اتفاق كلهم على في الخطية وعدم التيق لا يقال يكون مذهب

راجع

الامامية مع في خارج العامة فلو انبه على تحقيق القول لا فافان
 معاصروا من هذا الامامية في جميع المناقل معلومة ليطرد
 ولربما لا يثبت كيث فافان مع فافان ولو سلم فافان لا شفع فيها
 كان معلوماً ومذاهبهم خاصة كذا قولنا في قوله لا اتي
 منهم احد لا يقال ان النقية من مخصصة في ان يكون من علماء العامة
 بل قد يكون النقية من سلاطين الجور وحكام الظلمة لا فافان
 نقول يستبعد ذلك لانهم لم يكونوا اذ باب ذي واجتها ولو
 فرض ذلك كان في قبيل من المناقل لا يقال قد يكون بعض
 المذاهب مشهورا وعرف فيبقى بالافتاء بما يوافقه لا فافان نقول مشهور
 لا يوجب عندهم خطية ففهم لانهم قائلون بالنسب هذا حال
 ما مره بعض العقلاء في الاعتراض من وجوه اثني عشر ان
 الاما ديت المتواترة ذلك على عموم النقية الامامية كالتقليل
 ونحوه قال الباقية في كل ضرورة وصاحبها اعلم بما حين
 تنزل به وقال في النقية في كل شيء بغير اية بن ادم فقد حمله
 اذ عرف هذا فاعلم الامام في تلك المسئلة الخاصة فقد استوفى

وهو اعلم بنفسه وخوف الضرر وجدل واسبابه كثيرة لا يطع عليها
غير صالح فيها اذ انما انزى انهم كثير لما كانوا يعلمون بالثبوت واليقين
كثيرة من المستحبات والمكروهات وبما يكون الثبوت في الكليات كد
ائمة الضلال ولعنهم وقد سمعنا من بعض الثقات ان الخلفين
قالوا بعض الشيعة لم يتركوا وضع احد من البدين على الاخر مع انهم
لا يعتقدون وصية وكثير منهم لا يعتقدون استحبابه وقالوا
بعض الشيعة لم يتركوا التحبات لله في التشهد وهو كذا ان موثقة
استقامت الشيعة لبعض العامة لا يصدق شيئا اذا كان الانسان منهم
غير منهم بالشيعة فاما من اتهم بالشيعة فلا يقولون له هذا وهذا
معلوم لكل عاقل عاقلين ان موثقة قول الشيعة في تلك
المسئلة لبعض العامة قد لا يطع عليها من حجب اليقينة منه في
ذلك الوقت وخاف ضرره فليس كل واحد منهم قد خرج جميع
اقلهم ومذاهبيهم في احوالهم المسائل وقد كانوا خمسة وثلاثين
مذاهبا ودون اكثر من ان تقوا على اربعة وليس احد من الاربعة
يعرف جميع فروع الباطل ولا جميع فروع مذهب الاثنى عشر منهم فاعلم

منه

الذي يخاف الضرر ومنه يعتقد اجماع المسلمين على قوله في تلك
المسئلة فلا يمكن في القصة ولا يقبل من حاله هذا اذا
منع كون كل العامة منصوبة بل وكذا اكثرهم فان الخلاف سالك
بينهم كما نقله العلامة وغيره من علماء فاضلهم وكما يظهر من تقوى
في شرح المحضر كيف وقد توارى عندهما وعندهم ان ابا بكر وعمر
كانا خطبان ابن مسعود وابن عباس وغيرهما في مسائل كثيرة كما
وفيها وكما في خطبتهما وكان يخطي احدهما الاخر وقد دون
المجتهدا المصليين والخطيبين اخرج فاعلم الذي يتقنه فحاشا
حريه لا يعتقد التصويب بل بقوله بخطبة من خالفه ان كون
الفتوى خطأ باسناد الكثر هو صوابا باسناد بعضهم لا يصدق شيئا
لان المعبر هو من يخاف منه الضرر لا غيره فاعلمه يعتقد قول
الشيعة في تلك المسئلة خطأ فلا بد من موافقة في الفتوى لغير
الضرر فلا يخفى ان في غير الاصل من هذا تناقض بين وجه
اجماعهم على التصويب وقوله فابسه الخ ان مذهب الامامية
في تلك المسئلة قد يكون معرفة فاصلا لعامة او ضلالتهم

يكون صائبة غير قابل بالتصويب ولقد بلغنا ان بعض بلاد
كلام ما نكتة وانهم يعتقدون من يدعي انه منافق للغير من مذهب
الشيعة فكيف يصور في ذلك الابدال الفتوى بما فيها فتوى
وكذا في كل بلد الا نادرا ما انا ما به الشبهة في الذكر كذا
قال قد كانت الامامة في زمان يقينة واستاد من علمهم
ما يحبون اننا نل على وفق معتقده او معتقد بعض الخاضعين
او معتقده من صاحب اليد من المذاهب التي وبهم منه
ما ينافي بالوجوه السابقة كما لا يخفى الله سبحانه في هذا
كثيرا الله قد غوى في اليهم اموا الدين وانهم خوشوا الى شيعتهم
والاخذوا بالمشا والها ظاهرة في التقية وبعضها صريح فيه
وهذا احد ما في الفتوى المسئلة في الاخذ ونظير من ذلك
التحيز عند تعارض قول العامة في التقية مع عدم التبريح
بل التحيز بين التقية ومد لها عند الضرر اليه كايها من
تبع اقولهم فافهم وح فلا اعتراض عليهم فلم يابى في
فعله والما من يجرى ما لا يره القاتب كما هو مشهور بل هو ما

شدة وخاف ضرره ولا يمكن الفتوى به وان كان غير معروف عند
باقي العامة فلا يمكن دفع الضرر الا بموافقة من يخاف منه وكذا
خافه الى معرف جميع اعتقادات الامامية وكون مذهب الامامية
معرفة في تلك المسئلة لا ينافي وجوب التقية لا شره يندفع
بها فان علم الخالفون مذهب الامامية لانهم لا يبريدون
منهم الا الموافقة في الظاهر في الفتوى والصل وهذا ظاهر
لكل من عاشر الخالفين وعمل بالتقية فيما بينهم ان
التقية قد يكون من سلاطين الوقت في مجالسهم او غيرها كذا
منهم وقد ذكر ذلك الشيخ في كتاب الاختيار في مواعيد ولا
يعتبر من انهم لم يكونوا اهل داي واجساد فانهم ادعوا الامانة
والخلافه وكانوا كاهنهم واكثرهم من اهل الراي والاختيار والعلم
فلا بد من موافقتهم ظاهرا في الفتوى والصل بقدر دفع الضرر
وكونهم من اهل الراي في بعض المسائل كان في وجوب التقية
في تلك المسائل انه قد يكون بعض المذاهب اشهر واعرف فلا بد
من التقية بالموافقة له ولا يندفع الضرر ظاهرا الا بدلا من وقد

منه

ما اثناء اليه الشيخ حين في المنطق في عدة مواضع بان قد
 يقع التفتية لاجل تعديل الخالفة واخفاء المذهب ولذلك لم
 كثيرا ما يوافقون التفتية في احدى قسمي المسئلة ونحوها
 في القسم الآخر حسب مقتضى الحال ان اكثر الاخبار المروي
 على التفتية يتعلق بالاستحباب والتكراهة والامر بها مما سهل
 جدا لاجل اذا الفعل والترك في المقامين من جهة تفتية بل اكثر
 الاخبار في المسئلة تتعلق بهذا من القسمين كما يظهر من اتم
 كتاب الاستبصار الجا مع الخلف من الاخبار ويمكن ايراد
 وجوه اخرى فيها او رداه كقائه ان شاء الله تعالى قد
 في ردائه لبعض المقامين في مسئلة الاصل في الاشياء
 وذهب ثمة اثبت الاباحة فيها بالاثبات والاخبار وفيها انوار
 من التشكيك والاستدلال التوكيد وفون على التمهيدات
 وضعها لتوضيحات لا يحسن تفهها والجواب عنها فاجبت ان
 اذكر شيئا لها واجيب عنها لئلا يدخل تشبه على من نظرو
 فيها فحقى طريق التشايع والتساهل ويضعف طريق التوقف
 في المسئلة

والاجتناب اذا اذ الله المؤمنين عن ذلك واجتاهم من مثل هذه المسائل
 العاصم خلصوا في الافعال لا اخبارية التي لا يحكم العقل فيها بحسن ولا
 قبح قبل ورود الشرع في ثمة مذهب ذهب بعض المعتزلة
 لا سيما في الاباحة والثالث ذهب لاشهره الى التوقف
 قبل ورود الشرع بناء على استدلاله والاثبات والردايات لاهل اذلة
 شريعة والتمسك من علم الامور انهم يتناولون منها بوجه مقتضى
 بما وافق الشريعة لان للشرع من عدم وروا الشرع بحكمها وهذا ما
 ظاهر بل في وجود المكلفين قبل ورود الشرع لا يتم على مذهب الاما
 اذ هم قائلون بوجوب النبوة والامامة وان الشرع موجود في جميع
 ان زمان التكليف وان كراهة لها حكم معين وعلى كل حكم دليل شرعي
 فلا يكون على انزاع موجودا والذهب ثبت الاثبات والردايات على عدم
 ولا يثبت عدم التعارض لها هو الاباحة الشريعة لا الاباحة الاصيلة
 حتى قبل تمام شريعة نبينا مع ان البحث عنه فائدة فيه لا يتم ايضا
 وجود الاباحة الاصيلة لاهل الاباحة مستفادة من الشريعة السابقة
 في بعض الجزئيات قبل نسخها او من التوفات ولا خلاف ان من يقول

بشوا بان جميع الامامية قائلون بجميع الاباحة لا يميزون بين من
 منهم قولهم بغير الاباحة وهو يجب مع ان الشيخ انما جعفر الطوسي
 القاسم والشيخ الامام في كتابه لعدة نقل القول باصلا الخلق
 من جماعة من الامامية ثم اخذوا التوقف والاجتناب ونقله عن الشيخ
 ابي داود حيث قال في القعدة وهو الذي كان يقصده شيخنا ابو
 محمد شافعي كما يظهر من المرفعي في الاستعداد وغيره اجتنابا ايضا
 حيث استدلت في عدة مواضع به وان كان ينقل عنه القول بالاباحة فلهذا
 في المسئلة قولين ونظير من الحق في اول المعيار القول بذلك ان
 بل صرح به وخرجه في اخره ووافق الشيخ في القعدة قال في
 اوابل المعيار واما الاستصحاب فافهم ثمة استحباب ما انفعل
 وهو انتمست بالبراءة الاصلية كما نقول ليس الوتر واجبا لا
 الاصل براءة الهدى ان يضاف عدم الدليل على كل ما يفتيه
 وهذا يفتح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل يظهر به الامام مع ذلك
 فانه يجب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال في جهة ومنه القول
 بالاباحة لعدم دليل الوجوب والخطي استحباب حال الشرع

وكل نوع من الانواع بهذا الاباحة الشريعة لا الاصيلة واما بعد
 كالدين وروا حكم شرعي من كل شيء فيما لا يضر فيه ونحن في
 المسئلة التي لا يظهر حكمها الواضحة وفيما لا يعلم المدعي في احد
 التكاليف وفيما لا يضر فيه الاذلة فيما فيه نفس ما شرعوا
 لرجل البنا فان الاما ديت في جميع هذه المطالب كثيرة بين
 الامامية وما يستقيم الفرق من امد كورد على مذهب القاسم القاسم
 بان كثيرا من اوقافهم ليس لها حكم شرعي واما الحكم فيها ما ادعى
 من الجهد واما قولنا بوجوب التوقف فيها لانفسه وللموافقة
 ما لانفسه بغير التوقف وقرينة ظاهرة واضحة فانما استدلت على
 وجوب التوقف بانفسه انما هو والمضادة داردة على من المعاصي
 لا على قولنا مع ذلك ما دنا بعدم النص عدم وصوله البناء لعدم
 في الواقع ولعل ادهم بما قبل ورود الشرع ما قبل وقتنا لم يفرغ
 وما قبل وصولنا لغيره التمكن وفيه تامل مع انه لا فائدة فيه
 بعد التامع وبعد وصولنا لغيره التوقف والاجتناب انما هو فائدة
 لاهل العلم في نقل لمعاصر الخلاف في المسئلة نحوها عجا لانه

كتابهم بعد انما في اثناء الصلوة فيقول المستدل على الاستدلال
 صلوة مشروعة قبل وجود الماء فتكون مشروعة بعده وليس قبل
 حجة لان شوقها بشرط عدم الماء لا يصحزم الترجمة معه انتهى
 وهو صريح في انه لا يهل باصالة الاباحه الا اذا علم انه لو كان
 حكمه ان لا يصل الاصل الوصل اليه كالماء الا انما الذي هو فيها البتة ووجه مقرب
 والاعانة بعد بل شري و قد صرح بوجوب التوقف في غير هذه الصورة
 واما ما حذر في القسم الاول من ماله عدم الوجوب فلا يتعارض فيه
 بين العقلة والنقل المتواتر بل عليه فاعلم ان ماله عدم التوقف والفتن
 بينهما من وجوه كثيرة ذكرنا بعضها في القواعد السابقة ولم يصح
 بالقول بحجة في هذه الصورة المزبورة سابقا وقال في موضع
 اخر فعليك بالقيام بالنظر فيما يقال مستفقا وسعدك في ذلك الا
 فاذا بين لنا الوجه هناك فقد لا اقامه بوجوب التوقف فانه
 ساحل الحكمة وقال بعد بغير فصل تلك مجزئة حال فتواتر ذلك
 وناط في بيان شرعه فما سعدك ان اخذت بالجزم وما جئت
 ان يثبت على الوهم فاجعل هناك ملقا قوله ثم وان تقولوا على

ما لا تعلموا ونظروا قوله ثم فلانهم ما انزل الله لكم من ودي
 منه حراما وحلالا فلا والله اذن لكم امر على الله تفرون وانظر كيف
 منهم مستدل بالحكم الى الفهمين فما لم تحقق الاذن فانت متيقنا في
 هذه العبارة واليه جليها دلالة صريحة على اعتبار التوقف وقد
 احذر وجوب التوقف والاحتياط اية صاحب الفوائد المدنية
 وجماعة من المتقدين والها جوين وقال لعلازمة في التمسك
 ذهب جماعة من الامامية ومعتزلة بغداد الى حرمان الاشياء التي
 ليس لها مطردة قبل ودون التوقف وذهب معتزلة البصرة الى
 الاباحه انتهى ولم ينقل الاباحه عن احد من الامامية واعلم
 المتأخر قد استدلل بايات واجمعا منها اجماعا من وجوه اربعة
 ان الاحاديث المتواترة دالة على عدم جواز استنباط الحكم
 النظرية من طواهر الفتن الا بعد تفسيرها من الامامية هو ذلك
 الاحاديث تزيد على مائة وشرين حديثا مروي في كتب تزيد
 على سبعين كتابا ولا مفاد من طاهر عندنا من اصله وبعض الايات
 اية دالة على ذلك واستدلنا بالايات مع انفس النواتر الصريح

لا يرد عند شيخ وقد عرفت في هذا خروجا منها ان ما يتجمل من المعاني
 بعد ان نزل يقول كل اية مما ذكره المعاصرين فيها اشكال
 باجمال واحتمال لوجوه متعددة فتكون متشابهة فلا يجوز الا
 استدلال بها اتفاقا وسببا في بعض الاحتمالات ان المسئلة
 اصولية ودلالة الايات طيبة فلا يجوز الاستدلال بها اتفاقا
 ان الاباحه دليل على وجود الاستدلال عليه يدل على
 لزوم الدود ان الايات كثيرة الاحتمالات كما بان واذا
 فاما الاحتمال على الاستدلال اقامه ماضية بالايات والقول بان
 الآية ولو جلت وسلمت من المفاد من التراجع ذلك على الاباحه
 الشريعة لا الاصلية اها ان كانت عامه في خصوصه قطعا
 وفي حجة مشاهير خلاص سلمنا لكننا نحضونه بحمل اية الطيات و
 الحائث فلا حجة فيها اتفاقا اقامه عمدة للشيخ والتخصيص
 والتقييد وجه ذلك فلا يقيد العلم اقامه ماضية بالايات
 الآية التي هي اقوى دلالة فيها اقامه ماضية بالنصوص
 المتواترة التي بان بعضها وفي صريحة اها ذلك على التواتر

خاصة لا على جميع الانواع اقامه ماضية بالادلة العقلية التي
 بان بعضها ان شاء الله تعالى والمفاد من عند ذكر الايات الاولى
 والاضحية دلتها والقبول فيها دلتها وابتدأ فيها من كل شيء هو
 دون جعلها لكم فيها مقابش ومن سلم له بوازيق ثم الى
 الكلام فيها بما لا يبريد دلالتها الاضعفا واشكالا اقول
 على النصف ضعف دلالتها وانها بالنسبة الى هذا الحكم متشابهة
 فتحمل احتمالات كثيرة وليس فيها شيء من الفاظ اليوم سوى
 لفظ كل وكون لفظ من التبعين بذا من اليوم سلمنا لكن لفظ
 فيها ليس بجس طهرها فذلك على ما هو في باطن الارض خاصة
 لكن خطاب لمشاهدة لا عموم فيه سلمنا لكن لفظ مقابش ليس
 الفاظ اليوم فضاوت النفسية من مائة لا كلمة سلمنا لكنه
 مخصوص بالذكور لقوله لكم سلمنا لكن ابتداء وجعلنا فخلان
 ما بينان لا يبدلان على الحال والاستقبال سلمنا لكن لفظ ابتداء
 ولفظ موزون مجرلان متشابهة سلمنا لكنه مخصوص بالبيان
 الموزون سلمنا لكن المقابش بجس محل التبعين فذلك على جواز

السكنى في الارض لا يضر شيئا لكن ندل على ما يضطر اليه في التفتيش
 وهو غير على النزاع قال صاحب القاموس العبد انه يتفتش بها
 من المظلم والمثوب وما يكون به الجوبة وما يغاش به او يجمع
 معايش التي تظهر كونه مشركا ولعل المولد المني الاجير كما
 ذكرنا قبل بحسن من منصف بخلافه ان يستدل بعمل هذه الامة
 الضعيفة في مطالب الاصول واي مذهب من المذاهب لم يأت
 الا يمكن الاستدلال عليه بما هو اقوى ودلالة من مثل هذه النشأ
 قال القاصوات ثلثة وان من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله
 بقدر معلوم ثم المالح الكلام في وجه الاستدلال وذكره طالا
 يليق بقله هذه الامة الاشبه فيها ولا دلالة لها بوجه وقد
 عرفت سابقا جمل من الاجوبة الاجابية وان لا يفتي من استدلال
 بها على مثل المطلوب قال القاصوات ثلثة بانها انما تكونوا
 بما في الارض حالها كذا في المالح الكلام فيها من غير ما ذكر قد
 عرفت جمل من الاجوبة الاجابية والتقصيدية خصوصا كونه
 متشابهة ومن خطاب المتشابهة وليس خطاب ما ولفظ من البعض

و

قطعاً في ان عموم ما خلق قبل هذا من الداهم فضا لفظاً خاصاً و
 انفسية جزئية والفظ في دالة على ما بين الارض فلا بد من
 عليها وانما يدل لا بد من دليل على انها مخصوصة بنوع واحد
 اية الاكل فابن الاقوام انبانية والاجناس لكثرة والقباس
 باطل وفي الارض تقديره ما حصل واستفاد وهو مستقر في
 قروح مخصوص بما كان من جودا وقت الخط لا دلالة له على ما
 يتجدد بعد الف سنة وقوله هذا كطبا حال مقيد للعالم
 فلا بد من تحقق وجود المالح بل عموم غير ما في تقدير وجود
 وعوضها اذ لا في غير ما في تقدير تحققه مقيد لها وحسب
 منها الخبائث وهي بجملة دلالة مضاعف دلالة لئلا الخصم بل لا يشبه
 فيها اصله المضعف وما نقله عن الطبري لا يفيده بل هو
 محل المنع واصله من علماء العامة القائلين بالانبائة وانما
 به ضعفا لان غاية ما ندل عليه بانها بعض المالح الطيب
 بوجود من التبعيضية لا جميع المالح الطيب فضلا عن جميع
 الارض قال القاصوات الرابعة خلق لكم ما في الارض جميعا

اذ لم يخلو اكل اكل بعد منكم ما في الارض فلا دلالة لها على العموم لكل
 احد بالنسبة للجميع الاقوام فلا يلزم اليه بعد ودوا النص على
 انبائة اقوام كثيرة وامكان الانتفاع بانبائة بالاضافة ولكل
 ما يضطر الانسان اليه مع عدم التمرين وقد عرفت سابقا وجه على
 قوله في الاخر وقوله جميعا متشابهة اي يمكن كونه تاييدا للتصريح
 والتمسك وقد قال العلامة في انبائة بعد الاستدلال بالانبائة
 ما نقله لفظه والاصح من وجوه تمنع اقتضاء اللام الاضطرار
 جهة الانتفاع لقوله وان اسلم فلما خلق ما في السموات وفي الارض
 وليس المدا فيها النافع وكان اللام صندا للحال المتدين وهو
 ما قلناه سلمنا ذلك لكن بعيد من الانتفاع وكلا كل الانتفاع
 حصوله من الانتفاعات مثل الاستدلال لما على النافع تعالى
 سلمنا عموم الانتفاعات لكن بالخلق لدخول اللام عليه ومنع
 ان الخلق في ذلك سلمنا افادة الانتفاع بالخلق لكن كل واحد
 منها ما له واحد لان هذا متماثلة للجميع بالجميع فيقتضي تماثله
 الغير بالغير سلمنا افادة العموم لكن في الظرفية عند كل انبائة

المالح الكلام بما لا فائدة في فقهه ولا شبهة في فقهه وقد عرفت جمل
 من الاجوبة التي يمكن ان يقال عنها ولا شبهة في انها متشابهة فان كل
 نقطة فيها غنى وجوها كثيرة خصوصا اللام في كل تقدير وكل بعض
 المحققين من علماء العربية ان اللام ثلثة لجهة وثلاثين معنى
 فاقى تشابه وضع من ذلك وليس فيها شئ من الفاظ العموم بالنسبة
 الى المتنافع والانتفاعات اصلا فلا دلالة فيها بل ودونها
 في بعض الاغراض المعتمدة عن امير المؤمنين عليه السلام قال في
 تفسيرها خلق لكم ما في الارض لتعبدوا به وعلى هذا فلا يمكن
 الجزم بدخول شئ من باقي المتنافع وقد اشار الى هذا الشيخ في العقد
 سلمنا ولكن الخطاب بقوله لكم يحتمل احتمالا آخر بان يكون
 بالانبة والامة هو قد تواتر عندهم انهم قالوا ان الارض كلها
 لنا وعلمهم ان الله خلق الدنيا كلها للحمد والثناء عنهم ان الله
 جعل الارض كلها لخدمته فاعلموا ان الارض كلها للامانة
 وامثال هذه التبادلات كثيرة فلا دلالة فيها على انبائة شئ لغيرهم
 وبعد انزل عن جميع ذلك نقول لها دالة على خلق الخلق ليجوز

اذ

كل ما في بطن الارض كالركا والنفادون فلم تلم انما على الارض كذلك
سلمنا انما على كل ما على الارض لكن في ابتداء خلق لانه قوله خلق
يدل على حال خلقها انما خلقها لتاخر قديم ان في القديم كذلك
وكونه بها حاصفة فلا يقاها للصفات سلمنا الاباحة للكل حاشا
وبقا لكن لموجودين حال الخلق لان قولكم خطا تها في خصوص
بالمخاصين سلمنا اختصاصا بنا لكن قوله ما في السموات
وما في الارض بنا في نهى في اجاب عنها باموية ضعيفة وعلى كل
حال يظهر ما ذكرنا كونها متساوية وقال المفاصر ولكم في الارض
مستقر متناع الحين ثم الحال انكم فيها اكثر الاجواء انما
تصلح جوابا هنا بل هذه الشبهة اضعف من كل ما سبق فلا حاجة
الى الكلام فيها مع كونها خطا بالادوم وهو في بطن اولها
واخرها وكون النكرة المنقولة لا محوم فيها في الاثبات اصلا
وطايرة ما ندل عليه جوابا الاستفاد في الارض وليس في السموات
محوم ولا في حين وانما ندل على وقت نزولها خاصة لما مر
في تعدد يوم متعلق الطوفان اسما وعلى ما قبل وقت نزولها على
تقدير

تقديره فعلا قال المفاصر ان الله جعل لكم الارض فراشا والسموات
بناء وانزل من السماء مياها فخرج به من الثمرات وذا لكم
كلوا واشربوا من وذر الله قد نفل المفاصر عن الامامية والمعتزلة
ان الوقت مخصوص بالجلال ووجه وجه الدلالة للدين اصلاح
وجود من التبعية وكونها مخصوصين بالاكل والشرب والشراب
ولا دالة لها على اكثر من باحة بعض الثمرات وبعض الجلال وذر
اكثر ما سبق هنا وبالجمل فلا اشكال في فساد الاستدلال قال
المفاصر جالها الذين اموا الله هو ايات ما احل الله لكم ولا
تعبدون ان الله يحب المتقين وكما وانما في الارض حلالا طيبا
ثم لا في الكلام فيها من غير طائل هذه تقدمت بعينها وعرفت
جوابها وادها لا شبهة فيه اصلا والحق المفاصر نفل خبرا في سب
نزولها ان عشرة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب على ان يصوموا
التياد ويصوموا قبل ولا يصوموا على الفريش ولا ياكلوا اللحم ولا
يفرغوا النساء والحب فتلك الامة ولا تحفها مع ملاحقة
سب نزولها دالة على باحة الامثلة المذكورة واي نزاع فيها

سلمنا ان اختصاصا بالاطباء في دالة دالة لها على الجنات ولا
المستبها في ذلك النزاع قال المفاصر يتلوهك ما ذاع
لم قبل انكم اطباء كلوا من وذر الله حلالا طيبا
بابه ادم قد نزل عليكم لباسا بواسواكم ولباسا ولباس
انقوى ذلك خبر وجعل لهم الطيبات وجعل لهم الجنات
والانعام خلقها لكم فيها دن ومنافع ومنها تاكولون وتكلم
في هذه الايات بما لا فائدة فيه ظاهر ما سبق ولا محوم فيها على
في خصوص خاصة لانما في دالة على خبر ما ذكر فيها والاطباء
غير شاملة للافراد المشبهة بالجنات فضلا عن الجنات لعد
كونها ظاهرة القومية قال المفاصر فاعز بنا به ادعاء من
من بنات شئ كلوا وادمو انعامكم نالها الرسل كلوا من الطيبات
وان لكم في الانعام لعبت نفسيكم مما في بطونها ولكم فيها
منافع كثيرة ومنها تاكولون المرتوان الله سبحانه لكم ما في
السموات وما في الارض يخرج به خفا تاكل منه انعامهم
انفسهم فلهم شهادة كواثرين يشهدون ان الله عز وجل

وقد فصل لكم ما حرم عليكم ثم تكلم على ما لا فائدة فيه
لا يحق عليكم الجواب بعد ما سبق قالها انما فصلت افراد
خاصة لانما فيها والحي من اسد لانه خطا بالرسول السابقين
وامرهم بالاكل من الطيبات فاي دالة لذلك على غيرهم او غيرها
واي قياس اضعف من ذلك واي فائدة لاثبات باحة ما في السموات
مع ان المتخير من المنة وطايرة ما ندل الايات على البنا والزود
وهما واحد وعلى الانعام قابن اليوم في عمل النزاع من التمسك
بين الجلال والحق المفاصر في اصلا خبر عن بعض التوقف وان
اليوم في قوله ان الله حرم هذا وما مانع ان يكون الذين فصل لهم
التياد والامة وقيل الجنات في ايات لوصول ابناء ابي طالب
ابا علي وفي الكتاب والسر وقد قوتوا ثوابا ثمانية لم جمع
كله الا لامة وان من المي ان جعه كله فهو كاذب وورد النص
الصحيح ان القرآن الذي نزل على محمد كان سبعة عشر الفاية والواحدة
الان نحو الثلث باعيا والعدد ويحمل كون تلك الايات اطول من الابا
الموجودة ويكون الموجود منه هو العشر واول ثواب الثمن

انه يخرج من القوان بها من ينظر كثرة الناس منه ولا يفتله
 الا القليل فكيف يقال ان جميع الخيرات قد فصلت لنا في هذا
 القوان الموجود يمكن الحكم باجابه ما ليس فيه وهذا لا يتم الا
 على طريقة العاقبة وهذا الاستدلال لا يليق صدوره من احد
 من العقلاء فضلا عن العقلاء قال المعاصر ليس على الدنيا
 استواء علوا الصالحات جناح فيها طهوا اذا تقوا وامتوا
 علوا الصالحات تقوا وامتوا اذا تقوا وامتوا واما حال الكثرة
 فيها بما لا يلحقه لا يفتي ضعف دلائل الاختصاص بها مع
 الصفات المذكورة كلها من الايمان والعدل الصالح والتقوى والامانة
 بل هي مخصوصة بمن ومن عمل صالحا قبل نزول الآية كما دل عليه
 الفعلان الماضيان لعدم دلالتها على الحال والاستقبال قطعا
 ثم لا بد من تشابههم في الصفات وهي مخصوصة بجهة بالقطعة
 لا دلالة لها على غيره بل بالقطعة التي هي طهوه في الزمان الماضي
 لقوله فيها طهوا وبذلك صرح الطبري فخصه بما وقع قبل نزول
 الآية فكيف يستدل بها بعد نزولها بما كثر من الفاسدة وبعد

من جهة

القول عن جميع ذلك لقوله اذا غصوه من غير الخيرات واشبهها
 به كونه الايات السابقة وعجزها وقدرها فيها بصيها حد معتد
 تضمن ان اهل هذه الآية لا يكونون ما لا يجل لهم ومعلوم ان
 مثلهم يتك ما زاد من قدر الكفاية بل من قدر الضرورة من الزمان
 واشبهها بل المباحات لقوله في حق الزاهد من ترك حرامها
 فاحتم عقابه وحملها عاقبة حسابه قال المعاصر واخيرا
 متخاضعة باكلون لقوله لا يكونون من عهده اولهم واما
 خالقهم بما علمنا به من انعامهم بها ما يكون وذلك لما لهم
 فيهم وكوبهم ومنها باكلون ولم فيها منافع وشاوب فلا يتكرو
 وانزلنا من السماء ماء فادنا منه ثيابا وحبنا وحبنا
 وانزلنا من السماء ماء فادنا منه ثيابا وحبنا وحبنا
 لكم الارض ذلولا فاشوا في منابكها وكلا من رزقه
 والارض بعد ذلك وحشا اخرج منها ماءها ومرضاها والحيوان
 مما ملككم ولا انعامكم هذه الايات التي ذكرها لتركها منها الا
 المذكورة فانه ذكر اثنين منها مرتين فلا يخفى ما فيها بعد ما احطت

منها بما تعلمه فانه ليس فيها شيء من الفاظ العموم بل ذلك على ما
 انعم والانعام والحيوان العموم دائما في افراد جزئية متناهية ولا
 الدلالة على سواك السبل في عموم فيها يشمل ما زاد من سائر الطرق
 والامثلة الدلالة على باعثة الماء والمرق الحياطين وانعامهم قد دل
 على باعثة غير الماء هم والمرق لانعامهم لا يتصور فيها بذلك
 لاحتمال العكس وهو من البعوضة قد دل على ابا عه بعض النور
 وبعض الرزق وقد خص المعاصر بالحيوان فلا دلالة لها على
 شيء بعينه في هذا المقام وقوله ومنها باكلون بعينه المحصور
 كما تقره فان كان حيز الزم الكتاب وان كان انشاء دل على
 نفق المسند وكذا قوله منها وكوبهم ولا عموم في الجمع النكر
 مع انه يلزم ان يكون كل احد من الحياطين ما لكما لجمع افراد الا
 انعام وهو فاسد فظهر عدم العموم وضعف الاستدلال قال المعاصر
 فيما استدلل به والاخبار وقوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء
 قول في صيغة الله كل شيء يكون فيه حلال وحرام هو لئلا
 حتى في الحرام منه بعينه فندمه وفي معناه عتق وقوله في

من جهة

انعامهم وحيوانهم الناس والعموم اصطلاحه بعينه فغيره أي
 قال ليس فيه شيء وليس به باس وقوله وقد مثل عن النجاشي
 والغال ليس في امر الامام امة في كتابه وقوله ما على الله
 من العباد فهو موضوع لهم وفي معناه جواز وقوله دفع من انشئ
 وقد منها ما لا يعلم وقوله والناس على ايمان به فهم وجوب
 عن ان الاطعمة واباحتها سواها وتكريم في كل واحد من هذه الايات
 يتكلام بطول لا يخل فيه هذا ثمانية ايات في جملة متشابهة لانه
 على طلبه ولا تقادم معادتها سدا ولا دلاله ولا كثرة قد
 عليه بعض القوائد السابقة وفيه كتاب وسابل اشعة وذكرنا فيه
 وجوها وطلعت الان منها لعل على التفتة لموافقة للعامته او اكثرهم
 وامرنا المعاصرون بعض العامة قابل بالتوقف كالاشعره
 ان في القصة بعض العامة لم يفتون هذا الجنب لا في الجملة
 على التفتة لان اكثرهم يملكون وذلك كان وقد جعل الشيخ في كتاب
 الاخبار ارجا وكثرة على التفتة مع اختلاف العامة هناك والتفتة
 تابعة للمصلحة فقد تفقني المصلحة التفتة من الأقل دون الاكثر

ومن القرآن على التقية كثره مضافاً وبطلانها فان باء
الاجتناب في ذكرها المعاد لا يلزمها كالباء ولا ريب ان اكثر
العامه قائلون بمضمونه وجه يتعين حله على التقية وقد
دل على ما قلنا حديث من حفظه حيث قال فان وافقهم
الخيران جميعاً قال ينظر ما هم اليه اسهل حكماءهم وقضاةهم فيترك
ويؤخذ بالآخر ولو لم تذكر احدهما لا سوى التقية لم تخرج المنا
قشة لان احدهما لا التقية قائم فلو كانت كقصة وقد ذكرنا وجوه
كثيرة في الاختلاف هنا بعيد عن الاضافات ومنها ان انتهى قسمها
نهي عام ويطي خاص والنهي العام ملغى وهو النهي عن ارتكاب
الشبهات وانتهى عن القول بغيرهم والنهي عن العمل على غير بصيرة
وهذا وجه ثان واليه صاحب لفظنا قد امدت به ولم يذكره
المفاسر لانه لا يجه عليه ان يخطئ عن امر وجه لا يبعد الحديث
لان الخ من لم يبلغه احاديث التوقف والاجتناب وكما قال
هنا في انواع بطلان فيه لكتابها لفاصل ومن بلغه ذلك
النهي ينبغي ان يكون كل شيء ملغى الا ما كان فيه نص عام او

بالاجتناب ولا مضافاً له اقوى منه فالحديث موافق لما نقله
وهذا يظهر بطلان ما نسبته لمعاصري الصدوق من القول بطلان
الاجتناب في الاضطرار ان التقية لا تكون الفل والذلي بل عليه الجبر
يقول به اهل التوقف والاجتناب مع انه قد روي احاديث التوقف
والاجتناب في التقية وفي ما توكل به ولم يتعين لتأويلها ولا
تصحيحها ولا اودعها معاً أيضاً صريحاً وكيف لا يكون قائلاً
بعضه وفما وكذا لك التبيين وجميع علمه في الحديثين والعجيب للمفسر
اذا ان الكتب روي الخبر المذكور وانما باصالة الاجتناب وهذا
كذب واقتراه فان كتابنا في حال منه قطعاً مشتمل على احاديث
التوقف والاجتناب من غير تأويل ولا تضعيف ولا مضافات
في مقام التبرير فكيف لا يكون عاملاً قائلاً بمضمونه او اي قائلاً
لقولنا لمعصوم مع انه ليس بحجة ان يكون مخصوصاً بالخطا
الشريعة يعني ان كل شيء من الخطايا الشريعة مطلق حتى يرد فيه
نهي من بعض الافراد فينبذ ويخصمه ولهذا استدل بها اصحابنا
على جواز الفتوى بالعلمانية لان احاديث التوقف خاصة ملغية

لربودته من الفتوى بالعلمانية يفتيها او يخصها ما عدا
المفاصول مع ان له ما ذكره من مضافاً بل خصه بالفتاوى
لنصف الأقل بالنسبة الى العمل التواضع كما رقت فلا يبعد على طلب
المفاصول ان وقد ذكرنا له وجوه ما عدا في علمها فهو يجمع
فيها يكون فيه نوعاً واحداً متقارباً على باحة والاخر
نوع على تفرقه فاشبهما فيكون الاشتباه هنا في غير نفس
الحكم الشرعي بل في طريقة وموضوعه نحو ان انما لم فان ما
فيه حلال وحرام او كالعلم الذي يشترى من التوفيق فيه
مذكي ومسته وملاك وسوقه وهو ذلك والافاذا شك
الانسان في ان الحرام حلال او حرام كيف يقال الحرام بالنسبة
الى هذا الشخص فيه حلال وحرام فيكون بالنسبة اليه حلالاً
وبالجملة هذا واضح عند منصف خارج عن عمل التواضع
فان الاشتباه هنا حلالاً حراماً واما ما عداها التي هي
او الامور التي هي لاصلة التقية كيف يفتي وعلى اجتناب الحرام
علماً والتوقف عن كل نوع منها فيه حلالاً ومباحاً في الواقع

والخبر في هذه النواحي ولا يصح ان يقال ان النية لا امر في ذلك
لان من علم التقية دائماً يقال من نفس الحكم الشرعي بل ودانته
عن الاجتناب هنا والامر به هناك فقد روي شريفي في المسألة
لا يقال منه وكذا ودان كل ما في ايدي الناس يحكم بحكمهم
فلا دلالة على ان كل ما لا يفتي فيه هو مباح لان الناس كل اناس
من وجود الله في اجابته بما لا يفتي فيه في قولنا ليس به باس ولو
كان على ما ليس فيه باس لا باس به لكان اخر الحديث عتاً والعطف
بالواو لا دلالة على مدحاً ووجود الضمير في دل على اختصاصه
بمفعول معين هو مجمع الضمير في المقوم والقباس بالاطوال والنقص
المطلق موجود في جواز صيد الابل والاهل وقد سأل اناسك
من تقطيع الناس له هل يفتي عن اكل بقرته لاحد فاجاب بنفي النهي
ثم صرح بنفي آيائنا في التقية على عمومها واطلاقاً شاملاً لجميع
الانسان ومع ذلك لا نقول بوجود آيائنا في غير محل النهي بل
نقول بوجود آيائنا بخصوصها لوجود نهى خاص واما ما كانه
عن ارتكاب الشكيات والفتوى والعمل بغير علم كما في فتوى الجنا

عنه في قوله ثم وقد فصل لكم ما حرم عليكم وناهيك بكونه غامضا
 بجمل اعيان الطيبات والنجاسات فلا بد فيه عند المحققين وانما
 هو ظاهر الاختصاص بما جعل الوجوب خاصة دون التحريم بغيره الو
 ولا معنى لوضع التحريم فالمنع ما يجب الله علم وجوبه هو ساطع المكافئ
 وهذا لا نزاع فيه سلمنا لكن لعلنا ان التفتة كما عرفت فانتم يمكن جعلها
 سلمنا لكن مع حصول العلم بالنقض المتواتر بوجوب التوقف والاحتمال
 لا يقع موضوع الحديث وهو كما ان من لم يبلغه ذلك التوقف
 بروايت لم يبق شي من موضوعه لان المراد المتوقف بغيره التوقف
 والاحتمال كما ذكر والقضية هنا ظاهرة في موضوع التوقف وفي كلامه
 او جبرها لانقض فيه والا فحق حكم بانه ليس بشي خالبا من الشك ولا منع
 البطلان بالنقض لعدم وجوده في علم في حملها في الامتناع
 فانه حجة في افراد الظاهر الفرضية الا الله ليس هذا منصوص
 في جميع الانواع خال من المعارض الذي جعل ذلك لانه في ذلك
 في طريق الحكم التوقيفي ليس بملح استنادا وقد ورد فيما لانقض فيه خصوص
 نصوص متواترة التوقف والاحتمال وعدم المعارض فيه نصا ما
 يرد

بالإضافة وقد مر من عدم وجوده فيما سبق الحديث الذي نص فيه انما
 نصه الاول في تقديره من جهة تضعيف من مقارنه الشك المتواتر في
 كثره كما عرفت من التفتة وفيها ما اذا التفتة والتفتة قد عرفت جوبها
 بما سبق وانما هو انما انما انما من ذلك كثره في نوع واحد في الامتناع
 مع كونها منسوبة الى محل بل مقارن بآثار في حصول المباح والطيبات و
 هذا ظاهر في ما لا شبهة فيه عند المضاف والمضاف اليه من نقل من بعض
 الا فاصلان الشبهة بجعل اختصاصها بما ورد فيه ضمان معارضا
 بدلا من محاسن البودود والالتفات في حديث من حمله وجعل
 بزيادة الاحتمال المشابهة التي لا تبين معارضا وجعل ان يرد لها
 ما لا يبين لافان انما ناسخ او منسوخ او غيرهما لعدم الترخيص
 على المقارن لوقوع ان حد ثنا صعب مستصعب ولما ذكر ان
 حكمه ومثابه وناسخ ومنسوخ وجعل ان يرد بان شبهة ما تشبه
 على المكلف بغير خلاف الفقه واخلال الفقه وجعل ان يرد لها
 ما تشبه على المكلف من تحقق الترخيص بعد التفتة وجعل على التوقيف
 فيما لانقض فيه على الاحتمال وجعل ان يرضى بالنقض العارضة كالفقه

وانما ذكره في هذا الموضع لان الاحتمال لا يمت طان فانه اذا اردنا
 عليها دليل صريح في الحصر لاصح تخصيصه للنقض العام المتواتر الواضح التوقيف
 والاطلاق في بيان ان التخصيص بغيره يخصه اظهر من ان يفي وليت شدي
 ما مانع من دخول جميع الانواع وكذا في التفتة مع ظهورها
 وعدم وجوده في صريح ما دونوا في التفتة وحدث من حمله
 لا يدل على الحصر ثم انهم سلموا وجوب التوقف فيما نفاضة فيه
 الاختيار وما لانقض فيه باعترافهم فدل على ما ذهب اليه الاخبار لان
 المعارض ورد مما يشبه احاديث ذلك في وجهه على الاباحة وسعة
 احاديث ذلك على التوقف فان لم تكن احاديث التوقف دليلا
 بلزم وجوب التوقف ايضا من جهة المعارض كما اعترفوا فاذن
 والبيان للمعارض قد نكرت منه وهو انهم تكليف الفقه بغير
 تكليف ما لا يطاق على تقدير وجوب التوقف والاحتمال في
 التفتة المتكونة وفيما لانقض فيه مخصوصة هذه الدواعي
 ظاهرة البطلان وما استرنا اليه سابقا من كثرة الشك الخاص
 وانما في كثير من الانواع ولا يقول بعدم جهة الشك العام احد

الانواع التي لم يرد فيها نفي علم على ما قلنا ان كانت مما يمت بها التوقيف
 كانت موجودة في ما يتم مقتضى فهمها وعدم وجودها في بعد التفتة
 كالحديث بما يقتضيه الانواع انما ذكره وان لا يتم بها التوقيف والاحتياط
 فيظهر من قولها عت التفتة وما تشبه دخول في احد النصين للنقض
 وبين وما قاس شبهة قوله كحديث ضعيف والافراد التي يستلزمها
 التفتة مثل ما اختلفت الفقه في كونها من الطيبات والنجاسات وهو
 ذلك من الاقسام المنقولة سابقا من بعض الافاضل ومثابها واعلم
 ان المعارض في ان وجوب التوقف يستلزم وجوب التفتة وهو
 التفتة وهو في التوقف في الحكم بالتفتة وهذا الكلام كما ترى محققا
 لان وجوب التفتة حينا كما يستلزم التحريم بالتفتة لوجوه الواسطة
 وهي الاشياء والتوقف وتطهير الامر باجتناب الاثامين الا كان احد
 جاتا واخر مستمرا به فان جازاها لا يكون مما يجب لان احداهما
 ظاهر قطعا في حكم وجوب اجتنابها لم يزل ان يكون حكمها مستمرا
 وكذا من اشتبهت عليه التفتة او وجوبه عليه الصلوة الى اربع جهات
 فوجوب الصلوة الى الجهات لا يستلزم التحريم يكون كل واحد منهما في

فكذلك استدل التوفيق في كلامه بقوله تعالى عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
 حتى انه انزل في اواخر الوصاية الى ان اوصى ان فعل ما يحسد الاباحة
 والتحريم احوال من تركه واجب وهذا اعم واغرب ولهذا اكثر التبني
 على من يقول بالتوفيق فثامه انه يلزم الجزم بالتحريم وهذا من قول
 مع ان القائل بالاباحة قائل بالاستحباب بالتوفيق والاضطاط
 فهو عليه اكثر تلك الشبهات بحسب الظاهر لان وجوب التوفيق
 بغيره وجوب بالتحريم بوجه فاستحباب التوفيق بغيره استحباب
 التحريم بالتحريم وكيف يجمع مع منعه بالاباحة وهذا ظاهر
 انواعه من دفع الاعتراضات من القائل بالتوفيق بعدم الاعتراض
 ما قد ذكره من اجل ما قد استدل على الاستحباب باجوابه
 ان شاء الله تعالى وان التبني في كتابنا بعد الاستدلال على وجوب التوفيق
 بدليل عقل وهو دليل وجوب المصلحة من قال باستقامته هنا
 وعدم استقامته هنا خرج من الاضفاف وهذا عبادنا التبني
 قد بين سره في العدة قال بعد ما اضف التوفيق فالتبني بدليل على ذلك
 انه قد ثبت في العقول ان الاقدام على ما لا يأم من المكافاة كونه فيحيا

سبح

على الاقدام على ما لا يأم من المكافاة كونه فيحيا
 حتى انزل في اواخر الوصاية الى ان اوصى ان فعل ما يحسد الاباحة
 والتحريم احوال من تركه واجب وهذا اعم واغرب ولهذا اكثر التبني
 على من يقول بالتوفيق فثامه انه يلزم الجزم بالتحريم وهذا من قول
 مع ان القائل بالاباحة قائل بالاستحباب بالتوفيق والاضطاط
 فهو عليه اكثر تلك الشبهات بحسب الظاهر لان وجوب التوفيق
 بغيره وجوب بالتحريم بوجه فاستحباب التوفيق بغيره استحباب
 التحريم بالتحريم وكيف يجمع مع منعه بالاباحة وهذا ظاهر
 انواعه من دفع الاعتراضات من القائل بالتوفيق بعدم الاعتراض
 ما قد ذكره من اجل ما قد استدل على الاستحباب باجوابه
 ان شاء الله تعالى وان التبني في كتابنا بعد الاستدلال على وجوب التوفيق
 بدليل عقل وهو دليل وجوب المصلحة من قال باستقامته هنا
 وعدم استقامته هنا خرج من الاضفاف وهذا عبادنا التبني
 قد بين سره في العدة قال بعد ما اضف التوفيق فالتبني بدليل على ذلك
 انه قد ثبت في العقول ان الاقدام على ما لا يأم من المكافاة كونه فيحيا

سبح

فكذلك استدل التوفيق في كلامه بقوله تعالى عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
 حتى انه انزل في اواخر الوصاية الى ان اوصى ان فعل ما يحسد الاباحة
 والتحريم احوال من تركه واجب وهذا اعم واغرب ولهذا اكثر التبني
 على من يقول بالتوفيق فثامه انه يلزم الجزم بالتحريم وهذا من قول
 مع ان القائل بالاباحة قائل بالاستحباب بالتوفيق والاضطاط
 فهو عليه اكثر تلك الشبهات بحسب الظاهر لان وجوب التوفيق
 بغيره وجوب بالتحريم بوجه فاستحباب التوفيق بغيره استحباب
 التحريم بالتحريم وكيف يجمع مع منعه بالاباحة وهذا ظاهر
 انواعه من دفع الاعتراضات من القائل بالتوفيق بعدم الاعتراض
 ما قد ذكره من اجل ما قد استدل على الاستحباب باجوابه
 ان شاء الله تعالى وان التبني في كتابنا بعد الاستدلال على وجوب التوفيق
 بدليل عقل وهو دليل وجوب المصلحة من قال باستقامته هنا
 وعدم استقامته هنا خرج من الاضفاف وهذا عبادنا التبني
 قد بين سره في العدة قال بعد ما اضف التوفيق فالتبني بدليل على ذلك
 انه قد ثبت في العقول ان الاقدام على ما لا يأم من المكافاة كونه فيحيا

سبح

فكذلك استدل التوفيق في كلامه بقوله تعالى عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
 حتى انه انزل في اواخر الوصاية الى ان اوصى ان فعل ما يحسد الاباحة
 والتحريم احوال من تركه واجب وهذا اعم واغرب ولهذا اكثر التبني
 على من يقول بالتوفيق فثامه انه يلزم الجزم بالتحريم وهذا من قول
 مع ان القائل بالاباحة قائل بالاستحباب بالتوفيق والاضطاط
 فهو عليه اكثر تلك الشبهات بحسب الظاهر لان وجوب التوفيق
 بغيره وجوب بالتحريم بوجه فاستحباب التوفيق بغيره استحباب
 التحريم بالتحريم وكيف يجمع مع منعه بالاباحة وهذا ظاهر
 انواعه من دفع الاعتراضات من القائل بالتوفيق بعدم الاعتراض
 ما قد ذكره من اجل ما قد استدل على الاستحباب باجوابه
 ان شاء الله تعالى وان التبني في كتابنا بعد الاستدلال على وجوب التوفيق
 بدليل عقل وهو دليل وجوب المصلحة من قال باستقامته هنا
 وعدم استقامته هنا خرج من الاضفاف وهذا عبادنا التبني
 قد بين سره في العدة قال بعد ما اضف التوفيق فالتبني بدليل على ذلك
 انه قد ثبت في العقول ان الاقدام على ما لا يأم من المكافاة كونه فيحيا

سبح

ولا خلاف في ذلك وهو يمكن بالاجتناب ومنها قوله ولا تنفخوا
 خيلوا ان سلطان الله لكم مدق بين انما يامر بالخير والحق
 وان تقولوا على الله لا نقولون وانفسر سببا تقدم ومنها قوله
 ليس لك من الامر شيء وفي الآية الاوّل ابلغ منها ومنها قوله
 له خابون فيها ليس لكم به علم وقد مر في وجه دلالتها ومنها قوله
 ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ولا ديان دليل اصله الامانة
 ظني كما هو ظاهر وكما امر جوابه بالثبوت والاجتناب لم يحصل العلم
 واليقين بمرئاة الذمّة والخروج من العترة فيقين ومنها قوله
 ولو تقول علينا بعض الأقاويل لاخذنا منه باليمين ثم
 لقطعنا منه الوتين والجزم بالاجتناب من منزهة ذلك النقص
 تفوق وقد مر في التمهيد ومنها قوله ولا تقف ما ليس لك به علم
 والمفروض العلم بخوان ذلك وعدم العلم بخوان النقل لا حصل
 التحريم فيعين التوقف ومنها قوله واتقوا النار التي وقودها
 الناس والحجارة ذلك على وجوب لا تقا وذلك بشرك الحرم وما
 يحصل من الخوف ومنها قوله واتقوا يوما تحجبون فيه الى الله

قوله

وفي كانه قبلها ومنها قوله فوالله انكم واهديكم فاما وهي كما يقربها والحمد
 من الحضر فيقين وان لم يكن مستقنا بل بالظن والخوف منه كاف وبما في
 حديثه ان عليا من حكم بحق او باطل وهو لا يعلم هو في النار فيقين
 ومنها قوله فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول وفي قوله
 في الخوف وعدم الحكم بغير يقين والافهام السابقة فيها التراجع ومنها
 قوله نعم ان الحكم الا لله ومنها جميع الايات الدالة على النهي عن العمل بالظن
 والاعمال بالعلم والاعمال في كونه حق وقد تقدم وجدا الاستدلال وما
 سار ودق بعضا يستدفع بانضمام اليه مع الاحاد الصريحة
 والادلة العقلية التي بانه لبعضها من انصف وما مثل في ايات الله
 يتقن الله لا يوجد في شيء من الاحكام نفس في القرآن اكثر ولا قوله
 من هذه الايات حتى وجوب الصلوة والزكاة ونحوهما واما الاحاد
 التي فيها الدلالة على ذلك في كثير جدا نذكر جهة بعضها للتبريد
 الاستدلال بواورها والاختصاص ودل وجودها سندا كثيرا في كتاب
 الغنم من كتاب دلائل النبوة من ادلة ما قبل جمع اليها ومن الغنم
 وعرف احوال دلائل احوال الكتاب لكثرة المنقولة منها يتقن تجا

حقا انوارها غايتها ودلالة على ذلك اكثر الاحكام افاضته انما
 فيها من التوسوس والتفت والتكبر والتعصب والتبعية والتقليد ومنها
 قوله عليها السلام في محرابها صابدا الى الله فيهما او في كل واحد منهما
 جزاء اذا اصبتم على هذا فلم تدروا فليكن بالاجتناب حتى تساو
 عنه فقلوا حتى رواه فيكم بالاجتناب وهذا ظاهر في الوجوب
 كما مر في ذلك ان عمل الاجتناب ما لم يكن يعلم حكمه وانه واجب
 ان يعلم الحكم قد خلت الاقسام السابقة وهوها ومنها قوله
 الوقوف عند الشبهة من وجوب الاقدام في الحكمة وهو ظاهر في
 من لم يقف عند الشبهة اضمح في الحكمة ولفظ جعل للتفصيل قطعا
 ولا محذور في الاقدام في الحكمة اصلها ما هو مثل قوله فليس
 في شئ منكم من كثير بعد من وجوب اتباع السنة والحق بما اتبع
 البعد ومنها قوله ان لا يسمعكم فيما يتكلمكم بما لا تعلمون
 الا لكف من واليتب التواضع التمس حتى يجلو كرهه على
 انفسد ويجلو اعلم فيه اليه ويعرف كرهه الحق قال الله تعالى
 فاستأوا الملأ ان كان كنتم لا تعلمون وهو كالادب مع زيادة الفهم

قوله

بالوجوب وبالفهم فيما لا يعلم والتوكيد بان والاستدلال بالادلة
 الكثيرة والامارة بالوجوب بدلا خلاف وما خالفه المناقضة
 وانصت فيما لا ينبغي ابواب واضحة لا يخفى ومنها قوله نعم حق الله على
 خلقه ان يقولوا بالاعلمون ويكفوا عما لا يعلمون فاذا فعلوا ذلك
 فقد ادوا الى الله حقه وهو ايضا حق في الوجوب فلا خلاف في
 وجوب القول بما لا يعلم فالعقود عليه كذلك وهو مظهر
 واضح وهو في قوله في القول والفعل ظاهر ودلالة واضحة وهو
 في ان الضابط عدم العلم وهو موجود فيما لا يقع فيه وسائر
 الاقسام السابقة وصراحة في العموم وعدم تخصيص عن
 من التخصيص فلا وجه استيجاب لعدم معادني صحيح بعددتها ومنها
 قوله لا يسمع من لا يعلم ولا يعقل من لا يعلم ومن فوط نود
 ومن خاف العاقبة تثبت من التواضع فيما لا يعلم ومن لم يعلم
 بغير علم جمع انفس نفسه ومن لم يعلم لا يعلم ومن لم يعلم
 ومن كان كذلك كان اخرى ان يندم ولا يخفى ما فيه من المناقضة
 والدلالة على الوجوب والتبعية بالهوامات دالة لا وجه لعل

على الاستصحاب الحكم بعدم الفلاح وجعل الافتقار وعدم التمسك وثبوت
التسليم وغير ذلك ومنها قولهم لا يتخذ وامر دون الله وليه ولا
يكونوا مؤمنين فان كل سب وب وفراوة ويجزى ويدعونه وشبهة
باطل منحل الا ما اثبت القرآن وهذا ايضا صحيح الدلالة على الوجوب
والحكم بان كل شبهة باطل منحل وبث شره اي بدعه واي شبهة
اثبتها القرآن لا يجوز من ابطاله وشافاه الايمان فيحل الاستصحاب
منقطع وفيه تأكيد بان واسمية الجملة وتصريح بالعموم ومنها قولهم
من شك او ظن فاقام على حاله فقد جحد على الله في الحق
الواضح وهذا صحيح في تحريم العمل والظن من شك او ظن فهل
بالاجتناب فحذر باليقين واستشكال من العمل بالعلم فلا وجه
للعمل على الاستصحاب بعد قوله فقد جحد على الله وان حجة الله
واضح وجهه تراخا طلب العلم قد جعله لانه اما ان يعلم الحكم
او يعلم بالاجتناب يحصل به العلم ببيان التمسك واليقين بالحق
من انه قد مضى على باطله الا باحة فقد عمل بالثبات والظن قطعاً
ومنها قولهم لا يجوز مال الا من وجده الله وهو صحيح في الحصر

ذلك

فيهم

والعموم بالاقرار ان لا يفتقر فيها اليه التوقف والافتقار والتسليم بين التمسك
والحكم واليقين والقبول من الاشياء التي فرضها قبل ودون الله لا يمكن
الجزم بانها محتملة لعدم العلم بان الله احلها لانه المفروض وجوب الايمان
ظني كما عرف قبل باطل اذا انقضت ومنها قولهم لا يجوز ان يكون
فبيع طار من شبهة فيجب وامر مشكل يرد عليه الله والى رسوله وهذا
صحيح في الحصر وفي وجوب التوقف من جزم باحد الامرين ولم يكن داء
الله ورسوله فعين التوقف وعدم الحكم وبان من ترك ما يحل
الجزم كما عرف من جزم بالخير ومن تركه فقد جزم بالافاحة
ومن تركه للتوقف لم يجز به بالخير ولا بالافاحة ومنها قولهم حلال
بين وحرام بين وشبهان بين ذلك من ترك الشك في الحرام
ومن ترك الشك في الحلال ترك ما لا بد من تركه ولا بد من تركه
واضح وهو صحيح في الوجوب لذكر الحلال والى سند ويا ذاك
الانسان هلكت معلوم ان الجاهل من الحرامات وتخصيصها وقد حكم
بان من ترك الشك في الحرامات وهو المقتضى واضح واضح
من الجمع قوله من ترك الشك في الحرامات ترك ما لا بد من تركه

ويعجز الامر وقد عرفنا ان مصداق التوقف ترك ما يحل للغير مع عدم
الجزم بالخير وترك المباح لا ينزله الجزم بغيره وفعله يستلزم الجزم
بافاحة ومنها قولهم في امرأة حاضت ترك الاطعام لاحتمال وجوبه
حتى تذهب مكره فترك ما يحل فقد علم الله شيئا دل على تصويب فعله
واستصحابه مع كونه ترك واجباً في الواقع مؤثراً من كونه تركاً ما قد
ظاهر في قوة احتمال الخير بالنسبة الى احتمال الوجوب ومنها قولهم ان
امر لم يفرج شديد ومنه يكون الولد مخفى تحت الفخذ لا يزوجها ولا
ظاهر على ان لادام الاجتناب والتوقف ان ترك الاجتناب للغير وخصاً
بالنكاح غير معلوم لعدم التصريح بالحصر وبما فيه من الحلال في الاشياء
والصريح بجواز الادلة بالعموم ويجوز من يقبل الافراد ومنها قولهم
لا يجوز معوا في النكاح على الشبهة دفعوا عند الشبهة فان التوقف عند
الشبهة من من الافتراف في المحلولة وقد عرفت دلالة وهو انما
يبد من احتمال الاختصاص ومنها قولهم انظر ما نعلم من هذا العلم
فما شبهة حلت عليه فالقطة وما انقضت بغير وجوه قلنا ذلك
ظاهر واضح في اننا بالشبهة وفي اشتراط العلم واليقين ومنها قولهم

والمقام مقام قوي والسند لال من المقامات الخطابية فهو صحيح في غيره
الا في كتاب وجوب الاضباب وفي اختصاص مقام الجزم دون مقام
الوجوب لقوله حلال بين وحرام بين ولم يقل واجب بين ومنه
بين مضاً قاله المصنف اخر واخصاً به بغير الحكم الشرعي على انك
في نفس الا باحة والجزم دون طريق الحكم وموضوعه الظن من ان
يقف لانه لو كان مثلاً لطريق الحكم كاشياًه الافراد في جواز
الاطعام والتوقف الحائط والاشول التي في الاسواق في ابدان الناس
لم يكن الحلال بين ولا الحرام اليقين وجواز اصله فبطل القسمين
ومنها قولهم ان كنت على يقين من ذلك وبعين من امرك وتبين
من انك قاتل ولا تروى من امرات في شك وشبهة ولا
يقف ما فيه من التوكيد والمبالغة وقوة الدلالة والتصريح بالعموم
ومنها قولهم لو ان انصاراً دخلوا ودفقوا لم يجدوا لم يكن راد في
دوامه لم يجدوا ولم يكن راد ولا لانه على وجوب التوقف واضح
لا يخفى وما فاته العمل على الاستصحاب بانه واضح لدلالة على ان من
ترك التوقف جحد وكفر وجهه ان من لم يتوقف جزم باحد الطرفين

وجه

لا تقولوا لا ترفون فان اكثر الحق فيها منكرون دل على عدم جواز القول بعلم
 فحينئذ لو ثبت بترك انكاسها لا يعلم كونه باطلا ومنها قولهم قد دع القول
 فيما لا يرفون والخطاب فيما لا تكلف واسكن عن طريق اخافت ضلاله
 فان الكلف عند حوزة الضلال خبر من ركوب الاهوال ودلالة ظاهره كما
 مرفى منه ومنها قولهم من ترك لا ادرى اجبت مقابلة دل على وجوب
 التوقف وترك الحكم بالاعلم وقد عرفت مصداقه ومنها قولهم لا
 ادع كالتوقف عند الشبهة دل على انه اوجب انواع الودع واعطى ما وحقها
 قولهم قد وانما سميت الشبهة شبهة لانها شبه الحق وانما اوليا الله
 فضيا اذ هي فيها اليقين ودليلهم بمنطقه وانما الله قد علم
 فيها الضلال ودليلهم العلم ان الله ما صدق اليقين شبهة وانما لا
 يجوز ان يهل فيها الا يقين وهو موافق العلم بحكمها المتأخر والاهل به و
 بحكمها العام من التوقف والاهل به الاضطرار انهم يحصل من اليقين
 ببيان التهمة من التكليف ومنها قولهم قد حلال بين وخوام بين
 وشبهات بين ذلك في ترك ما شبه عليه من الاثم هو ما استدل
 له ترك ودلالة ظاهره ما سبق ومنها قولهم قد ادع الناس من دفع

شبهة

عند الشبهة وقد ثبت وجوب الودع بالانوار ومنها قولهم قد الودع الذي
 يودع من عباد الله ويحبب هؤلاء فاذا لم يبق في الشبهة وقع في الحق
 وهو لا يرفون ودلالة ظاهره ما سبق وبانه ومنها قولهم ان الشبهة
 والمصيبة في التاويل سائلا ولا انا ودلالة على خبرهم اهل بالثبوت
 يقيد اليقين كما مر سابقا ومنها قولهم قد حجة على اعيان ان يقولوا ما
 يعلمون وبفضا ومنه ما لا يعلم وقد عرفت وجه دلالته وهو
 وان اضر اثم من القول وقهر ومنها قولهم قد من اخلاف حديثين
 بالكلف والتثبت والتوقف وانهم لما يرون باثون حتى ياتكم ايات
 من عندنا ودلالة لا يخفى والملازمة ما مل اهل من اخلاف الحديث
 ومنها قولهم قد ان من اجاب في كل ما يترك منه هو المجنون ذلك وجوب
 التوقف فيما لا يعلم ومنها قولهم قد ادع الناس من وقف عند الشبهة
 واعيد الناس من اقام الفرائض وان هذا الناس من ترك الهلاد ودلالة
 على الوجوب ظاهره مع ملاحظة باقى الفقرات ومنها قولهم قد اثم
 ما نرد في الصدور وخاله القلب وان فانك الناس واقول على
 ان انكاد بالشبهة اثم ولا يوجب في وجوب ترك الاثم ومنها قولهم قد

والايجاب لتوقف عند عدم العلم ومنها قولهم قد ما من احد غير من الله ومن
 اخبر عن حرم الفواحش ما نكرهنا وما يكرهون ودلالة واضحة كما عرفت في
 الايات ومنها قولهم قد في قوله قد والذين كبوا الشبان جزاء شبهة
 بثلثها ومذهبهم قد لا يعلم من الله من فاعلم قال هؤلاء اهل البديع
 والشبان والشبان يسود الله وجوههم يوم يلقونهم ودلالة واضحة
 ومنها فانه يهل على الاسم لك ظاهره ومنها قولهم قد في قوله قد قل هل ينسكم
 بالاضربين اهل الا الذين من سبهم في الجبهة الدنيا وهم يحبونهم
 يحسنون صنعا قال هم ايضا ذوالقسيون والرهبان واهل الشبا
 والاهوا من اهل القبلة والحرمان واهل البديع وهذا كالتدبير قبله
 ودلالة واضحة على وجوب اجتناب الشبهات ومنها قولهم قد اياك ان
 يرايت شيئا وخذ بالاخطا في جمع امورك ما يجد اليه سبيلا
 واهل من القيا عريك من الاسد وهو يرمي في الامم واليوم ومنها
 قولهم قد من اثنى الشبهات فقد اسير الدنيا ومعلوم ان الاخطا طرا
 عند اهل الدين واجب فان الاخطا في الدنيا عند اهل الدين واجب ومنها
 قولهم قد بعض الزنا مائة ان كان القول قولنا وهو قولنا الذي قد

ان وضع لك امر فافقه والافاسك شتم دد على الله ودلالة واضحة
 ومنها قولهم قد القائل طوق بصرى كاتا نزل سراج مبيعة لا يبريد من
 البواهد ودلالة على اجتناب الشبهات واضحة لعدم البصيرة في ان
 تكالفا ومنها قولهم قد دع ما يربك الى ما لا يربك ودلالة وهو
 ظاهران ومنها قولهم قد ان لكل ملك حي وحى الله فاحمد من رفع حوى
 الحى او شئ ان يقع فيه ودلالة على ذم ادكيا بالشبهات ظاهره مع قوله
 انصبر في قهر ومنها قولهم قد المصالح التي يرفع حوى او شئ ان
 يد خلها وهو كالتدبير فيه ومنها قولهم قد ابد بالاشعانة بالهلك
 والوجه اليه في التوقي كل ويند كل شايبة ادخل عليك شبهة او
 استمكت الضلالة ودلالة ظاهره وهو مرفى واضح وبما عرفت لا يخفى
 ومنها قولهم قد ان القوم يشع لهم سلطان اعترهم بالشبهة وكان القوم
 عليهم والواهيهم من ذلك انوفوف من الشجر وروما جهاوش ذلك
 الاعالة ومشتبه لان الله يقول ولودوه الى الرسول ما اوتي
 الا صومهم لعله الذين يسلطونهم منهم يعني ال عزة وهذا صريح
 الدلالة بناء على الاستحباب ويدل على ان الضابط العلم بالحكم

شبهة

وهلكنهم وان كان القول قولكم وليس القول قولكم انما نحن وانما كرسوا
بضمنا صبينا وصمنا وحجنا وهذا الاستدلال على عدم جواز انكار القول
والعلم وحدود العالم بوجود دفع الضرر والخوف عن النفس وضاد
ذلك دليلا تاما عقليا نقليا لا مجال للحجة على الاستصحاب وهو يصير
شاسلا لما نحن فيه جاذبا في سنة التوقف والاختيار في الاقسام السابقة
هذه جلة من الاحاديث بخلاف ذلك مما التوازي عرايا لا بما او ذكرا اكثر
من جهتين حديثا وقد صرح علما قايما انه قد حصل التوازي بما دون
الجنس وهو هكذا ذلك قطعاً عند من عرف احوال دواخلها والكتب المنقولة
منها ودلائلها لا يقصر من ذلك شي من ادلة الامكام الشرعية الا
نادرا ونفسها كما رأيت كثيرة ولو تتبعنا كتب الحديث لا يمكن
جمع استغاث ما جمعنا وفيما ذكرناه كفاية ليعتقد ان شاء الله تعالى
وليت شعري اي سنة فيها ادلة ودوايان اكثر واضح دلالة من
هذه المسئلة وما الوجوه العقلية فيها واذكر الشيخ في المسئلة
وقد نقضت عيادته وقد عرفت انه مضمومة وخاصلة ان دفع
الضرر واجب عقلا فان العقل لا يميز ما ذكره كما اذا شئت عندك

وغيره

انتهى عنه او سمع ما قل فتأمله فان كل غافل يذهب هذه المسئلة
الاولى في التبعات وعونها تحمل الكرامة والتحرير على قولكم ولعلنا
مستحقا للعقوبة الاولى واظهر خطرا وضرا من الضرر المفسد ومنها
ان العقلة انفقوا على انه مع امكان تحصيل العلم واليقين في الحكم
الشرعي لا يجوز العمل بالظن والعقل لا يميز من فعله انك قطعيا
وقد هذه المسئلة تحصيل العلم واليقين بمراتب الذممة بالتوقف والا
يمكن لانه المعلوم من قبعتين ومنها ان الناس يميلون في الامور الدنيوية
نهائية الجزم والاشياء فيقع بهم الساع وانما هل وانما دون بالادب
الدينية بل العقل يجرم بوجود العكس والاضطراب فيها ومنها ان
الاشياء في الدين راجع اجمالا من جميع العقلاء والعقلاء وتوكلوا
كل والعقلاء يميزون اذ انك الراجح وتركها المرجوح ومنها ان ترك
الدينام لا مفسدة فيه ولا فلو بخلاف فعل الملام والمشيئة به يتبعين
على الغافل اجتنابا منه مفسدة وخلو ومنها ان العبد اذا عزم له
طريقان فقال له مولا ان سلكك في الغنى لم اغناك ابدا وان سلكك
اليسر فقد اغناك وقد لا اغناك فانما زاد اليسر في مفسدة العقل

عن علما انما اذا كان العلم حقا والله تعالى يميز بين وجهه عليه السلام في الله
تعالى ثابت فظهر وجود الضرر على انك هنا ليس بضابط للخرم فلا وجه
لذكره ودعوى عدم المفسدة لا يمكن اثباتها فكيف يعلى المصالح ومن ثمة
ظهر ان استدلال باصالة الاباحة على صالة الاباحة ومنها ان ما تدبره
به القاصد لو تم وخلا من الممارس لا يدل على الاباحة الاستعانة بالشرعية
فانما يدل على كماله وهو لا يثبت الشرعية بما ذكره الا في انواع خاصة
لا نزاع فيها الا في جميع الانواع الا في طريق الحكم كما مر ومنها ان ما ذكره
من دليل الاباحة يعارضه دليل الخرم وضعفها التوقف ومنها ما اتفق
العقلاء عليه من دفع الضرر في مال الغير باذنه بل هو في حق مفسد ونفاد
فامنع الجزم بالاباحة والخرم وتبين التوقف وهذا دليل القابل
با صالة الخرم وذلك لانه على التوقف يظهر لان الجزم بالخبر ايضا يتوقف
يعني ان بخلاف التوقف والاشياء ثابت عقلا ونفاد ومنها ان الضرر
يما للعلوق ولا يميز ما يخبر به في حق مفسد ونفاد ويعني ان فكيف
يجوز ان لا يميز ما لا يخالق وما يخبر به من الاستعانة بالدينية والامكان
الا في نوع من احترام واجب وعقوبة بالغ واشد فغير التوقف

وهو معنى الواجب اليك العقلة ومنها ان العبد اذا شئت بين فعلين فضا
ان السد لها عن بعضها او من جهة اخرى اجترأ وانكيا الجمع فانه يشق
الذم من العقلاء والعقلاء من السد وكذلك المكلف فانه يجرم بخرم
بعض التبعات ويجوز خرم الجمع ومنها ان من شئت في الافراد المرفوعة
بين الاباحة والخرم فان جزم باحدهما لزم الترخيم لغير مرجح وهو
مع عدمه وان جزم بها لزم اجتماع الضدين وكذا ان جزم بغيرهما
فتبين التوقف ومصلح الضرر بغير حكم باحدهما ومنها ان المكلف
ح ان وجب عليه الحكم بغير دليل لزم تكليف ما لا يطاق والمفروض
عدم الدليل وان جازله ولم يجب لزم الخلو والاشارة فلم
يقض الا الاجتناب ومنها ان الدليل الذي استدلتوا به على الاباحة
ضعيف جدا جوابه ظاهر ولا يجوز الحكم بغير دليل فتبين التوقف
فان القائمة والمثابثة القائلين باصالة الاباحة استدلتوا عليها
بدليل واحد فقالوا هذه مناهج خالصة من المفسدة والضرر على
المالك فكانت مباحة كالاستقلال بخابط الغير وجوابه ظاهر لانه
فما هو هو باطل ولا مصادرة فان الخلو عن المفسدة والضرر

مباح

شاه

مع علم الحق الاذن ومنها ان العقلاء انفقوا على من انفقوا
 المذكورة ووجهها انما الخلاف في وجوب واستصحابه وفصل المسح
 لا مفسد فيه بخلاف تركه لواجب قطع الوقت فلهذا جله من الوجوب
 والعقوبة بعضها يدل على بيان الوقت مع المنع من التفتيش بعضها
 على بطلان الوجوب مركب من الضدين فيدفع المناقشة المتقدمة
 بعضها والادعاء بالامان والروايات وهذه الوجوه ثم الدليل والله
 اعلم الاسوة ان قيل ان خلافه في اصله الا بالاحتمال من
 قبل ورود الشرع وانما بعده فلا خلاف فيها فان الشئ في العدة
 من جانبها تقابل بالاباحة بقوله تعالى قل من حرم ذنبه الله
 الذي اخرج لعباده والطيبات من الزنى واجاب باننا لا نمنع ان يدل الدليل
 التام على ان الاشياء على الاباحة بعد ان كانت على الوقف بل عندنا
 ان الامر على ذلك واليه نذهب انتهى فلهذا الاجماع منوع بل كثير من
 المتقدمين والماخرين يصرحون بخلاف ذلك وجبادة الشئ
 لا اشتراطها بدعوى الاجماع ومعلوم ان الشئ يقول بالاباحة بعد
 ورود الشرع في الاشياء التي ورد فيها النص بالاباحة لا الاشياء التي

شاه

ورد فيها النص بالاباحة لا الاشياء التي ورد فيها النص بالوقف
 وتصريحنا به وتصريحنا بغيره بما قلنا كثيرة الا ترى انه قال في ترجيح
 ما استدلنا من قال باصله الا بالاحتمال من قبله لا بالاحتمال من
 ومن قال باصله الشئ لم يرجح حديث الشئ لم يرجح بقول بالوقف فلا
 ترجيح عندنا ومعلوم ان ترجيح الاخبار بعد ورود الشرع لا قبله ولعلم
 من هنا ان من قال بالاباحة او اخطا والوقف قبل ورود الشرع قائل
 بذلك القول بعينه بعد ورود الشرع في محله لكن لا مطلقا بل في مسئلة
 لم يرد فيها شرع فان ورد الشرع في مسئلة اخرى قبل المسئلة الثانية
 فيها لا فائدة فيه ويظهر من كلام الشئ وغيره ان المراد بوجوب الشرع
 وصول الشئ الى المكلف ولعدم ورود الشرع وعدم وصول
 نص الشرع اليه في تلك المسئلة فيبقى على حكم ما قبله وروايت والا
 فان زمان عدم ورود الشرع لا وجوده والاشياء انما هي مشبهة
 بالنسبة الى حال المكلف لكان مشبهة في نفس الامر او بالنسبة الى الاما
 وهذا كله ظاهر والله اعلم في ذلك اعلم ان كثير من علماء الفقه يذكرون
 لنص الكفا والافاق وبعضهم لا يجوز لمن احدا صلا وكان ذلك جماعة من

في حوزة العتبات
على الكفا والافاق

لان قد علمنا انهم كلهم من العامة حتى ان القول لا يخرج في كل باب من العلوم
 بعد جواز لمن يريد فاعلم المحققين وبعضهم صرح بعدم جواز لمن
 ابليس وفدا واداسد هذا الباب لوجود جميع اسبابها لئلا يكون
 في انفسهم ودونهم دخل وقد علمنا ان ذلك بعض الاما مشبهة الان
 وذلك يجب جلا وقد سألني بعض الاحبار في اجماع لفظ من الايات
 والروايات في صلح اللورد عليهم فاما الايات فالاول قوله تعالى في سورة
 البقرة ولما جاءتهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل
 يستفتون على الذين كفروا فاعلموا انهم ما عرفوا كبريا به فلعنة الله
 على الكافرين والثانية قوله تعالى ان الذين يكفون ما اتوا بها
 من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك هم
 مبغضون والثالثة قوله تعالى ان الذين كفروا وما اتوا
 كفارا اولئك هم مبغضون والله اعلم والله اعلم والله اعلم والله اعلم
 في ان عرفان من قبل فعل لعنة الله على الظالمين الخامسة قوله تعالى
 فيها والله لا يهدي القوم الظالمين اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنة
 والملائكة والناس اجمعين السادسة قوله تعالى في سورة النساء

شاه

لعنة الله بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا السابعة قوله تعالى فيها الرزق
 الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجنت والمطافئ و
 يقولون للذين كفروا هؤلاء هم الذين امنوا سيلا اولئك
 الذين لهم نعم الله ومن ينسوا الله فان لعنة الله على الناس كافة
 فيها ومن يقل مؤمنا ستمك فخر الله محمد خاتم النبيين فلعنة الله
 عليه ولعنة واعزله عذابا عظيما التاسعة قوله تعالى فيها فان يد
 الا شيئا فامر به لعنة الله العاشرة قوله تعالى في سورة المائدة فيها
 نفخهم مشافهم قوله تعالى فيها ان الذين كفروا من بني اسرائيل
 لما نادى داود وجيش من يمينه فالتك ما عصى اذ كانوا بعد من وكافا
 لا يهابون عن شكر فلعنة الله ٢٢ قوله تعالى فيها فالتك اليهود
 معذرة فالتك ايديهم ولعنوا لما قالوا ٢٣ قوله تعالى في سورة الاعراف
 فاذن مؤمنين بينهم ان لعنة الله على الظالمين ٢٤ قوله تعالى في سورة
 البقرة ومن الله المصايف والمنافات والتكافا فالتك خاتم خاتم
 فيها في حسمهم ولعنهم الله ولهم عذاب عظيم ٢٥ قوله تعالى في سورة
 فذلك طاد محمد واباياتهم وعصا ولسله فالتك امر كل جبار

جند وابتعوا في هذه الدنيا لعنة آ قوله ثم فيها فاشيعوا امرهم
 وما امرهم من يشهد بغيرهم يوم القيمة فاوردهم لنا
 وبقول الوديع المودود وابتعوا في هذه لعنة آ قوله ثم في
 الرصد والذين يفتخون هم الله من بعد بشاعة ويطعمون
 ما امر الله ان يوصل ويصدون في الارض اقلتك لهم لعنة
 ولهم سوء العذاب آ قوله ثم في سورة الحج قال يا ايها الذين
 تكون مع الكافرين قال لا اكن لاصيد لشر خلقه من صلاته
 من حامضون قال فاحرج منها فانك دهم وان عليك اللعنة
 اليوم الذين آ قوله ثم في سورة الاسرى وما جعلنا الرزق
 ارباك الا فتنة للناس والنجاة للملحونة في القرآن آ قوله
 في سورة الاحزاب ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله
 في الدنيا والاخرة واعظم عذابا عظيما آ قوله ثم فيها
 لتن لم ينس المتنافسون والذين في قلوبهم مرض والمخلفين
 في المدينة لعنهم الله ثم لا ينجوا وذكرك فيها الا قليلا
 ما عوفين انما تقفوا اخذوا فقتلوا فقتلوا آ قوله ثم

في

فيها ان الله لعن الكافرين واعظم عذابا عظيما آ قوله ثم فيها فاشيعوا امرهم
 اطمنا سادنا وكبرنا فاشيعوا امرهم سادنا اطمنا سادنا
 واللعن لعننا كبرنا آ قوله ثم في سورة محمد الملائكة كلهم
 الا ابليس في القول وان عليك لعنة الى يوم الدين آ قوله ثم في سورة
 محمد كل عيسى ان توليتم ان تصدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم
 اولئك الذين لعنهم الله فاحتمهم واعصوا ايضا ولهم آ قوله ثم في سورة
 الفتح وبعد المناقضين والمناقضات والمشركين والمشركان المانين
 بالله على انسوة عليهم وآتوه انسوة وغضب الله عليهم ولعنهم هذه
 جملة من الايات التوفيقية القرآنية الواردة في اللعن والابواب التي
 يظهر منها انواع احدها الكفر وهو انواع وله انواع مشهورة وثانها
 كفر القلوب ولا يدين بقدره بالمكان الا على التبريل ثم الكذب والظلم
 والاخفى انه شامل لكل طيب وفعل كل حرام لانه ظلم ما لا ينبغي
 اذا لم يدر ولا يدر وضع الشيء في موضعه وهو حقيقة العلم ثم الا
 بالحب والظلمة وقيل المومن هذا الشبهة وتعلم على اعم
 انما طين ح تفق الميثاق فاعل المعصية ولا يفي بوعده واطل

وورث به واثبات عليه السنة فضلا عن واثبات السنة وكذا لعن
 الصوفية وهو ما خصوصاً وفردوا الشيخ الثقة الجليل محمد بن
 ابن عرب عبد العزيز الكشي في كتاب التوفيق عن محمد بن قولويه
 بن الحسن بن بندار القمي جاعل سعد بن عبد الله عن ابيه عن محمد بن
 محمد بن يحيى عن علي بن محمد بن ابي جعفر بن ابي جعفر في حديث قال
 قال رسول الله من مات من ثمان بلعن من لعنه الله فعليه لعنة الله واثبات
 لعن الحديث الشريف النجاشي القمي في الدلالة وما اشتمل عليه من
 والمنا لعنة مع ضم الايات القرآنية السابقة فحة من توفيق في
 وقد ورد في عدة احاديث معتدة ان لعنة النبي وآله واثبات
 قبل لا يلبث من عدائهم فانه عداوة الكافر والناس في
 لم ينجها وما وافقها وقد كنه ادرك ان اجمع جملة من الايات
 الواردة في هذا المعنى قد وقعت على رسالة المحقق الشيخ علي بن
 عبد الله النجاشي في تحقيق اصناف اللعن وذكر جملة من الادلة البينة
 والتفعية من الايات والروايات من طريق العامة والخاصة فجميع
 اجمع الاحاديث واكتفى بالاثبات الا انه لم يجمع من الايات

قد تعدى على الناس وتجاوز الحد اى علم انسابه عن المكرب في القو
 بان بعد الله مغلوله ونسباً جرح الارواح لا يفتقر بشايع الثقاف
 انكاد انما الله بمراتبه من المشاريق بوقته في العهد في الايات
 في الارض وهو في جميع المعاني ظاهر في تلك النجاة الذي امر الله به
 قطبة الرحم لك الكون من الشجرة الملعونة في القرآن وفوق بينه
 امية كابد الله ورسوله يك الكون من سادنا الظاهر وكبر انهم
 حلت الشك ذلك من انسوة بالله في عزه في الدنيا بهم من الايات
 الشريفة واثبات الروايات الشريفة في اكثر من ان تحصى ومن اذها
 فليجمع اليك الحديث المشتمل على الاحكام الشريفة بل واحدا
 الاصول ومبرها فان اكثر الواجبات ان لم يكن كلها فورد لعن
 تابها واكثر المحرمات ان لم يكن كلها فورد لعن فاصحاب
 الاصطفاط الصبيحة فورد كمن شكرها ولعن واكثر الاثبات
 الفاسدة فورد كمن صابها ولعن واثبات لعن المتفدين
 على امير المؤمنين ثم والى ارباب له فالتلجود فيه اكثر من ان
 يحصى واجتماع اسباب اللعن فيهم واكثرها اوضح من ان يحصى

في

الغالب والقدرة في جميع شئ الغالب هو الذي لا يقبل وقد قال
 رحمه الله في تلك المسألة لا بد ان الله من الله هو الخالق وال
 من الرزق وانما العقوبة بالملكوت وكل فعل او قول او
 العقوبة بالملكوت من فنى او كثر هو مقتضى المواد التي قال
 ويدل عليه قوله تعالى ان لعنة الله على الذين كان من الكاذبين
 وكتب الله على الكذب وهو انما يقتضى لعنة وقوله تعالى ان لعنة
 على الظالمين الى كل ظالم لان الحق هو للهوم والفساد في الظالم
 كما هو عليه قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه حيث جعله سبحانه فيهما
 للفضيلة والاتباع بالخير والقدرة ان الله تعالى ان الله
 الكاذب ولو كان ماذها ولكن جعل من ندى المعاد والادبيات
 انكباث مجوزة لله تعالى واما الصغار فانها تقع مكفرة لهم او لا
 عليها الحلفت بالكمال وضاد الله تعالى سابقا انتهى قوله تعالى
 الله تعالى حجب تارة وبسبب اخرى والظاهر في المقالة الاسد لا
 نعمة سأل بعض الفضلاء عن شبهة التي عجز عنها كيف خصصه
 بالثبوت في نفس الحكم الشرعي دون طريق الحكم وما عداها وما
 لا

والله اعلم
 بالحق

لا

اول
 على النفسم وظهورها يكون شيئا من واحد في القسم الثاني الرب
 عند الشبهة في نفس الحكم الشرعي ما شبه حكم الشرعي في الاباحة والحرمة
 كمن شك في ان اكل الميتة حلالا او حراما وهذا شبه في طريق الحكم
 الشرعي ما شبه فيه موضوع الحكم الشرعي مع كونه معلوما كما في
 الشبهة التي يشترى من السوق انه من ذك ام بيته مع العلم بان
 الميتة حرام والميتة حلال وهذا التقييم يتفاد من احاديث
 الائمة ومن وجوه عقلية توجب تلك الاحاديث وبالله طه
 منها وبالله فتم اخر متردد بين الضمين وهو الاقرار بالثبوت
 لبيد بظاهر الفرقة لبعض الانواع وليس شبهتها بغير
 من الامور الدينية كاحلالها للحرام بل استأثمتها بغير
 فلا اصحابها صفتها في نفسها كبحر افراد الفناء الذي قد ثبت
 غير نوصه واشبهت انواعه في افرادها وبعض الافراد الحيات
 الذي قد ثبت غير نوعه واشبهت بعض افراده في اختلاف العقلاء
 فيما ومنه شرب الخمر وهذا النزاع يظهر من الاحاديث ودخوله
 في الشك ان الله ورد الامر باجتنابها وهذه التفاسير يتفاد من

منه

واضح ان الله تعالى استأثمت نفس الحكم الشرعي ومنها انه قد ورد في بعض
 كثير من افراد الشك في طريق الحكم الشرعي كقوله تعالى في العلم والجهن
 ونحوها استأثمت من سواك المسكين وكل ولا تال عنه وهو ذلك
 ومنها ان ما ورد في وجوب استأثمت الشك في ظاهرها لغو والاطلاق
 ثانيا المستأثمت الحكم الشرعي في افرادها في الظاهر والفرقة وغير ذلك
 خرج منه الشك في طريق الحكم الشرعي بالاحاديث التي استأثمتها
 والوجوه التي توجبها في الباقي ليس له خصوص مرجع ومنها ان الله
 وجه الجمع بين الاضداد لا يكاد وجهه ارب منه ومنها ان نفس الحكم
 الشرعي لا يجب سوال الائمة عنه ولا كانوا يبالون منه واضح بل
 بهام مجمع افراده غير معلوم او معدوم لعدم لكونه من علم الغيب فلا
 يعلمه الا الله وان كانوا يعلمون منه لما يحتاجون اليه والاشاؤون يعلمون
 شيا علموه ومنها ان استأثمت الشك في نفس الحكم الشرعي امر يمكن تقدير
 لان انواعه قليلة وكثرة الانواع التي وردت فيها بالاحكام والانواع
 ودرجاتها كثيرة واجمع الانواع التي يقع عليها التوضيحية وكل ما كان
 في زمان الائمة من ذلك ولا يلزم من ذلك من فقرهم فيه كما اذا

مجموع الاحاديث ومن كرم ما يدل على ذلك وجوهها سما فويلهم كل شبهة
 فيه حلال وحرام فذلك حلال حتى تعرفها حرام منه بعينه فدره
 هذا اذا شبهت ما دله على شبهة التي في طريق الحكم الشرعي فاما
 العلم الذي فيه حلال وهو الذي وحرام وهو الميتة قد اشبهت
 افراد في السوق ونحوه وكما انما هو ملك ان يعلو ويرتفع
 منصوص من مالكه وكذلك سائر الاشياء واحدة تحت هذه
 القاصدة الشريعة المنصوصة فاذا حصل الشك في غير الميتة
 شك لا يصدق عليها ان فيها مالا وحراما ومنها فويلهم
 حلال بين وحرام بين وشكات بين ذلك وهذا انما ينطبق
 على ما شبهت فيه نفس الحكم الشرعي والامر بين الحلالين ولا
 امر بين موجود الوجود والاضداد والاشكافي التوهم
 في زمان ادم الى الآن بحيث لا يوجد لهذا البين ولا الحرام
 البين ولا يعلم احد من الاخر الاضداد الغيوب وهذا ظاهر
 واضح ومنها انه قد ورد الامر بالبيع باجتناب ما يحتمل الزمير
 والاباحة بسبب تعارض الادلة وعدم النص في غيرها وذلك
 واضح

التبع في طريق الحكم الشرعي فاجتنابها غير ممكن لما اشترط اليه سابقا
 وعدم وجود المدلول اليقين في تكليف ما لا يطابق بالمثل عقلا
 وجوب اجتناب كل ما زاد على هذا الضرورة جرح عظيم وعسر
 وهو من لا يستلزم وجوبا الاقتصار في اليوم واليلة على لغة
 واحدة ونحو ذلك جميع الاستغاثات الاما استلزم تركه له ذلك والا
 بما كان الحمل على الاستحباب لا يفيد شيئا لان تكليف ما لا يطابق
 بالمثل بطريق الوجوب والاستحباب كما لو كان صعود الانسان الى
 السماء واجبا او مستحبا فان كلاهما محال من الحكيم ومنها انه
 قد ثبت وجوب اجتناب الحكم عقلا ونفلا ولا يتم الا باجتناب
 ما يحصل التحريم مما اشبه حكم الشرعي ومن الافراد التي ليست بظاهرة
 التفرقة وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدرا فهو واجب عند
 الغير ذلك من الوضوء وان امكن المناقشة في بعضها في غير دليل
 ثام كاف شاف في هذا المقام والله اعلم بمقاييس الحكم وما
 حصر المطعومات والمشرى بها فلا يفيد هنا لعدم صدق
 الوصية على شرب اللبن والشعير عنه بالثوب بخلاف وطعم

نحوه

ثام في قوله ثم عاشره في قوله ثم العشر وهو قوله ثم العشر
 بالثوب لانه قد شرب عليه جها والمصداق هو كل شرب الحقيق فان
 ادخل الانسان الى الفم واخرجه منه ليس ثوب حقيق قطعا ولو لم
 هو مخصوص بغير الحائث والافراد المستبينة منها داخل في الثبوت
 فيها وفي المصداق المذكور ويحصر المباح من الاطعمه والاشربة في
 الطيبات وليس من غير الطيبات في جرحه من انواع جرح هذا
 النوعين كما يعلم بالبينع والله اعلم الذي بعض المعاصرين ان
 التماس في شرب الانسان من تحت القبلة غير جائز واستدل بانه
 اذا تيسر المصلحة ولو في ذلك الحرف من الكعبة نحو ثمانية فرسخ و
 اقول هذا بعيد عن التحقيق والمحقق ان سمي التماس لا يستلزم اجتناب
 كثيرا فالحال الاصل بمرامور بالعلم واليقين مع البعد عن الكعبة
 بل الواجب العمل باليقين بالجهة كما تفرق والجهة يتبع مع البعد كما اذا
 كان وجوبه بعد تحصيل من القبلة في خراسان ان تاسوا الانسان
 يسيرا كان اول من ينام فيه كما وقع التصريح به في بعض معاد
 بن بادة الحرم من بلاد الكعبة اكثر مما عن غيرها وقد قال جماعة من

في الفهرست
والاسان

من ملأ ما يوجب التماسا ولعلنا انما من يمازى ما ينحل في بعض
 التماسا ولا شك ان تحت القبلة في خراسان لم يمت وهو قد ثبت
 على اجزاء كثيرة فاستجاب الاجزاء التي لا يبا والمصلحة بعد فها و
 نصف الحظ او في خصوص ما اجزاء الاجزاء الى النصف بل لو تيسر
 مجموع التماس يجرى لم يخرج من القبلة وببانه ان المصلحة اذا تيسر
 بقدر عشرين اصبع مثلا فقد حصل في مسافة في ثلثة اذرع
 شربة تقريباً وهي ما بين قد منه دخل سجوده بسبب التماس عشر
 من اصبع من الاغراف في ثلثة اثن ذراعاً يحصل الاغراف بقدر عشرين
 اصبع والذراع الشرقي اربع وعشرون اصبعاً في سبعة اذرع
 ذراعاً يحصل من الاغراف قد ذراع لان الاغراف يحصل بقدر
 القبلة والفرسخ ثمانية اذرع وهو ستة عشر مثلاً
 وكذا بالنسبة الى سبعة اذرع وعشرين فيحصل في الفرسخ الاغراف في
 ستة عشر ذراعاً وكذا تقريباً نصفها في اثنين وعشرين في ثلثة اذرع
 واثنين وعشرين ذراعاً وذلك لان اثنين وعشرين فرسخاً وكذا
 درجة من ثمانية وستين درجة من درجات الفرس والفرس

وذكرنا

وقد ذكرنا ان من مكة احدى وعشرون درجة وقرى طوس سبع
 وثلاثون فتجد من مكة ستة عشر درجة ونصف ستة عشر
 درجة في ثلثة اذرع واثنين وعشرين ذراعاً وهو الاغراف الخاص
 كل درجة تبلغ خمسة الاف واربعمائة واثنين واربعين ذراعاً
 وهو اقل من بل ونصف وقد تقرر ان الحرم اثنا عشر ميلاً اربعة
 عن مائة الكعبة وثمانية من بلادها وذكر بعض المحققين ان بعد
 طوس من مكة اربعمائة وخمسون فرسخاً والظاهر ان ذلك و
 على تقدير ما قاله في ثوب ستة عشر ذراعاً في اربعمائة وخمسين فرسخاً
 تبلغ ستة الاف وثمانمائة ذراعاً وانما قلنا ان الدرجة اثنان و
 عشرون فرسخاً وكذا لان محيط كره الارض ثمانية الاف فرسخ وهي
 مقابلة لدوائر العرض والطول وكل دائرة تنقسم الى ثلثة اذرع وستين
 درجة فاذا قسمنا ثمانية الاف على ثمانية وستين درجة قابل لكل
 درجة اثنان وعشرون فرسخاً وكذا وهو شعبان من فرسخ والذراع
 ذكرناه تقريباً كما اشترط اليه وبهذا الجواب يسيراً باجتناب تفاوت
 الطول كما يفهم من حساب بعض المحققين الذين من قبله ومع ذلك

لا يزيد عدد الادد عن مئة ووضعت الاربعة فاذنبا من الانسان
مقداد حتى اصبح اخر من هناك قد وثلاثة امثال تقريبا وان
قد وضعت حتى اصبح اخر من هناك قد وثلاثة امثال تقريبا
منه ليس من انما ثمان والعشرين في المقصد التي توضحها ذلك القاصد
على انه اذا دل الغالب على استحباب الاربعة او وجوبه بعين العمل
من جهة اخرى وعلى ما قلنا من مخرج النصف الا من سمى القبلة
على الامن لا اشكال صلاحيون استقبال تلك الاجزا ابتداءً
الحاد ثمانية اذ في بعض الطبعة الان ان لا يحصل من الاضداد الا الظن
ولا يحصل من شيء منها العلم الا من جهة الالة ولا يخفى على احد
هذا افراط عظيم يبلغ ما سيفه احد اليه والحق ان خبر الواحد
بالقربان يفيد الظن فلا العلم وان اخبار الكتب المعتمدة بعضها
استوا خبر الواحد بالمعقوف بالقرآن وان الخبر من اى قسم من الاقسام
الثلاثة كان تقسم دلالة اليقين وطبيعة واحدة من اى خلاف
ذلك فقد غلط غلطا قاصداً وقد اسند هذا نقلا عن شخص
غيره في علمه عليه واما ابي عنهما اجمالا فترغيبا لا فالحق الا جلاله

في العلم من جهة
الاستدلال والقرآن
كذلك والمعقوف
لرواؤه في بعض
بالقرآن

نور

وجوه ان ما ادناه من العلوم مخالف للوحد والضرورة والبداهة
اماننا اوله في كل يوم من اخبارهم ولا يشبه خبره في
الخبر ويكون من هذا السلام والعلم والحق وقد اجتمع من خبر
مع كمال الامانة عليه واعلنا به فلا يفتي عندنا شك ولا ريب خصوصاً
اذا انضم الى ذلك كتابة في هذا الخبر بخطه وارساله من بلاد الهند
وصرفه من خيرة نفسه في حقهم وتأييدهم ولا شك في ان خبره في
ما يحصل من هذا الخبر اليقين حيث لا يحصل اليقين من خبر
العلم من خبر طفل او عبداً وانه اذا سبق اليه سبقه
ذلك في بعض الصور لا تكدر عدم حصول اليقين في شيء منها لان
القرآن هناك لم يصل الى هذا اليقين هذا في المعقوف بالقرآن
انما انما هو واضح من ذلك فانا في كل يوم الا سمعنا خبراً من جهة
عشرة او عشرين او اكثر او اقل وكان الخبر من امر محسوس ولم يكونوا
مترقبين في خبره عندنا شك لا يفتي في ذلك وادعى انه لا يعلم
شيئاً مما في الدنيا اسداً وانما يظن ظناً فعد كما روينا من جهة
الادلة فكذلك فان من حصل بيننا وبينه ما وادعى يحصل العلم

المنازع الا ان من كتابه بل يكون محض ومعلوم ان ذلك العلم في
حصل في بعض تلك المنازع من انما في بعض من خبر الواحد
المعقوف بالقرآن وان ذلك لها وسندها اما العلم واليقين فكيف
يجمع لعلوم في العلم انما جازم ان يكون العلم في النبوة والامانة
والعقائد واشتغالها من اصول الاعتقاد على ان سنده ودلالة
العلم وبطلانه واضح وكثير من اخبار الفروع لا يقصر عن اخبار النص
على ان من الاثر عليهم السلام كالعكوي سنداً ودلالة
ان ذلك جازم مع عدم وجود العلم اصلاً لان كل ما يدعى علم
برو عليه اقوى من تلك الشبهات انما يلزم منه تكليفه بما لا
لنا من الامر بطيب العلم واليقين والتمسك من اهل الظن وعلى تقدير
خصيص الجمع بالاصول مع انه لا يلبس عليه فان شهادته هذا القائل
خاصة شاملة للاصول والفروع انما يلزم منه انما يظن
في كلامه انما جازم حيث تواتر الخبر على وجوب طيب العلم وخبره
بالظن وعلى قول هذا القائل العلم هو الظن والظن هو العلم فيكون
واجباً محسوساً وشك هذا انما يفتي لا يفتي الى الجاهل فكيف ينسب الى

نور

نور

نور

نور

نور

واليقين ببعض ما رده ومما كلامه والظن ببعضها وذلك امر وحيداً
لا يفضل التشكيك وكذلك لا شك في بل يبلغ من ذلك كما قيل في الا
مثال كتابك يبلغ ما يظن عند ان ما ادناه من علوم في العلم
فخالفنا ضرورة من جهة اخرى وهي الاعتقاد ان الخبر من جهة
اناس من الامور النفسية اثباته بالاجابة كوجوه موسى عليه
وداود وسليمان ونوح والطوفان وذو القرنين ودعوى
نبينا للنبوة والحق المخرج ان عليه وكذا اثباته ووجود
مكة واليمن والهند وما في المدن المشهورة في اصول
والصوم والحق والركوة وما في النواحيات وقهر الزلازل والحوادث
والربوا والقتل والسرقة والحرق وما في الحوادث وغير ذلك من
امور الدنيا والدين ونسبة الكتب المشهورة لا مضمونها في
الخبر والصرف والتمسك بالحكمة والكلام والاصول والنفس
والحسب والقبيل والوجاهة والتواضع وغير ذلك واكثر
اعتقاداً في ادبنا المذهب كالشيعة والسنة والزيدية
والاشاعرة والمعتزلة وغيرهم دعوى انه لا يحصل جميع تلك

نور

اشاع اليكم المطوف فيبت ان بعض الاعباد يعبد العلم سدا وقلة
 وبعضها يعبد الله وهو الحق ان ذلك مخالف لمعنى القرآن
 في ايات كثيرة ذلك على وجه العلم وعدم جواز اهل بالظن بطلان
 كقوله ثم ومنهم من يقول لا يعلمون الكتاب الا ما في واهم لا يعلمون
 وقوله ثم ان تقولون على الله ما لا تعلمون وقوله ثم لا تتبعوا
 خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يامركم بالسوء والنهي
 وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله ثم هاهنم هؤلاء خافهم
 فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم وقوله ثم وان
 تطع اكثر من في الارض يصلون من سبيل الله ان يتبعوا الا الظن
 والهم لا يحصون ان ذلك هو علم من صل عن سبيله وهو علم
 بالجهل من وقوله ثم من اظلم من اقرى على الله كذا لبطل
 اناس يعرف علم وقوله ثم ثمانية ادراج من اثنان اثنين ومن
 المفسرين قل الذين عزم امر الانبياء اما اسلمت عليه
 ادعاهم الا انبياء يتوفى بعلم ان كنتم صادقين الخ قوله فمن
 اظلم من اقرى على الله كذا لبطل اناس يعرف علم ان الله لا يهدي

من

القوم الظالمين اقول هذه الآية التوفيقية صريحة في عدم جواز
 بالظن في الفروع لان الخبر للسان ليس من الاصول وقوله ثم
 قال الذين اشركووا لو شاء الله ما اشرنا ولا اباؤنا ولا حرمنا
 من دونه من شئ كذلك كذب الذين من قبلهم فافوا باناس
 قتلهم عند كفرهم من علم فخر بهوه لنا ان يتبعوا الا الظن وان
 انتم الا تحصون اقول هذه الآية كاشفة صريحة في الاصول
 والفرع لان الشك من الاصول والخبر من الفروع وقوله ثم انتم
 لو علموا على الله ما لا تعلمون وقوله ثم وما يتبع اكثرهم الا الظن
 لا يتبع من المؤمنين وقوله ثم ان يتبعوا الا الظن وانهم
 يحصون وقوله ثم فاستوا هذا الذكر ان كنتم لا تعلمون وقوله
 ولا تقف ما ليس لك به علم وقوله ثم وتقولون بافوا حكمنا
 لكم به علم ونسبونه هينا وهو عند الله عظيم وقوله ثم ولا
 يتبع الذين لا يعلمون وقوله ثم ان يتبعوا الا الظن وما هم
 الا نفس نفوسة فآتهم من بهم الهدى وقوله ثم وما لهم به من علم
 يتبعوا الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا قوله ثم

ان يتبعوا الا الظن وانهم لا يحصون وقوله ثم فاستوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون وقوله ثم ولا تقف ما ليس لكم به علم وتقولون
 بافوا حكمنا ليس لكم به علم ونسبونه هينا وهو عند الله عظيم
 ولا يتبع اهواء الذين لا يعلمون وقوله ثم ان يتبعوا الا الظن وما
 هم الا نفس نفوسة فآتهم من بهم الهدى وقوله ثم وما لهم به علم
 ان يتبعوا الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا وقوله ثم
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الى غير ذلك من الايات كثيرة جدا
 الدلالة على حصول العلم من الكتاب والسنة او من بعضهما وذلك
 بطريق عموم اتفق للعلم والاثبات والظن ان ذلك مخالف
 للاخبار المشاورة الصحاح الصريحة التي لا يخفى فيها قول جعفر
 من اقرى اناس يعرف علم ولا يعلمون الله لئلا يفتك التوجه وسلك
 العذاب وقول الصادق ع اهلنا من حصل بين فيها هلك الروح
 او الذين بايناطل ونفي الناس بالانعلم وقوله جعفر ع ما علمتم
 فقولوا وما لم تعلموا فقولوا وما لم تعلموا فقولوا الله اعلم وفي حديث
 القضا اربعة رجل ففرض محمود وهو يعلم هو في النار ورجل مضى

من

وهو لا يعلم هو في النار الحديث وقوله ثم فاستوا اهل الذكر
 ما يعلمون ويقتضوا مع ما لا يعلمون وقوله ثم العلم محزون من الله
 وقوله ثم طلبه من الله فاطلبوه وقول الصادق ع الله لا يسعكم فيها
 ينزل بكم بما لا تعلمون الا الكف عنه والنبذ والفرار الى لغة الهدى
 الحديث وقوله ثم طلب العلم فربما يفتقر كل مسلم وقوله ثم انما
 اتقوا الله ولا تنسوا الناس بما لا تعلمون وقوله ثم طلب العلم فربما
 من فرائض الله وقوله ثم ان طلب العلم واجب عليكم من طلب ما لا يفوق
 من اقرى اناس يعرف علم لغيره صلاحه التمام والارض وقوله ثم من
 نبي اذكر ما يتبع الظن وبارز خلفه ومن فجا من ذلك فمن فضل اليقين
 وقول الصادق ع من شك او ظن فاقم على امدها فسد جبهه علمه
 حجة الله والحق الواضحة وقوله جعفر ع من اقرى اناس من به ضل
 فان الله بما لا يعلم وقوله ابي الحسن موسى ع انما العلم ثلاث باب حكمة
 او فربما دله او منة قائمة وقول الصادق ع في الرجل يعطي الرجل
 اذا علم ان الكتاب فادره عنه وقول الصادق ع القلب يسكن على
 وقوله ثم اياكم والظن فان الظن اكذب الكذب وقوله ثم اذا ظن

من

فماض اذا كانت فلا تنقض وقول في الحسن وقد سأل عن اختلاف الحد
 ما علم انه قولنا فالوجوه وما لم يعلموا اخره اينا وفي رتبة البنية
 بعد قال با على ان الناس يمانا واعظمهم بيقا قوم يكونون في آخر
 الزمان ولم يعلموا البنية وحججهم على فاما ابيوار على يمانى
 وقولهم طبع العلم فربما على كل مسلم ومسلمة وقول ابي جعفر الثاني
 وقد سئل عن كتاب ابي جعفر ابي جعفر ابي عبد الله محمد بن ابيها فالحق
 وقوله وقد سئل عن كتاب في فضائل محمد بن ابيها وادوا وادوا الى
 غير ذلك من الاخبار المتواترة الدالة على اعادة بعض الاخبار والعلم او
 اكثرها ١ ان ما ذكره هذا القائل مخالف لعبارا اكثر من طلبة المتكلمين
 والمتأخرين فانهم يصححون بان بعض الاخبار يعيد العلم سند اوله
 وبعضها يعيد الظن ولا يخفى في عباراتهم كلها فتنقل بعضها وليس
 الا في قال السيد المرحوم على ما نقله صاحب المعاني ان اكثر اخبارنا
 فالمرتب في كتب معلومة مقطوع على صحتها انما بالنوازل من طريق
 الاشارة والافادة واما بامانة وملائمة ذلك على صحتها وصدق
 رواها في مبيد العلم مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة

فيها

فيها

في الكتب بسند مخصوص معين من طريق الاخبار المتواترة ونقل عنه ابيها
 القائل ان قال ان معظم الفقه يعلم منها ما يحتاج اليه بالضرورة
 وبالاخبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه لعلة لا قبل انتهى وقد
 صرح على ما في كتاب الاصول كالتدبير وشروطه والتمانية و
 المبادى وشروطه والمعامل والنزعة وشروطها وعهدها لقواعد وللو
 الحق والمعية والعلة وغير ذلك بان الخبر المتواتر يعيد العلم
 المتأخر مكابروا انه يجوز نسخ القرآن وتخصيصه بالخبر المتواتر
 بالخبر المحفوظ بالقرينة لان سندهما قطعي كان سند القرآن قطعي
 وجودا وتخصيصا القرآن بل نسخ غير الواحد اية لان سند القرآن
 قطعي ودلالة طيبة وخبر الواحد بالعكس وفيه خلاف وان ثبت
 فادرجع الى عباراتهم وكذلك جملة من عبارات الصدوق والكنية
 وابن خزيمة وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين قد صرحوا وجمعوا على
 ان بعض الاخبار مبيد للعلم سند اوله او سند ودلالة بعضها
 مبيد للظن ٢ ان هذه الشكليات لو ثبت وبقيت على عونها
 اطلاقها لزم ان لا يحصل العلم بنقل القرآن وهو باطل بالضرورة

فقد اذنا
 كذا هو الذي
 باخراة في العلم

١٢٢ انه يلزم عدم وجود تومن ولا امان وان الفقه غير معتبر هناك
 انما المعتبر العلم واليقين ومقتضى تلك الشكليات عدم وجود العلم
 اصلا والعقل لا يدل على ان فلا فابنى وفلا فاما ما جمل هذا
 نفى ٢٢ انه يلزم ان يكون لفظ العلم واليقين هما في غير موضعين
 لمعنى لعدم وجود شئ بعيد فان عليه فان خصصنا ذلك القائل
 بالمشاكل فان فيها احتمالا لا أقوى مما تضمنه تلك الشكليات
 بالنسبة الى قدرة الله وغير ذلك من تشكلات الحق والملائكة
 والنبياطين وجمال ما حوسب وغير ذلك ٢٣ ان ما اذناه
 هذا القائل مخالف لاجماع العقلاء فان كل احد منهم يستفيد
 بعض الاخبار والعلم سند ودلالة ومن بعضها الظن ٢٤ ان قد
 من طلبة الاصول وقد ناقضوا انه لا يجوز العمل فيها بدون
 وما استدل به على عموم في العلم ظني فلا يجوز العمل به اتفاقا
 انه استدل به بدون ظني على طيبة الاخبار وهو دور فيكون بذلك
 ٢٥ ان ما اودناه من الاجوبة الاجابية والتعقبات مبيد
 للعلم والظن لا يعاد من العلم بل يجب ردّه ٢٦ ان جميع ما استدل به

نصف

اختر من المذاهب لانه مخصوص بنوع واحد فتحتاج الانواع الباقية الى القياس
 والانه قد دخل تحت الدليل والقياس باطل ٢٧ انه استدل باخبارا
 ان الاخبار لا تعيد العلم فان كانت هذه الاخبار دالة اسدل بها
 بعيدا للعلم التيقني طيبة فان كانت بعيدا للظن فلا دليل على حجية
 فان لم يرد على حجية باقى الاخبار قد ليلته ينافى مطلبه على التقيد
 ٢٨ ان الفرق ثلثا ووالاحتمال البعيد لونا في العلم لم يكن العلم
 موجودا اصلا وهو بدوى البطلان لان من يقينيات الله المستحقة
 لا تخاف من احتمال وان كان ضعيفا ابيها فالعلم القاطن لا حاجة لاحتمال
 العقل كالعالم وبعد ان انقلاب الجدل ذهبا والبر دما قال لعلمه في
 التهديب والعلم يبيح الجرم والمباقة والثبات ولا يتحقق القاطن
 الحصول الجرم واقمال التيقن باقيا بنى انتهى ٢٩ ان كلامه على انه لا يقيد
 والمتأخرين صريح في ان اصحاب الائمة عليهم السلام كانوا يعملون بالاخبار
 المتواترة والمحفوظة بالقرآن ويستفيدون منها العلم ويكررون
 بالظن وذلك في ضمن الائمة بامرهم وتقديرهم والقول بعدم وجود
 المتواتر او قلته وعدم وجود القرآن او قلته من قول القاطن المتأخرين

للامتناع فلا يجوز الا لثقات اليه ومعنا ان اخبارنا او ثبوت اخبارنا
 والنوازل والقرائن فيها اكثر ودلائلها اقوى ودعوى مدعى القرائن
 فيه مسموعة لان الشك من حاجتها لا ينافي كون كلام علماءنا
 المتقدمين والمتأخرين كالكلية وبيننا وبينهم في العدة والالا
 سنادا والاثبات في ثبوت الثمينة والمحقق في الاصول والمعتبر في الشهاد
 في الذكرى والشهادة الثانية في شرح العداية وفيه ان
 القرائن انواع بعضها يدل على كون المضمون حكم الله في الواقع وبعضها
 على ثبوت الحكم بغيره وانما حصل كون من باب الثقة وخبرها
 على ترجمه على معادضة فتح كون الراوي ثقة لان معنى الثقة
 انك بفاضة ومنها كون ممدوحا صلاجا جليلا ومنها كون المحدث
 موجودا في كتاب من الكتب المجمع عليها كالاصول الاربعائة وخبرها
 يظهر من كتب الرجال ومن كتاب الاخبار الشيخ ومن كتاب من لا يحضر
 الفقيه وغير ذلك ومنها وجوده في كتب الثقات المعتمدين وان لم
 يكن من الاصول ومنها وجوده في كتاب مدعي احباب الاطاع ومنها
 وجوده في احد كتب النوازل المشهورة لها بالصحة كالكتاب الاربعة

في كتاب الرجال

وخبرها ومنها كون داوود من اصحاب الاجماع ووثيق خبره وان رواه ضعيفا او
 مجروح ومنها كون موافقا للقرائن اية الايات الواضحة الدلالة او المروى
 نفسه فيها منهم ومنها موافقة للسنة للنوازل او المحفوظات لقرينة ومنها
 تكرره في الاصلين فضا محمدا ومنها كون موافقا للصنود واثبات لانه
 جامع الى النوازل ومنها عدم وجود معارض فان ذلك الاجماع على نظيره
 والعمل به كما ذكره الشيخ في الاستبصار وغيره ومنها عدم احتمال الثقة
 ومنها تعلقه بالاستصحاب مع ثبوت الجواب الحديث من بغير شيء
 ومنها موافقة للاخبارات لثواب الامرية ومنها موافقة لمدعيه
 فطعي كحديث بطان تكليف ما لا يطاق وهو انما جامع الى النوازل
 لا يفتك منه ومنها اجتماع قريتين فضا ممدوحا مذكورا ومنها موافقة
 لاجماع المسلمين ومنها موافقة لاجماع الامامية ومنها موافقة للشيوخ
 بينهم ومنها كون الراوي في مشهور تلك الزاوية ومنها وجوده في احد
 الكتب المذكورة في كتب الرجال ومنها كون داوود من الجماعة الذين
 الامتدحهم ومنها كون داوود راويا او مدلا وافقه ومنها كون دلائله
 اقوى من دلائله معادضة الى غير ذلك من القرائن الكثيرة ولا يحصى



من تتبع كتب الحديث والرجال ان اكثر هذه القرائن باقية لم تعدس
 واكثر اجنادا والكتب المعتمدة المحفوظ باكثر هذه القرائن فينبغي ترك
 الشك والتسكك والمكابرة والتوسوس ومن يتبع مدعي اكثر الدلائل
 الشريفة يلفت هذا النوازل وان شئت فادع الى ما ذكرنا سابقا
 في بحث النوازل ان قولنا القائل ينفق افادة الاخبار العلم والاثبات
 افادة الظن مجمل يحتاج الى التفصيل ويقتضي واسطة وهي ما يفيد
 العلم من جهة والظن من جهة فان الحديث المحفوظ بالقرائن مفيد
 بغير العلم بان مضمونه حكم الله في الواقع والظن بصدقه
 من المعصوم لاحتمال كونه كذا موضوعا موافقا للحق وذلك
 اذا كان موافقا للحكايات القرائن والنوازل من الاخبار كوجوب
 الصلوة وقد يكون بالعكس فيفيد العلم بثبوت من المعصوم
 والظن بكون مضمونه حكم الله في الواقع كالحديث المحفوظ بجهة
 من القرائن انما بقية مع احتمال الثقة للثقة وخبرها وقد يكون
 سنة فطعنا ودلائله ظنية وقد يكون بالعكس وقد يكون
 سنة ودلائله ظنية ووجوب العمل به فطعنا وفي جميع هذه

في كتاب الرجال

